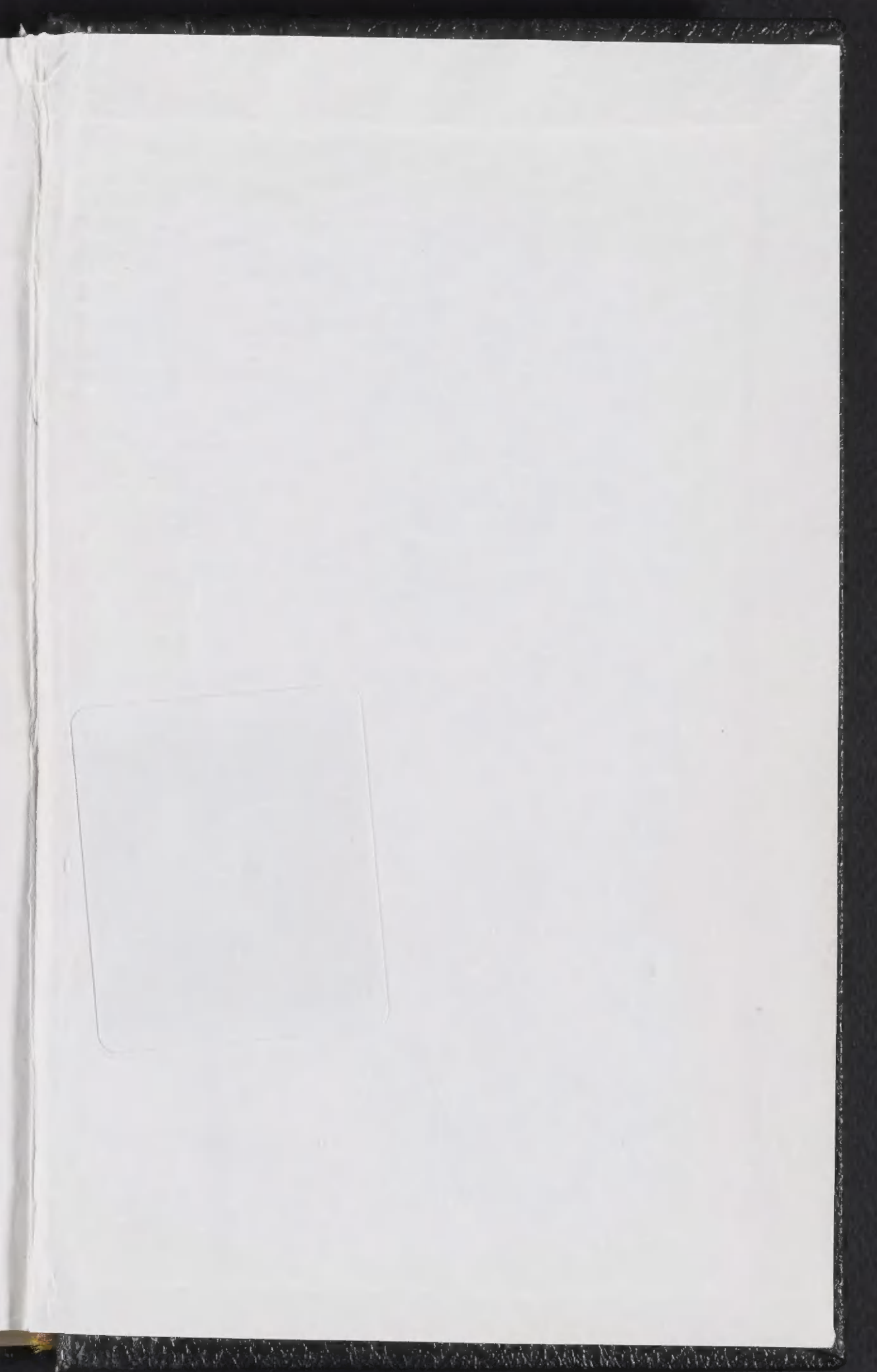


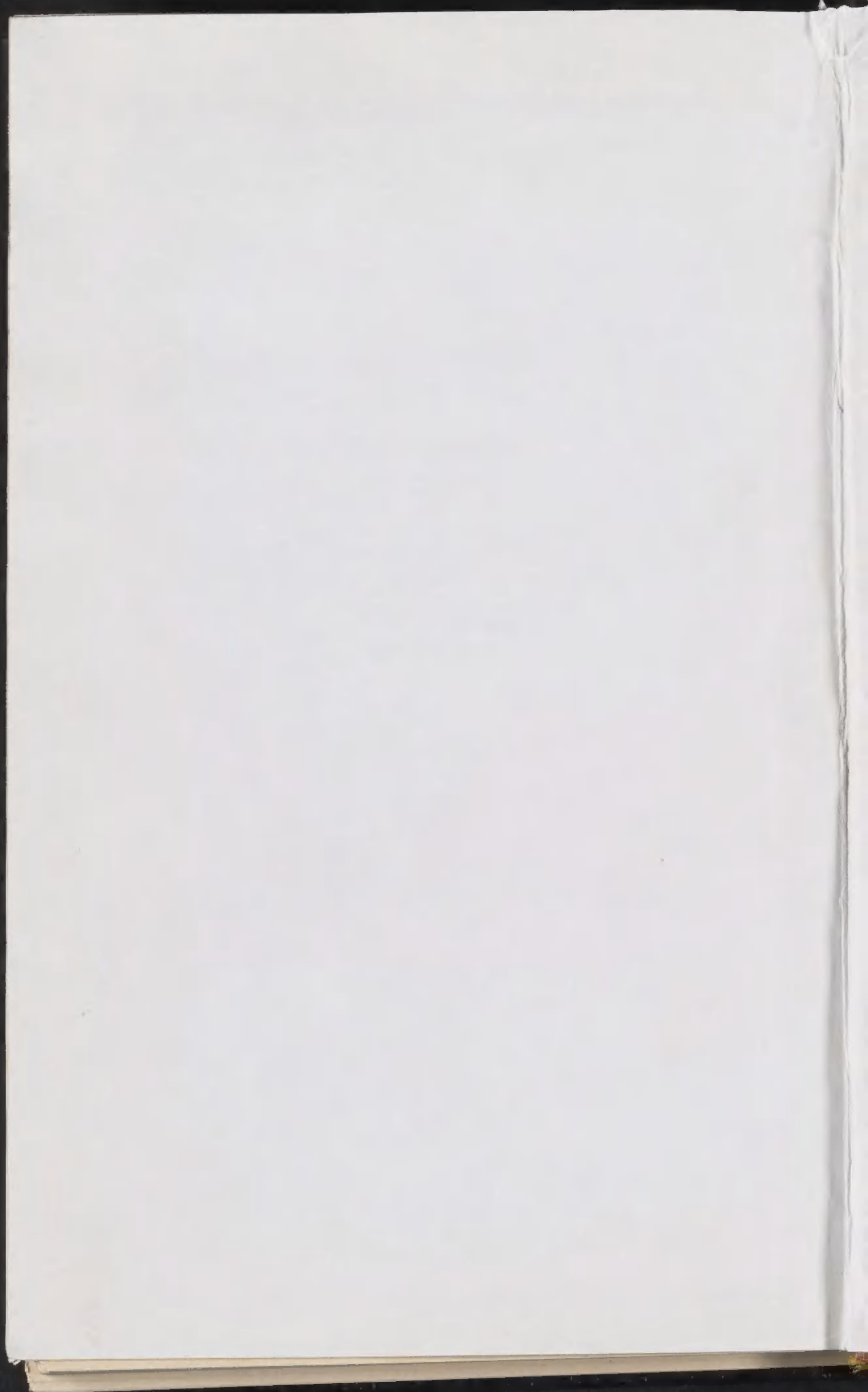
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY

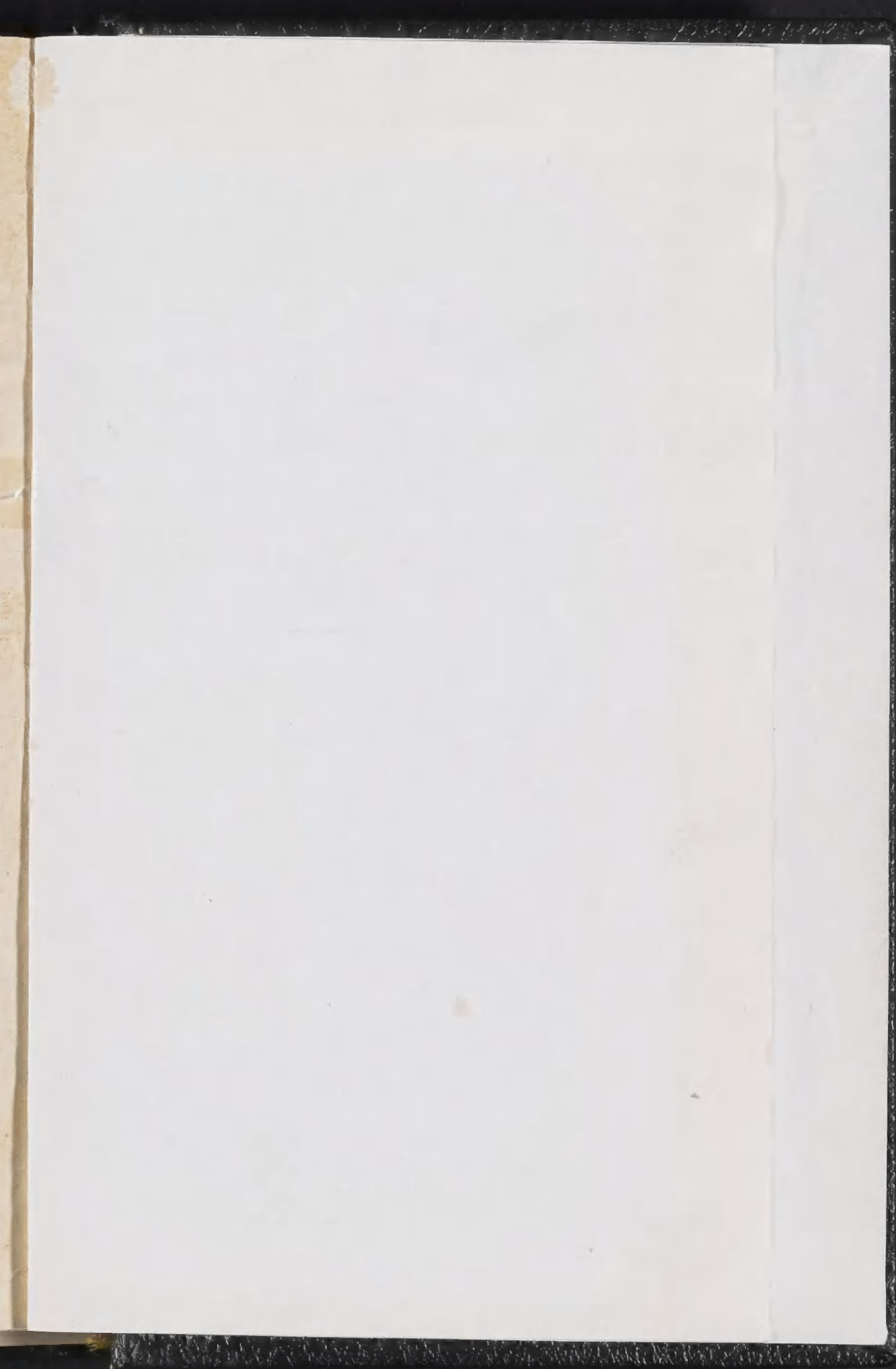


3 8534 01182 2024









كشف الستار عن سر الأندلس

والنهضة المصرية المشبه هورة بالثورة العربية

سنة ١٢٩٨ هجرية سنة ١٨٨١ و سنة ١٨٨٢ ميلادية

بمقدم

الأحمد عرابي الحسيني المصري

الجزء الأول

حقوق الطبع والترجمة محفوظة لورثة المؤلف

التمن

طبعة مصر - شركة المطابع

٠٠٠٠/٢٥/١٧٥٨

۹۶۶، ۸

عربی ن

۱۲

ن

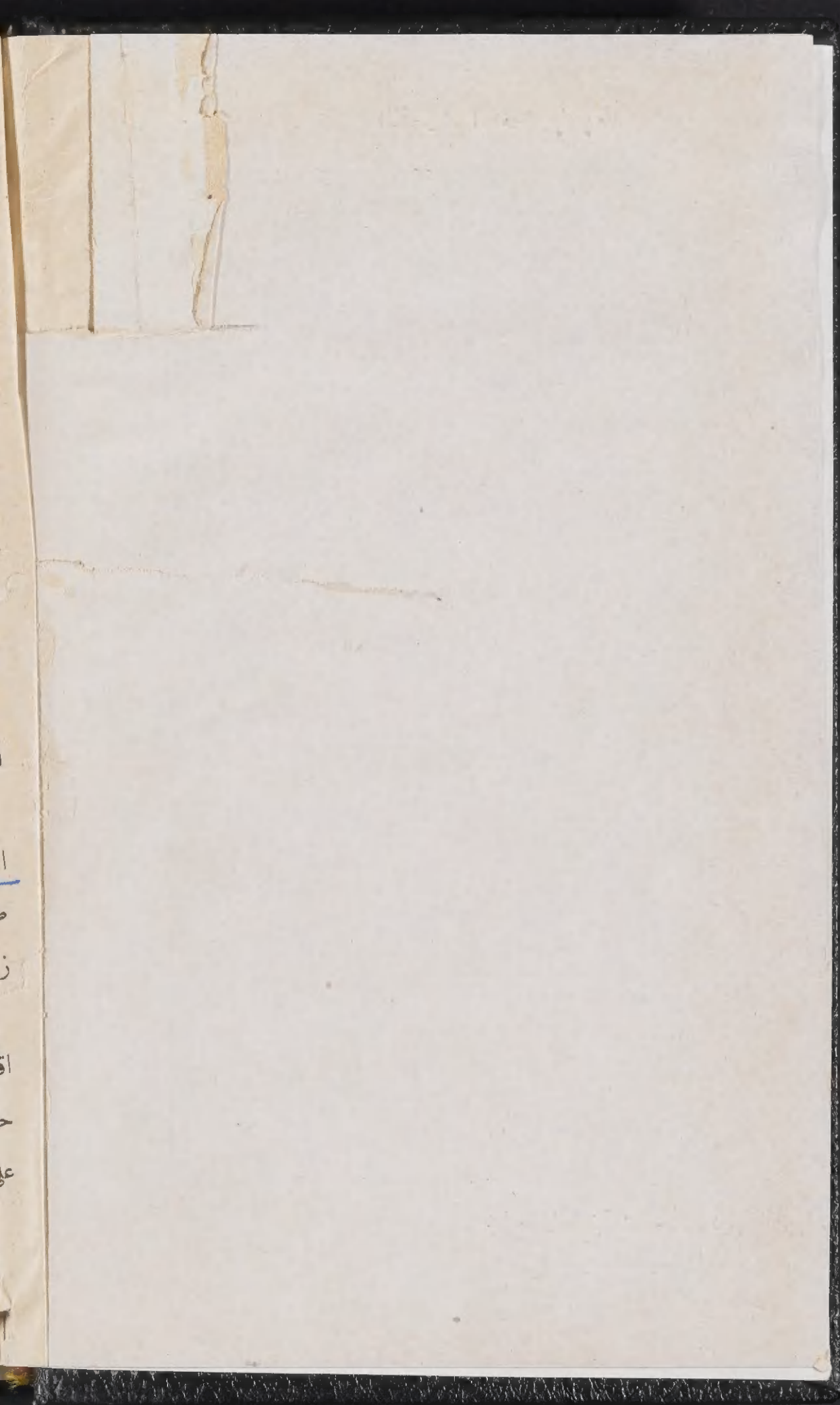
۷۸۲۳

۷-۱

المفتون له احمد عرابي باشا



لأنجاح لامة نبذت أحكام دينها ظهريا ،
ولا فلاح لقوم استعبدوا لشهواتهم
احمد عرابي



أهداء الكتاب

باسم عائلة المغفور له أحمد عرابي باشا وباسمى أتقدم الى الأمة المصرية
الكريمة بأهداء هذا الكتاب الذي وضعه عميد عائلتنا . وود لو يعيش حتى يشهد
هذا الأهداء

أما بعد فأني أحمد الله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً على أن يسر لي أداء
الأمانة الى أهلها . فسيعلم بنو قومي بعد اليوم ما أراد فقيدنا أن يعلموه . وسيكتمهونه
فتتجلى لهم الحقيقة في الحركة الوطنية المشهورة بالثورة العرابية . ولسوف يقولون
كثمتهم التي هي حكم التاريخ

وكان الله جلّت قدرته أراد أن يجيئ ذلك الحكم عادلاً بعيداً من مظان
الشبهات . بريئاً من الزغل والآفات . فقدّر أن يتلو المصريون صحيفة ماضى
جهادهم الوطنى ، إذ يكونون بسبيل جهاد وطني مثله أو أشد منه قوة . تحيط بهم
العجائب والعبر ، وتبصرهم بالحق في الذي عبر .

ولقد تفضل حضرة البعثة الدراكة المحقق الدكتور محمد صبرى خريج
السربون والعضو بالمكتب الفنى بوزارة المعارف . فوضع للكتاب مقدمة تضمنت
طائفة من العوامل التي أنتجت تلك الثورة القومية ومهد بها للتفاصيل التي أوردتها
زعيمها . فلحضرته منا وافر الشكر وجزيل الحمد

وانى أتبذل الى الله السميع المجيب أن يلهم أمتى الصواب ، ويعينها على
اقتحام الصعاب ، وان يحفظ لها مليكها المفدى . فؤاداً الأول مؤيداً بروح من عنده
حتى نبلى في ظل أيامه المغرية بالآمال . أمانى طال عليها المطال . أنه سبحانه وتعالى
على ما يشاء قدير

عبد السميع عرابي

Journal of [illegible]

[Faint, illegible handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page]

مقدمة

كتب الكثيرون من أجاناب ومصريين عن الثورة العراقية ولكن قل منهم من توخى الحقيقة المجردة عن الهوى وأزاح عنها الريب والشكوك . لذلك نرحب بهذه المذكرات التي كتبها زعيم الثورة العراقية لأنها تضيء لنا بعض النواحي وتذلل سبل البحث .

كانت الثورة العراقية أول حركة قومية قام بها المصريون بعد قرون عدة استسلموا فيها للغاصب حتى خيل الى الناس أنهم خلقوا للضيم كما خلق غيرهم للحكم والسلطان . ولكنها كانت فترة قصيرة - وما أقصرها في حياة مصر الخالدة - غشى فيها على طابع الشخصية القومية الذي لم تمحه محن الفاتحين . ثم ما لبثت ان زالت هذه الغشاوة في أوائل القرن التاسع عشر اذ أتاح الله لمصر رجلاً أسس أسرة يتولى منها الحكم أفراد يجرون الى غاية واحدة : عظمة مصر في العصر العلوي .

وقد كانت مصر أمة واحدة في لغتها، واحدة في دينها ، واحدة في أصلها ، واحدة في ذكرياتها . يجمعها صعيد واحد في حدود واحدة . فطن محمد علي الى ذلك ورأى أن هذه الوحدة العامة غير متماسكة فعمل على تمكينها وأوجد باصلاحاته الواسعة حياة جديدة في مصر . وكون من المصريين جيشاً نظامياً جديداً كانت لوقائعه وانتصاراته صدى في أنحاء النفس المصرية . وأرسل البعثات العلمية الى اوربا فاتصلت مصر بالغرب اتصالاً فكرياً نبه الشعور القومي وأحيا ميت الآمال .

ولكن هذا الاتصال أصبح خطراً على مصر منذ ظهور وسائل النقل والمواصلات الحديثة من مركب وقاطرات بخارية في البر والبحر . فقد كان ذلك داعية الى نزوح الاجانب بكثرة الى مصر من مختلف الاجناس والاصقاع ومن أخط الاوساط . وكانت لهم امتيازات يعرقلون بها اصلاحات اسماعيل ، وكان هذا مصدر الضعف الاول لحكومته .

وكانت قناة السويس (١٨٦٩) — وهي أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب باعثاً على ايقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وقد كان في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر حزب حر يخشى على الامبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكونت في اوربا الجمعيات الجغرافية وكثرت اكتشافاتها في القارة الافريقية وربطت قناة السويس أجزاء الامبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحر عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لافريقيا : وهنا مصدر ضعف آخر لحكومة اسماعيل .

منذ ذلك الوقت أخذت إنجلترا وفرنسا تتنافسان في استغلال مصر ووضع اليد عليها . وقد شجعهما على ذلك ظهور اسماعيل بمظهر من لا يحسب حساباً للعواقب . فقد كان في اصلاحاته كما يقول « البارون دي ملورسي » : « كالباني الذي اراد ان يبنى بيتاً يكلفه ما لا طاقة له به

فرهن الارض وتقدمت له الشركات الاوربية بالمال علماً منها بانها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه »

ولا ريب انهم كانوا يعيرون اسماعيل المال باخفش انواع الربا . وقد وضع كاتب انكليزي ، « سيموركي » ، في سنة ١٨٨٢ ان مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع دينها الحقيقي - أي المبلغ المستعار حقيقة - بفائدة ٦ ٪ ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين رسمي لا يقل عن التسعين مليون جنيه .

كان أصحاب الاموال يعلمون انهم يخاطرون بأموالهم . وكان اسراف اسماعيل نذيراً لهم . فكان عاينهم ان يحملوا تبعة عملهم ولكن روتشلد وأوبنهايم وغيرهما من اصحاب رؤوس الاموال كانوا على اتصال برجال السياسة في انجلترا وفرنسا . فوجدت الحكومتان في عجز الحكومة المصرية عن سداد ديونها وسيلة - لم تعرف من قبل - لتدخلها [✓] تدخلًا فعلياً منذ سنة ١٨٧٦ بحجة اصلاح المالية والادارة . وما الى ذلك من انشاء صندوق الدين وتعيين مراقبين ماليين وموظفين اجانب كانوا يعملون في الحقيقة على تحويل الدين المالى الى دين سياسي .

وكانت انجلترا تحول دون حل المسألة حلاً مالياً . وتطالب بوضع المهة على الادارة المصرية ضماناً للدائنين . فأرسلت الى مصر بعثات بائنة تندد كل منها بسوء ادارة اسماعيل وتطلب كلما سنحت الفرصة وتسال اخصائيين سياسيين في زي ماليين لاصلاح الامور من جديد وايفاف الحاكم المستبد عند حده .

وقد كان المصريون يشكون حقاً من حكومة اسماعيل المطلقة التي كانت ترهقهم بضرائبها واحكامها الجائرة . فلما تدخل الاجانب في شئون البلاد الداخلية واختلت الادارة اكثر من ذي قبل ووضعت نية القوم قلق المصريون على مستقبلهم ، وقد تجلى هذا القلق ابان الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) ، وهنا نذكر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده في مذكراته عند ذكر جمال الدين ومبدأ النهضة المعنوية في مصر ، قال :

« ... وكان طلبة العلم — طلبة جمال الدين — ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى أحيائهم . فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصاً في القاهرة . كل ذلك والحاكم القوى في علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع في ضعف شأنه . ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدريج البطيء وينتشر في الانحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا في سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) م .

■ وجد الناس من تقسمهم لذة في الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة الروس الى ما يرد من أخبار الحرب ، وكثرة الاجانب في هذه الورد الجرائد الاوربية الى طلابها من الاوربيين . ومخالصهم والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ... وسرى هذا الشعور الى

بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهمهم. فانطلقت في ايراد الحوادث فوجد في الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها. وحدث بين العامة نوع من الجدل لم يكن معروفاً من قبل. ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها في نشر الاخبار ومناوأتها في المشرب. واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه. وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة.

« لم يكن ما ينشر في الجرائد محصوراً في حوادث الحرب بل اجتراً الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم في سيرتهم السياسية والمعاشية. وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الاحوال المالية وأخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الاقلام على التحرير وانشاء الفصول... فتسابقت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال. ومن يطلع على اعداد جريدة مصر والتجارة ومراة الشرق والاهرام يرى حقيقة ما ذكرناه »

كان هذا التاريخ (١٨٧٧) منشأ ظهور حركة المعارضة وصحافة المعارضة في البلاد. وقد يتوهم بعض المؤرخين ان اهتمام المصريين بالحرب الروسية التركية وانتباههم بعد غفلة يرجع الى شعورهم الديني وتعلقهم بدولة الخلافة التي كانت مهددة بالاضمحلال. والواقع الذي لا ريب فيه أن اهتمامهم كان سياسياً أكثر منه دينياً لأن تقسيم

الامبراطورية العثمانية كان معناه وقوع مصر في قبضة إنجلترا . وقد شهد بذلك السير صموئيل بيكر في مقال أشار فيه الى هذه الحرب ونشرته جريدة التيمس الصادرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، قال : « لقد تبين لجميع من كان لهم الملم بالقراءة أن مصر أعلنت « مصلحة بريطانية » وحددت صفتها هذه اثناء الحرب . وفي الوقت نفسه اكتفت إنجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا ، وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندي هندي قناة السويس واحتلت إنجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدل العنيف الذي حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر وتجعل إنجلترا السيدة المطلقة على قناة السويس . هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدوا المصريون الذين لم يعزب عن فطنتهم أن الامبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى » .

بدأت الصحافة العربية السياسية تظهر في مصر وبدأ الرأي العام يقوى أمام ضعف اسماعيل ازاء التدخل الاجنبى . ووجدت في البلاد حركة قومية دستورية ترمى الى تقييد سلطة الحكومة المطلقة التى كانت فى الداخل رمز بطش وجبروت وفى الخارج رمز ضعف واستسلام ، وإلى اصلاح داخلية البلاد وماليتها لتخليصها من ربة الاجنبى . وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتها من العوامل الآتية :

أولا - وجود مجلس نواب صورى منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد ✓

اسماعيل . فلما تطورت الاحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس واعطاه حق الرقابة الفعلية على اعمال الحكومة .

ثانياً — بث جمال الدين الافغانى فى مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج احوال الشرق المعتلة .

ثالثاً — اعتقاد المصريين ان استبداد اسماعيل مصدر ضعف حكومته لان عدم ارتكازها على الشعب اطمع فيها الاجانب وحكوماتهم .
رابعاً — تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ - ١٨٧٩) اثناء اقامتها فى مصر بسوء ادارة اسماعيل واسقاط هيئته فى عين المصريين تمهيداً لاغتصاب سلطته .

وقد لعبت بعثة السير ريفرس ولسن (١٨٧٨) الدور الاكبر فى هذه السياسة . فنددت فى الاقاليم والمدن المصرية باعمال اسماعيل . وطلبت الى المصريين أن يعلنوا ظلامتهم اليها . فزاد ذلك جرأة على جرأة . ثم أعلنت فى تقرير لها أن الحكم المطلق أصل البلاء وحملت اسماعيل بمرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ على انشاء مجلس وزراء متضامن فى مسؤوليته برئاسة نوبار وعضوية ريفرس ولسن ووزيراً للمالية ودى بلينيير وزيراً للاشغال .

كانت هذه الوزارة « المسئولة » تنفذ اغراض انجلترا السياسية والمالية فقضت على سلطة حاكم البلاد الشرعى وانفردت هى بالامر . وكان اكبر ههما الحصول على المال بكل الوسائل ارضاء للمالين الذين مهدوا للسلطة سبيلهم . وقد عنيت الوزارة « الاوربية » بحشد الموظفين

الاجانب في الحكومة المصرية وحرمت الادارة من المال اللازم
لاصلاحها، وبالجملة فقد ازدادت الامور اختلالا لم تعرفه مصر من
قبل . فقام مجلس النواب في أوائل سنة ١٨٧٩ يطالب بسلطة المجالس
الاوربية وكان بطل الحركة فيه عبد السلام المويلحي ، وأخذت
الصحافة المصرية تؤيده في خطته وتطالب بتحقيق مبدأ المسؤولية
الوزارية امام مجلس شورى النواب لا امام انجلترا وفرنسا .

وقامت في الوقت نفسه خارج المجلس حركة معارضة قوية يرأسها
شريف ويشجعها اسماعيل سرا . وأخذت تطالب بانشاء وزارة
دستورية مصرية بحتة مسؤولة أمام مجلس النواب . وقد دفع الرأي
العام اسماعيل في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ الى تكوين وزارة وطنية برئاسة
شريف فأخذت هذه الوزارة تجرى على سياسة اصلاح واسعة في
الادارة المصرية وأعدت دستورا جديدا ولكن انجلترا وفرنسا عملتا
على خلع اسماعيل واحباط هذه الحركة (٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩)

عينا بعصر اسماعيل عناية خاصة لان أكثر المصريين يجهلونه
واليه ترجع أسباب ومقدمات الثورة العربية . فقد ترك اسماعيل
مصر مثقلة بالديون . وترك موارد البلاد ومرافقها في قبضة الشركات
الاجنبية تستغلها لحسابها . وترك الادارة المصرية في أيدي الاوربيين .
مما جرح المصريين في عزتهم القومية . فأعلنوا تعهدهم بسداد ديون مصر
أيا كان مصدرها بشرط أن يتولى المصريون ادارة بلادهم تحت الرقابة

الاجنبية بشرط أن تكون مالية بمحطة . ولكن عبثاً حاول المصريون في
اواخر عصر اسماعيل وفي أوائل عصر توفيق أن يتخلصوا من الحكم
الاجنبى . فقد كان الانجليز أصحاب السلطة الفعلية في البلاد وكان
الخديوى والوزراء المصريون آلة بأيديهم يحركونها كيف يشاؤون .
فلجأ المصريون الى الثورة وقام الجيش وعلى رأسه غرابى نائباً عن
الامة فى المطالبة بمجلس نواب - فان المجلس السابق كان الغنى فعلاً فى
عصر توفيق - يكفل للمصريين حريتهم وإصلاح شؤون جيشهم
وادارتهم قبل أن تدهمهم الحوادث .

ولكن اذا كان غرض الثورة الاساسى - وهى ثورة سامية
بمحطة - منع الاحتلال العسكرى فقد كان غرض الانجليز ايجاد هذا
الاحتلال تحت ستار الثورة . وهذا ما يفسر لنا من جهة شل سلطة
البرلمان بحجة أن المراقبة المالية واقعة على جميع فروع الادارة المصرية
فلا يجوز تعرض البرلمان لها . ومن جهة أخرى العمل على التفريق بين
الخديوى والامة والتوسل بحزب السراى - وكان معظمه من الاتراك
والشركس المعادين للعنصر الوطنى - الى خلق الدسائس والمؤامرات
حتى اختلط الامر .

عندئذ أطلقت انجلترا قنابلها على الاسكندرية ظلماً وعدواناً
وأرغمت المصريين على الحرب للدفاع عن شرفهم وحريتهم . وكان ذلك
بقرار صادر من مجلس الوزراء برئاسة الخديوى توفيق .
وتتلخص أسباب الهزيمة فى عدم تكافؤ القوتين عدة وعدداً ،

وانتشار الفشل في صفوف المصريين بفضل حزب السراي الذي كان
يبذر الوعود والأموال ، وعدم تحصين قناة السويس استناداً الى
أقوال ديلسبس.

وقد قضى الأمر ، وكان الاحتلال ، وحملت الثورة تبعته على
الرغم منها . ثم جرت السنة السوداء بالصاق تهمة الخيانة بزعمائها وهم
منها براء .

ومن قرأ هذه المذكرات بامعان عرف حكم التاريخ والتاريخ
أكبر منصف .

محمد صبرى

دكتور في الآداب من جامعة باريس
وأستاذ تاريخ بمدرسة المعلمين العليا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الناشر في الخلق فضله . الباسط فيهم بالجلود يده . نحمده في جميع اموره . ونستعين به على رعاية حقوقه . ونشهد ان لا اله غيره . وان محمدا عبده ورسوله . ارسله بأمره صادعاً . وبذكره ناطقاً . فأدى امينا . ومضى رشيدا . وخلف فينا راية الحق من تقدمها مرق . ومن تخلف عنها زهق . ومن لزمها حق . أما بعد حمد الله الذي جعل الحمد ثمنا لنعمائه . ومعاذا من بلائه . وسبيلا الى جناته . وسببا لزيادة احسانه . والصلاة على رسوله نبي الرحمة وسراج الأمة . وامام الأئمة . المنتخب من طينة الكرم . وسلالة المجد الأقدم . وعلى آل بيته مصاييح الظلم . وعصم الأئم . ومنار الدين الواضحة ومثاقيل الفضل الراجحة . صلاة تكون إزاء لفضاهم . ومكافأة لعمالهم . وجزاء لطيب فرعهم واصولهم . ما انار فجر . وخوى نجم . فأنت قد اطاعت على كثير من الجرائد والتواريخ العربية والافرنجية الموضوعة في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العراقية . فلم اجد فيها ما يقرب من الحقيقة . اويشفي غليل روادها من ابناء الامة . لذلك رأيت ان اكتب للناس كتاباً يهتدون به الى تلك الحقيقة الموموقة تمحيصا للتاريخ من درن الأهواء الفاسدة والمفتريات العاطلة . وسميته « كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العراقية في عامي ٩٨، ٩٩ بعد الألف والمائتين هجرية

وفي ٨١ ، ٨٢ بعد الألف وثمانمائة ميلادية « قياما بالواجب على الأبناء
وطنى الاعزاء وتصحيحا للتاريخ . وخدمة عامة للأسانية وبنيتها .
وصدرته بنسبي وتاريخ حياتي ليعلم اني عربي شريف الأرومة مصري
الموطن والنشأة والترية . وهاك نسبي الشريف المتصل بسيد الأولين
والآخرين صلى الله عليه وآله وسلم . »

❦ الباب الأول ❦

الفصل الأول في نسبي الشريف

انا السيد احمد عرابي بن السيد محمد عرابي بن السيد محمد وافي بن السيد
محمد غنيم ابن السيد ابراهيم بن السيد عبد الله بن السيد حسن بن السيد
علي بن السيد سليم بن السيد ابراهيم بن السيد سليمان بن السيد حسين
بن السيد علي بن السيد حسن بن السيد ابراهيم مقلد بن السيد محمود
بن السيد احمد بن السيد حسن السجاعي بن السيد صالح بن السيد صالح
البلاسي (نسبة الى بلاس وهي قرية صغيرة ببطائح العراق وهو أول
من هبط مصر من أجدادنا وتزوج من السيدة صفية شقيقة السيد احمد
الرفاعي الصيادي) بن السيد علي بن السيد عبد الرحمن بن السيد عمر بن
السيد عبد الرحمن بن السيد علي بن السيد صالح الأكبر بن السيد محمد
ابن السيد علي الحافظ بن السيد قاسم بن السيد عبد السميع بن السيد
عبد الفتاح بن السيد حسين الأصغر بن الامام علي الرضا بن الامام
موسى الكاظم بن الامام جعفر الصادق بن الامام محمد الباقر بن الامام

على الزاهر زين العابدين بن الامام الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بن الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . وامى السيدة فاطمة بنت السيد سليمان بن السيد زيد تلتقى مع والدى عند السيد ابراهيم مقلد .

أولئك آبائى فجتى بمثلهم طرية اذا جمعتنا يا جريز المجامع

الفصل الثانى

فى نسأى الاولى

كان والدى السيد محمد عرابى شيخا جليلا رئيساً على عشيرته عالماً ورعاً تقياً نقيماً موصوفاً بالعفة والامانة . وكانت ولادتي فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ ببلدتنا التى تدعى هرية رزنة بمديرية الشرقية بضواحي مدينة (بو بسط) المشهورة الآن بتل (بسط) وهى بلدة قديمة موجودة قبل زمن تغلب الملك شيشاق بن عمرود الاشوري (رأس العائلة الثانية والعشرين) على مصر . لا كما يهرف البعض بما لا يعرف ويدعى انها من منشآت المغفور له محمد على باشا . ولا يزال فيها كثير من ذرية الفرس كعائلة كيوان وعائلة الدويتمدار وعائلة (دراز) وعائلة (تمراز) مما يدل على قدمها . وهى واقعة فى شرقي مدينة الزقازيق على بعد مياين . وأما الزقازيق فهى منشأة فى زمن المغفور له محمد على باشا بعد انشاء قناطر التقسيم على بحر مويس (أو المعز لدين الله الفاطمى) وواقعة على مقربة من تل «بسطه» . وتعلمت القرآن الشريف وبعض العلوم الدينية فى

المكتب الذي أنشأه والذي وفي الجامع الازهر، وقد تعلم في ذلك
المكتب كثير من أبناء بلدتنا حتى بلغ عدد المتعلمين فيها نحو نصفها.
ومنهم العالم الازهرى واللغوى الشهير الشيخ محمد حسين الهراوى
والطبيب النطاسى عبد الرحمن بك الهراوى والكىماوى الشهير عبد
العزيز باشا الهراوى. وكان قد أُمِرَ والذى بترتيب درس فقه فى المسجد
الذى جددته للعمامة بعد عصر كل يوم، وبعد صلاة العشاء، فتفقه عامة
أهل البلد فى دينهم وصحت عبادتهم، وحسن حالهم بفضل قيام المرحوم
والذى على تعليم قومه وأهل بلده. ثم توفى رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه
فى ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ هجرية (بالكولره) أى الهواء الأصفر بالغيا
من العمر ٦٣ سنة. فغدوت يتيماً فى الثامنة من عمرى. وكانت تربيتى فى
حجر والدتى وتحت رعاية اخى الأكبر السيد محمد عرابى الى أن تولى
المرحوم سعيد باشا ولاية مصر فى ١٤ شوال سنة ١٢٧٠ هجرية حيث
أصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية
حيث كان طابى والحاقي بالمسكورية فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٧١ ■

الفصل الثالث

فى دخولى العسكرية وترقيتى بها

فى التاريخ المذكور آنفاً دخلت العسكرية وكان ذلك فى عهد
المرحوم محمد سعيد باشا الذى كان محباً لتقدم المصريين . فترقيت
بلاامتحانات أمام رجال العسكرية الى رتبة ملازم ثانى فى ١٥ ربيع أول

سنة ١٢٧٥ والى رتبة ملازم أول في ١٧ جماد الثاني سنة ١٢٧٥ والى رتبة
يوزباشى في ١٣ شعبان من السنة المذكورة والى رتبة صاغقو لغاسي
في ٢٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٦ والى رتبة بكباشي في ١٥ شعبان من السنة
المذكورة والى رتبة قائمقام بك في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ وهى الرتبة التي
لم يصل اليها أحد قبلى من العنصر المصرى . ثم ترقيت بعد ذلك فى عهد
المغفور له توفيق باشا الى رتبة أميرالاي في رجب سنة ١٢٩٦ والى رتبة
اللواء فى ربيع آخر سنة ١٢٩٩

الفصل الرابع

فى سفرى الى

كانت مدة الرحوم سعيد باشا كلها سفريات وتمرينات حربية
من الاسكندرية الى مريوط ومنها الى دمنهور ثم الى القاهرة ثم الخنقا
فالعباسية فطار . ثم الى بنى سويف فجبل الطير بمديرية المنيا الى قنا فسهل
باب الملوك الى اسنا وكننت يومئذ عاملا فى الجيش فسعدت بالتوجه
بمعيته رحمه الله الى المدينة المنورة لزيارة النبي صلى الله عليه وعلى آله .
وفى مدة الخديو اسماعيل انتدبت لترتيب عساكر من أهالى
القلاع الحجازية المحالة ادارتها على الحكومة المصرية للمحافظة عليها
بالنيابة عن الدولة العلية . فسافرت فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ من
القاهرة الى بندر السويس وفى أول رمضان من السنة المذكورة
توجهت براً على ظهر الجبال الى قلعة (نخل) بكسر النون والخاء وليس

معى مساعد ولا كاتب ولا أجر لى على ذلك العمل الشاق بل كانت جميع المصاريف اللازمة لى وخدمى وللجالة الذين رافقونا تصرف من مالى الخاص لأن الحكومة كانت لاتعطى رجال العسكرية أجر سفريات كرجال الملكية .

فاما وصلت الى (نخل) رتب العساكر اللازمة لها من أهائها وارسلت العساكر المصرية التى كانت فيها الى القاهرة بطريق البحر الاحمر وأنشأت فى قلعة (نخل) مكتبا لتعليم الاولاد القراءة والكتابة وشيئاً من القرآن الكريم وعهدت بمباشرة تعليمهم الى وكيل القلعة وفقية البلد ثم توجهت الى قلعة العقبة فوصلتها بعد سفر ثلاثة أيام . ثم الى قلعة (المويلح) ثم الى قلعة (ظبا) ثم الى قلعة (الوجه) ورتبت فى كل من هذه القلاع ما يلزمه من العساكر من أبنائه المحافظة عليه وأنشأت فيه كذلك مكتبا لتعليم الاولاد تحت مراقبة وكلاء القلاع المذكورة ثم ارسلت جميع العساكر القديمة الى مصر بطريق البحر الاحمر كذلك . وبعد اتمام تلك المأمورية على الوجه الأكل قفلت عائداً الى مصر بجرأ الى مدينة (القصير) ثم برأ الى مدينة قنا ثم بجرأ الى مدينة اسيوط ثم بطريق السكة الحديدية الى الجيزة فالقاهرة . وكان انجاز هذه المأمورية فى مدة خمسة واربعين يوما .

وبعد وصولى الى القاهرة بعشرة ايام توجهت الى مصوع حيث كنت مأموراً بالحملة الحبشية مكلفاً بأىصال الذخيرة والميرة الى الجيش اينما كان . فكشفت هناك الى انتهاء تلك الحركة المشؤومة التى بسببها بيعت حصص الحكومة فى قنال السويس (سراً بدون اشهار مزاد

عنها) للحكومة الانجليزية بمبلغ زهيد قدره اربعة ملايين من الليرات الانجليزية. ولو انها عرض بيعها على الدول الاوروبية لبلغ ثمنها ما ينيف على خمسين مليوناً من غير مبالغة. على أنه لم يصرف من قيمة تلك الحصص درهم واحد على الحلة الحبشية بل استأثر بها الخديو اسماعيل لنفسه سلباً ونهباً.

الفصل الخامس

في اسر ابامى

مما تقدم يعلم انى دخلت العسكرية نفراً بسيطاً في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٧١ هـ وترقيت بسرعة غريبة جزاء ما بذلت من جهد عنيف حتى نلت رتبة قائمقام الآلاى في ٢٤ صفر الخير سنة ١٢٧٧ وكانت تلك المدة عبارة عن ستة اعوام الا عشرين يوماً هي ايام سعودى وخلو فكري من الا كدار الدنيوية ، فقد كنت فيها عزيزاً مكرماً عند حضرة محمد سعيد باشا وكثيراً ما كان يشركنى معه في ترتيب المناورات الحربية وينبئنى عنه في تلقينها الى اكابر الضباط بحضرته وعلى مسامحة منه رحمه الله تعالى . ولشدة اعجابه بى اهدانى (تاريخ نابليون بونابرت باللغة العربية طبع بيروت) وهو بادر الغيظ على ان تمكن الفرنسيون من التغلب على البلاد المصرية . والتحرىض على وجوب حفظ الوطن من طمع الاجانب . ولما طالعت ذلك الكتاب شعرت بحاجة بلادنا الى حكومة شورى دستورية فكان ذلك سبباً لمطالعتى كثيراً من التواريخ العربية . وازداد هذا الشعور فى تأصلاً عند ما سمعت خطبة القاها المرحوم

سعيد باشا في مأدبة ادبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين
واعضاء العائلة الحاكمة واعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين
بعد تناول الطعام في سرادق ثمين .

خطبة المرحوم سعيد باشا

قال مرتجلا : - ايها الاخوان : أتى نظرت في احوال هذا الشعب
المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من ام الارض .
فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس)
والاشوريين والفرس حتى اهل ليبيا والسودان واليونان والرومان -
هذا قبل الاسلام وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة
كالاُمويين والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك . والاكراد
والشركس . وكثيرا ما اغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في اوائل هذا
القرن في زمن (بوناپرت) وحيث اني اعتبر نفسي مصرى فوجب على
ان اربي أبناء هذا الشعب وأهذه تهذيبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم
بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الاجانب . وقد وطلبت
نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل »

فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الامراء والعظماء غاضبين
حائقين مدهوشين مما سمعوا . واما المصريون فخرجوا ووجوههم تنهال
فرحا واستيشارا . واما أنا فأعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس
نظام (مصر المصريين) وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع
أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الامة المصرية الكريمة

وفي سنة ١٢٧٨ هـ رأى المرحوم سعيد باشا ان الحكومة مديونة
للمعامل المانيا وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ثمن بناء حوض
للسفن بالسويس ومدافع كروب من المانيا . وملبوسات ومهمات حربية
واسلحة جديدة من فرنسا . فاستعظم هذا الدين وأمر بصرف عساكر
الجيش الى بلادهم وبيع ما في الخزائن الاميرية من الامتعة الثمينة . وبيع جميع
المعامل والورش القديمة الكائنة بالعاصمة والمحافظات والمديريات . وبيع
الاطيان المتروكة وغير ذلك للوصول الى سداد هذا الدين . وأمر
باعطاء من يرغب في الخروج من خدمة الحكومة ارضا معاشا له
ولأولاده من بعده وباحالة الضباط الى المديريات والمحافظات مستودعين
بنصف مرتباتهم . وأمر بتخصيص ما يلزم لهم من الرواتب على الاراضي
الزراعية فخص كل فدان قرش واحد وربع القرش علاوة على المال لحين
تسديد الدين المطلوب من الحكومة . ثم يصير جمع العساكر والضباط
ثانية والغناء الضريبة المؤقتة . واستمر الامر على ذلك الى ان توفي
رحمه الله تعالى .

وفي أوائل سنة ١٢٧٩ هـ سافر سعيد باشا الى أوروبا لمعالجة نفسه
من داء السرطان ومن هناك كتب وصيته الى قائمقامه في مصر (وهو
اسماعيل باشا الذي جلس على الاريكة الخديوية من بعده) قال فيها : —
« بما ان الضباط الوطنيين المترقيين من تحت السلاح قد اشتغلوا
بملازمة نساءهم وتركوا دروسهم العسكرية ولو تركناهم على هذا الحال
الذي لا يؤول عليهم الا بالوبال لفقدوا العافية والنظر . وصاروا عبرة لمن

يعتبر . وبما اننا نحن الذين ربيناهم وأظهرناهم فلا يصح لنا تركهم في هذا الحال الذى ذكرناه لذلك فقد اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نساأهم حتى ولا بالنظر اليهن بالعين والتشديد عليهن بمداومة تدريس القوانين ليلا ونهاراً فى قصر النيل .

ثم توفى المرحوم محمد سعيد باشا فى ليلة ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ هـ وتولى اسماعيل باشا ولاية مصر فى التاريخ المذكور وعزل فى ٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ . بناء على طلب دول اوروبا عزله من الحضرة السلطانية لما تحقق لديهم من سوء الادارة والتبذير فى عهده وشدة الطمع والجشع اللذين لاحد لهما ولا نهاية . فكان عزله رحمة من الله بالمصريين . .

الباب الثانى

(النشأة الثانية)

الفصل الاول

(فيما تحمته من المظالم)

تولى اسماعيل باشا ولاية مصر فأمر بجمع العساكر وترتيب الآليات وصار ترتيبى قائمقاماً على الآلاى البيادة السادس مع أميرالاي بكري بك . ولم يكن بهذه الرتبة من العنصر الوطنى بالآليات غيرى . ولسوء حظى ترقى أميرالاي الثانى المدعو خسرو بك الى رتبة اللواء (باشا)

لا بعلمه ومعارفه بل لكونه جركسياً ومن الخارجين على الدولة العلية
مع ابراهيم باشا بن محمد علي باشا في تلك الفتنة الدهماء التي دكدت
سياج الاسلام وفضحت عورة المسامين وكسرت شوكة الدولة العلية
(الحامية لجميع الموحدين) . وقد تعين المذكور أميراً على اللواء الثالث
المكون من الآلاي الخامس والسادس . وعندما تكامل حشد العساكر
اجتمعت الآلايات البياده والسوارى والطوبجية في ميدان (طره)
بسفح جبل المقطم وصار عمل تمرينات حربية حضرها الخديو اسماعيل
وجميع رؤساء العسكرية . ولشد ما أدخلت السرور على الخديو حتى
دعا جميع الضباط العظام من رتبة البكباشى فما فوقها الى مأدبة فخيمة
فوق ظهر سفينته البخارية . ولم يكديأ أخذ القوم مجلسه حتى وجد
على المائدة عدة زجاجات مملوءة بأنواع المشروبات الخمرية المحرمة .
والكؤوس المختلفة — وتلك حالة لم يسبق لئاد رؤيتها لأنها غير
المألوف والمعروف عندنا : ثم تقدمت الأطعمة فأكل المدعوون طعاماً
شهيماً لذيذاً وشرب من أراد الشرب منهم من تلك الخمر وتغفف من
كره . وبعد الفراغ من تناول الطعام أعلن الخديو سروره وشكره
لضباط الجيش على ما أبدوه من النشاط وحسن الترتيب في أثناء
التمرينات الحربية . وأمر لكل واحد من الباشوات بخمس مائة فدان
ولكل من امراء الآلايات بمائتى فدان ولكل واحد من القائم مقامات
بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة التى توجد في بلاد مديرتى الغربية
والمnofية .

خرجت الاوامر من المعية الخديوية الى المديرتين المذكورتين

بتسليم الاراضى المذكورة الى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند
الشروع فى استلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم بأكل معانيه . فقد
كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف النعم عليهم بأمر من
المديرية الى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة . ويطلب تحديد المقدار
المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الاراضى المملوكة لأربابها
فيجاب الى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الاخرى التى
توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد . حيث يخصص مقدار الارض
المأخوذة منهم على جميع الافدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد
قيراطان أو ثلاثة أو أربعة . فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى
لأولئك المساكين بدلاً من أراضهم التى كانوا يتلكونها . وقد
تكون هذه الاراضى من أرى أنواع الارض . وتلك أول مظامة
من المظالم الكثيرة التى وقعت فى عهد اسماعيل باشا . .

وقد حماني الله من الوقوع فى شرك هذه المآثم على غير ارادة منى
وذلك أن خسرو باشا امير اللواء الآف الذكر كان رجلاً جاهلاً
متعصباً لجنسه تعصباً زائداً عن حد المعقول . وكان قد أخبر ناظر
الجهادية اسماعيل باشا سليم (الرومى الأصل) بأنى صلب الرأى
شرس الاخلاق لا أنقاد لأوامره ولا أحفل بما يصدر منها عن ديوان
الجهادية (الحرية) . (وما بي والله من شراسة ولكنى جبلت على
حب العدل والانصاف وبغض الظلم والاحجاف) . وطالب منه توقيف
تسليمى الاطيان النعم بها على لحين تحقيق ما افتراه من الكذب . فعرض
ناظر الجهادية الأمر على الخديو مشافهة وصدر بناء على ذلك أمر المعية

لمديرية الغربية بعدم تسليمى تلك الأتيان حتى يصدر لها أمر آخر .
ثم أمر ناظر الجهادية بتحقيق ما نسب الى فشلك لذلك مجلس
عسكري برئاسة حسين باشا الطوبجى وعضوية محمد بك أمين أمير الآلاى
الخامس وقائمقام الآلاى المذكور رشيد بك راقب وغيرهم من
الجركس والترك . -

وحقيقة هذه المسألة هى أن هذا اللواء المتعصب لجنسه المتفانى فى
الحقد على العنصر الوطنى كان يكره أن يكون تحت أمرته رجل شريف
مثلى يتفانى فى نصرة الحق على الباطل . فعمل على اقصائى من مركزى
ليتسنى له ترقية المدعو مصطفى سليم أحد بكباشية الأورطة التى تحت
ادارتى الى رتبة القائمقام وترتيبه بدلا منى لكونه من أبناء الجركس
المعاصرين له ولكونه صهر جاهين كنج باشا قومندان اللواء الأول .
واتفق فى ذلك الوقت امتحان الضباط الأصغر لترقيتهم . اكتملا
الضباط أورط اللواء المذكور فى مجلس برئاسة خسرو باشا هذا
وبحضورى كمضوفيه ايضا . وبعد ظهور نتيجة الامتحان والافرار
على ترقية المستحقين كتبت العرائض عند الباشا المذكور وختمت
من أرباب الامتحان . ولما عرضت على ختمت على عرائض من تقرر
ترقيته وأيت الختم والتصديق على ترقية ملازم ثانيا يدعى حسين افندي
لانه لم يجب فى الامتحان بأجابة حسنة بينما كان آخر يدعى حسين افندي
ايضا أجاب فى الامتحان جوابا حسنا وتقرر فعلا ترقيته بمجلس
الامتحان ولكن تأخر هذا وتقدم ذاك بدلا منه بسبب المحسوبية ولكونه
كان ملازما لخدمة البكباشى مصطفى افندي سليم المذكور فى بيته ...

فلما أيت التوقيع على العريضة المذكورة طلب الى الباشا المشار اليه الموافقة على ختم العريضة لأجل خاطر البكباشى المذكور . فرفضت ذلك كل الرفض وطلبت ترقية المستحق . فأبى على ذلك وتأخر الاثنان من الترقى بعد جدال عنيف . وكانت هذه الحادثة سبب الوشاية بى عند ناظر الجهادية . وقد أوعز الباشا الى البكباشى المذكور بأن يخلق مكيدة يوقعنى فيها . فبحث الى أن وجد نفرين مسجونين فى الآلاى لسبب فرارهما من بعد فرزهما وقبولهما . فكتب عريضة شكوى بلسانهما للباشا المشار اليه فخوآها انهما لم يطلبيا من بلدهما ولم يرسلنا من مديريتهما وانهما لم يهربا من الآلاى وقد ظلمهما القاء مقام (وهو أنا) لكونه يعرفهما من قبل فكتب عنهما للجهادية بطلبهما وحضورهما . وبناء على ذلك صار القبض عليهما فى بلدهما التى تسمى (فارسكور) من مديرية الدقهلية وارسالهما من المديرية الى ديوان الجهادية ثم الى الآلاى مكبلين بالحديد . ويطلبان التحقيق . فعقد لذلك مجلس خصوصى برئاسة حسين باشا الطوبجى ومن سبق ذكرهم وتبين من التحقيق تزوير دعواهما وثبت درج اسميهما بالكشف المرسل من المديرية الى ديوان الجهادية . وبالكشف المرسل من مأمور الفرز الى الآلاى ومن التلغراف الواضع المرسل من الآلاى الى ديوان الجهادية بفرارهما وطلب حضورهما . ومع ذلك حكم المجلس المذكور بحبسى ٢١ يوماً محاباة لخسرو باشا وناظر الجهادية . فاستأنفت الحكم وطلبت إحاطتى الى المجلس العسكرى الاعلى الذى تقرر فيه لغو وأبطال الحكم المذكور وحفظ الأوراق لفساد القضية وثبوت التزوير .

وهنا وقع الخلاف بين ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وكان «مملوكاً رومياً» وبين رئيس المجلس العسكري الأعلى على باشا سرى وكان أرثوذكسياً. بسبب حكم المجلس الأعلى المذكور بلغو حكم المجلس الابتدائي. وكان ناظر الجهادية يريد تأييد الحكم الابتدائي تصديقاً لما أخبر به الخديو سابقاً في المأدبة. فسعى لدى الخديو في رفته ورفقته من الآلاي وتم له ما أراد. ولكن الله ليس بغافل عما يعمل الظالمون. ففي الأسبوع الذي رفت فيه من الآلاي صدر أمر الخديو بلغو اورطة اللواء الثالث الذي كان تحت أمرة خسرو باشا وتفرقت تلك الفرقة على الآلايات الأخرى. ورفت البكباشي مصطفى سليم رفتهً شنيعة مدة عشر سنين. ثم أصيب حسين باشا الطوبجي بفالج أودى بحياته. وكذلك أصاب محمد بك أمين الذي وافق على المحاباة فالج كصاحبه. أما أمين بك القبرصلي ناظر قلم تركي بديوان الجهادية وهو رجل رومي. فقد أصابه الله بقارعة قبل موته لميله مع الظالمين حيث زور أمراً خديوياً مالياً فضبط وسجن ثم ضرب نفسه بمذبة طلباً للانتحار. فعولج وأرسل إلى السودان ومات قبل وصوله. وأما ناظر الجهادية فقد هلك في حرب كريد ولكن ليس شهيداً بل أكل فريكة من قبح فانهقدت امعاؤه وقضى نحبه وأرسل إلى مصر ودفن في قرافة الامام الشافعي. وأرسل خسرو باشا إلى السودان. وهكذا فأن كل من اشترك في تلك الظلامة أصيب بمصيبة عظيمة.

الفصل الثاني

في عودتي الى الحرمه بعد انقضاء المحنة

ولما كان رفقي من الآلاي بأمر ناظر الجهادية وبطريقة استبدادية ظالمة شكوت أمرى الى الخديو اسماعيل باشا والتمست طلب اوراق القضية وفحصها بديوان المعية وانصافى بوجه العدل لأن (العدل ان دام عمر والظلم ان دام دمر) وطلبت من راغب باشا النظر في ظلامتى وكان حينذاك باشمعاوننا للخديو وله نفوذ تام في جميع المصالح الاميرية. فوعدنى خيرا وفي الحال كتب لديوان الجهادية بطلب جميع الاوراق المتعلقة بالدعوى المذكورة وبناء على ذلك ارسلت جميع الاوراق الخاصة بمسألتى الى ديوان المعية ففحصها ابراهيم باشا خليل رئيس قلم العرضحالات وعمل عنها نتيجة أوضح فيها تلفيق القضية وفسادها. ثم عرضت النتيجة على الخديو ولكنه لم يبد رأيه فيها. فكثت على هذه الحالة مدة ثلاث سنوات وانا اتردد على المعية بلا فائدة. وفي ربيع اول سنة ١٢٨٣ هـ كتبت عريضة استرحام ثانية للخديو فصدرت ارادة سنية ما لها ان العرضحال المقدم منى عرض على الخديو وانه عفا عني. وبناء على ذلك صدر امره بأستخدامى عند ظهور خدمة مناسبة.

وهاك نص التري

نمرة ٢٦ عرض

في ١٩ ربيع اول سنة ١٢٨٣

ديوان جهاديه ناظري سعادتلو حضر تلى

٦ جى بياده سابق قائم مقام احمد عربى بك اشبو عرض حال منظورم اولدى
خطا سنى عفو ايتمش اولديغمدن حاله مناسب خدمه ظهورنك
استخدام ايتديرلمسى حقنده ايجابتى اجرا ايلمكز ايجون اشبو امرم
اصدار قلندي .

مما تقدم يعلم انه لم يقع منى خطأ يصح صدور عفو عنه وانما كان
الغرض من ذكر العفو التمهيد لأضاعة مرتبائى مدة رفته والتخلص من
مظنة الظلم وضياع الحقوق فكانت هذه المرحمة خالية من العدل
الحقيقى . وعلى ذكر العدل اذكر ما وقع ليعقوب سامى باشا فى عهد سعيد
باشا وذلك انه كان معاوننا بضبطية مصر بعد حضوره من حرب القريم
فى سنة ١٢٧١ ■ برتبة صاغقولغاسى فوقع بينه وبين الضابط عبده باشا
(وهو رجل شرير لا يعبأ بفضيحة الحرائر فى سبيل حصوله على فدية
من المال أو الحلى) خلاف لعدم موافقته على أغراضه الدينية انتهى برفته
من غير ذنب . فرفع هذا شكواه الى سعيد باشا فصدر أمره رحمه الله
بتحقيق تلك الشكوى فى ديوان الداخلية ولما ظهر من النتيجة أنه
رقت ظلاماً أمر سعيد باشا برقت عبده باشا من الخدمات الاميرية لظامه
والزامه بمرتبات يعقوب باشا سامى من تاريخ رفته واعادة المظلوم الى
وظيفته كما كان . فأين هذا العدل المحض من تلك المرحمة الخالية
من العدالة .

الفصل الثالث

في امالي الى الملكية

لما اخذت امر الخديو السابق ذكره . توجهت الى ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وناولته اياه فقرأه وقال الحمد لله على ذلك فقد كنت خدعت وصدقت قول خسرو باشا وتسرعت في الامر وعرضته على الخديو ولم استطع بعد ذلك تكذيب نفسي عنده وانا آسف على ما حصل مع علمي بما انت عليه من الذكاء والفتنة والاستقامة فارجوك يا ولدي قبول اعتذاري فقلت عفا الله عما سلف والذي ارجوه الآن هو احالي على مفتش الاقاليم وكان ذلك اتقاء لشر اعدائي السالف ذكرهم . فاجابني الى طلبي . ولما عرضت امر الاحالة على المرحوم اسماعيل صديق باشا رحب بي وأكرمني وأمر في الحال بتعييني في مأمورية مؤقتة هي المحافظة على النيل بمديرية الشرقية . وبلغ نيل ذلك العام ٢٧ ذراعا فبذلت جهدي في أخذ الاحتياطات اللازمة لرد طغيان الماء وحفظ البلاد من الغرق وبعد انقضاء زمن النيل أحيل على عهدتي تشهيل بناء قنطرة فم الاسماعيليه بحرى قصر النيل والقنطرة البولاقية ثم تشهيل سد فم رياح الترعة الاسماعيليه بالقرب من شبرا وتشهيل قطع الاحجار بجبهات العباسية والبساتين وطره والمعصره وشحن الاحجار اللازمة لذلك وللقناطر الخيرية وجميع مديريات الوجه البحرى . وفي سنة ١٢٨٤ هـ أحيل على عهدتي تشهيل بناء كوبري قشيشه العظيم على خط السكة الحديدية قبلي الواسطى وطوله ٥١٤ متر . وكوبرى الرقة بحرى الواسطة وكوبرى

أطواب على فرع الفيوم ثم السكة الحديدية من المنيا الى بندر ملوى .
وبعد اتمام تلك الاعمال المهمة على اكمل وجه مع مراعاة الاقتصاد في
المصاريف أقمت ولية من مالى الخاص دعوت اليها رؤساء مصلحة السكة
الحديدية ورؤساء الهندسة والعمال ورجال مديرية بنى سويف احتفالا
باول قطار يمر على الكوبري المذكور وكان يوما مشهودا . وبمراجعة
الحساب كان الوفرة فى المال ٢٥٠٠٠ جنيه مصري عن طلب المقاولين
الاجانب الذين حاولوا أخذ تلك الاشغال . وبسبب توفير هذا المبلغ
وسرعة نهو البناء والتركيب وأحكام الاعمال على أحسن ما يرام كوفى .
ناظر الدائرة الخاصة قاسم باشا رسمى بخمسة آلاف جنيه م . ولم يكن
سوى واسطة المخاطبات بينى وبين مصلحة السكة الحديدية . وكوفئت
أنا على تلك الاعمال الشاقة الجميلة بالتقاعد والراحة من غير معاش لحين
ظهور خدمة أخرى : فيالله ما أمر وأصعب تلك المكافآت المقلوبة على
النفوس الحساسة الشريفة . وما اكثر العجائب فى الحكومات المطلقة
المستبدة الظالمة .

الفصل الرابع

فى عودتى الى الحرم العسكري

وفى أوائل سنة ١٢٨٧ هـ عين قاسم باشا المذكور ناظرا للجهادية
وهو رجل رومى بارع فى الاشغال الحربية والملكية نشيط فى كل اعماله .
وكان يعرف قدر اعمالى واقتدارى مدة انشاء الكبارى السابق ذكرها .
فطلبنى وكلفنى الرجوع الى خدمة الجهادية فأجبتته الى ذلك وترتبت

قائما في ٣ جى الاى بالاسكندرية . وفي سنة ١٢٨٨ هـ انتقلت الى رئاسة الآلاى الثانى البياده ولسكن برتبى من غير ترق . وفي اواخر سنة ١٢٩٠ هـ توجهت بالآلاى المذكور الى رشيد بطريق البر على شاطئ البحر الابيض المتوسط . وفي اوائل السنة المذكورة احيل ديوان نظارة الحرية الى عهدة الامير حسين كامل باشا بن اسماعيل باشا الخديوى . وصار فتح فرقة ثانية وثالثة في الجيش مكمله من الاسلحة الثلاثة أعنى بياده وسوارى وطوبجية وصار ترقى الضباط اللازمين لذلك استعدادا للحملة الحبشية المشؤمة . وبعد اختيار المختارين للفرقة الثانية من الذين ترقوا بحضرة الأمير المشار اليه قال للذين تأخروا عن الترقى (اجتهدوا أيها الضباط في التعليم والتمرين حتى تدركوا ما وصل اليه اخوانكم الذين ترقوا)

والله يشهد وفطاحل الجهادية ان المتأخرين في الترقى هم أساتذة الذين ترقوا في العلوم الحربية . وهم أرقى أخلاقا وأدبا كحسين مظهر افندى البكباشى الذي ترقى في عهد توفيق باشا الى رتبة باشا وقتل في حملة (هكس الانجليزى) عند محاربة المهدي السودانى . وعلى فهم البكباشى . ومتولى حافظ البكباشى . ومحمد على افندى البكباشى . ومحمد الدرى افندى البكباشى . وسعيد ناصف افندى البكباشى . وقد (قتلوا في الحملات الحبشية والسودانية) ولسكن الغرض يعنى ويصم .. ثم التففت الامير الى وقال بلهجة الآسف : —

إني طابت من افندينا ترقيةك الى رتبة المير الاى فقال انك من بتوع سعيد باشا . فقاطعته الكلام وقلت : انى لست بتاع أحد بل

خادم الحكومة والوطن وبلدى هرية رزنة بمديرية الشرقية . ولكن
بتاع سعيد باشا هو راتب باشا لأنه ملكه . فقال لا تفتر همتك في
تأدية واجباتك وانى سأبذل جهدى في ترقيةك عند ترتيب الفرقة
الثالثة . فشكرت له وخرجت وأنا شاعر بأنى لا أنال خيراً في عهد
والده لأنى متحقق من أن خسرو باشا وراتب باشا ورؤساء الجراكسة
يعارضون في ترقيتى بكل ما فى قدرتهم . وقد سمعت من أحد أمرائهم
(وهو رجل معتدل غير متعصب لبنى جنسه على ما فيه من غلظة)
أنه حضر مجلساً لأوائك الجراكسة حيث تذاكروا في اختيار
لذين يريدون ترقيةهم الى الفرقة الثالثة . فعرض عليهم ترقية الى رتبة
الاميرالاي مراعاة للحق والانصاف فأبوا عليه ذلك : فقال لهم ربما
ترقى قهراً عنكم يوماً ما اذا لم يرتق برضائكم واختياركم . وأنتم تعلمون
أنه أقدم القاء مقامات وأعلمهم . وفيكم من كان تحت أمرته . فالأولى
بكم أن لا تعرضوا أنفسكم للانتقاد . ولكنهم لم يزدادوا الاعتواء
ونفورا .

ولما ترتبت الفرقة الثانية والثالثة وتم ترقى الضباط . لم يقدر ناظر
الجهادية الأمير حسين كامل باشا على الوفاء بوعدده لاصرار السردار
راتب باشا على رفض ترقية . ومن الغريب أن الآلاى الذى تحت ادارتى
ظل خالياً من ضابط من رتبة الاميرالاي مدة ثمانية أعوام . وكنت أنا
القائم بوظيفة الاميرالاي بأحسن نظام وأكمل تربية وأدق تعليم
وأحسن هيئة عسكرية : فما أوضح هذا الظلم المبين .

الباب الثالث

في الحملة الحبشية

الفصل الاول

في سنة ١٢٩٢ هـ بدأت الحملة الحبشية بالسفر الى مصوع بعد قتل الثلاث أوطى التي قام بها أراكيل بك الأرمنى محافظ مصوع . وكان معه يومئذ البكباشى على رائف والبكباشى احمد فوزى والبكباشى احمد سعيد قومندان الطوبجية والبكباشى عمر رشدى أركان حرب . فأغار على حدود الحبشة من جهة سنهيت وفرق العساكر فرقاً صغيرة وسار بهم الى اقليم (أسمره) . فأحاط بهم الأحباش وأفنؤهم عن آخرهم ومثلوا بالقتلى . وجبوا مذاكير من سلموا من القتل من العساكر المصرية . وكذلك ذبحت الفرقة التي أرسلت مع (مسنجر بك الانجليزى) الى (تجرة) ومنها الى الملك منليك ملك (شوا) بطريق (قبيلة الحنفلى) بقصد الهجوم على الأحباش والتغلب على بلاد يوحنا بمساعدة منليك الذي صار امبراطوراً بعد قتل يوحنا بيد الدراويش السودانيين : فلما قرب مسنجر بك من حدود (شوا) قام شيخ قبائل الحنافل برجاله وباغت العساكر المصرية ليلاً وهم نيام فذبحهم عن آخرهم وأخذ أسلحتهم وذخائرهم وجميع مامعهم من الهدايا الثمينة المرسلة الى منليك . فلما جاءت هذه الأخبار الى مصر عظم الأمر واشتد الغضب على الخديوى اسماعيل باشا . فأمر بإرسال الجيش المصرى

المركب من ثلاثة فرق الى الحبشة بطريق البحر الاحمر الى مصوع وعهد بقيادة الجيش الى راتب باشا سر دار العساكر المصرية وأمر هذا القائد العام أن يكون مقيداً برأى أركان حربه الجنرال لورنج وهو أمير يكانى لا يعرف الفنون العسكرية وانما كان رئيس فرقة في الحرب الأمريكية من ضمن الفرق الغير المنتظمة أى (المتطوعين) . وكان أكثر رجال أركان الحرب الذين معه من بنى جنسه فكان هذا الترتيب سبب الفشل الذى حاق بالمصريين فى تلك الحملة . وقد عسكرت العساكر المصرية بقرية (حريقوا) فى جنوب مصوع على بعد خمسة أميال وقرية أم (كالمو) غربى مصوع على بعد ستة أميال وقرية (حطملوا) فيما بين مصوع وأم كالمو . ولعدم وجود ماء لهذا الجيش العرمرم اشتغل كل فريق بحفر الآبار فلم يجدوا ماء الا ما يكفيه ثلاثة أيام ثم يصير الماء ملحاً . ولما كنت مأمور الحملة وفى عهدي عشرة آلاف حيوان من الجمال والخيول والبغال . (وأغلبها أخذ من المصريين غصباً بلا ثمن) وكذلك العلف من الشعير والفول والذرة والتبن (الذى أخذ من المصريين بلا عوض غير الوعود الكاذبة بمخضهم الاثمان من الضرائب المطلوبة منهم وتلك الضرائب لانهاية لها ولا يمكن لاي حاسب أن يعرف ماله وما عليه لكثرة الضرائب الغير قانونية) ولعدم وجود الماء الكافى لهذه الحيوانات أمرت بحفر بئر فى جهة قرية أم كالمو لبعدها عن البحر . وبعد حفرها ظهر ينبوع ماء عذب سائغ شرابه وماؤه كثير لا ينقطع ولا يتغير . فأمرت ببناءها بالحجر بناء قوياً . وبناء

حوض بجانبها امتداده ثلاثون متراً وعرضه متران لشرب البهائم المذكورة. وأقمنا على البئر ساقية حديدية استحضرت من مصر وأجرينا الماء في مواسير استحضرت لهذا الغرض من مصر أيضاً إلى جزيرة مصوع حيث عمل فيها حوض كبير مستدير لسقيا أهل البلد ومستخدمى المحافظة. ولا ريب في أنها باقية أثراً عظيماً يعرفه سكان تلك البلاد الذين أصبحوا في راحة عظيمة من عناء طلب الماء من الخيران البعيدة (أى مجارى السيل).

مكث الجيش مقيماً في مضاربها مدة ثلاثة أشهر بغير عمل ولا تدريب وفي تلك المدة كان الخديو يرسل كثيراً من الطرشي (أى المخلل) والفجل والبصل والسكرات خشية من حدوث داء (الاسكربوط) وكان جميع الرؤساء من أمراء الآلايات والبشوات من العنصر الجرکسى الا واحداً يدعى محمد بك جبر وكان مصرياً. وهذا لا رأى له في الأمر. وقد كانوا يحسبون للجيش ألف حساب ويتهيّبون من لقائه. ويظنون أن طول المكث في مصوع وما حولها يحمل الحكومة المصرية مضاريف باهظة تعجزها عن القيام بنفقات الجيش اللازمة له إلى النهاية فترجعهم إلى مصر بلا قتال. وهذا الفكر الضئيل سمعته من أحد الأمراء المشايخ إليهم. وهو ناظم مشفق من النتيجة.

الفصل الثاني

الزمف على بهدر الحبشة

قلق الخديوى اسماعيل من طول المسكث فى مصوع ونواحيها
وشدد على القائد العام راتب باشا ورئيس اركان حربيه بلزوم سرعة
الزحف على البلاد الحشية والانتقام منها نظير ما وقع منهم من الاعمال
الوحشية والتمثيل بالقتلى والاسرى كما ذكر . وكان ارسل ابنه حسن
باشا ليشهد الحركات الحربية ويتدرب فيها ولا وظيفة له فى الجيش غير
ذلك . فانقطعت وتيرة كل تقاعس وصدرت الاوامر بالشروع فى
الزحف وامرني رئيس الجيش راتب باشا بأن اسلم كل الآى خمسين
جملا لحمل ذخيرتهم الحربية وخيامهم ومؤونتهم وغير ذلك . فقلت له
أنه من الضروري ان يوجد مع كل الآى عشرة جمال خالية من الحمل
حتى اذا ضعف بعض البهائم عن السير استبدل بغيره فقال لى لا تفعل
ذلك ودع كل دابة تتأخر بحملها لا ترجع . فتعجبت لذلك الامر ولكن
لم اراجع . ولكي يتحقق من نفاذ امره أمر اثنين من معاونيه احدهما
يدعى عبد الله الكردي البكباشى والاخر يدعى رجب صديق
البكباشى الجركسى بأن يقفا فى باب الممر عند الشروع فى السير ولا
يتركا دابة تمر بدون حمل .

سافرت الفرقة الاولى بقيادة امير اللواء عثمان رفقى باشا وسافر
معها راتب باشا القائد العام واركان حربيه ليلا فى اول يوم من شهر
أغسطس سنة ١٨٧٦ . وفى ضحوة اليوم المذكور سرت على آثارهم بحملة

قدرها خمسمائة دابة محملة مؤونة وعلفا واورطة من العساكر
 بقيادة البكباشي فرج عبد العال المشهور (بالدكر). فلما بعدنا عن مركز
 أم كلثو بنحو ستة أميال وجدت الجمال والخيول والبغال السابق
 ارسالها مع الفرقة الاولى منتشرة على رؤوس الجبال وبطون الاودية
 بأحمالها. بعضها يرتع ويرعى وبعضها مشتبك في شجر السلم وشجر
 البنوس وشجر أم غيلان. وبعضها ملق أحماله من الجبخانه والبقسماط
 والتبن والشعير والفول. فلما رأيت ذلك هالني الامر وقلت في نفسي
 هذا ما خشيت وقوعه وهذا ما أراده القائد العام برفضه ما عرضته عليه
 من قبل. فأمرت الحملة بالوقوف عن التقدم وأمرت قائد الاورطة الحامية
 للحملة بسرعة جمع الدواب المنتشرة بأحمالها. وفي أثناء ذلك مر علينا الأمير
 حسن باشا بن الخديو بمن معه من معاونيه وخدمه وشاهد ذلك بنفسه.
 فلما سألني عن تلك الحالة أخبرته بحقيقتها. فتركني وسار ليلحق بالفرقة
 الاولى. وعند جمع البهائم المنتشرة بأحمالها وجدنا نحو خمسين حملا من
 البقسماط مبعثرا هنا وهناك وتبين أن فرقة الجمالة التي أتت من سواكن
 هي التي ألقى أحمالها وفرت بجمالها. ومن حسن الحظ أن كان بالحملة
 خمسون جملا خاليا من الاحمال كاحتياطي. فحملناها الميرة ثم واصلنا السير
 الى الامام. وكنا نجد بين فترة وأخرى بغلا محملا جبخانه أو جملا
 متروكا بحمله فنأخذه معنأ حتى انتهينا الى أرض مسبعة بعد اجتياز ناعقة
 (نيقوص) حيث وجدنا في مجرى السيل منها حفائر ماء فبتنا فيها وسقينا
 الدواب. وهي على بعد ثلاثين ميلا من أم كلثو. وماؤها عذب وهوؤها
 لطيف وفيها ينبت شجر (القفل) ولأوراقه رائحة زكية. وفي اليوم

الثاني توجهنا الى خوز (بعرضا) فوصلناها بعد العصر. وقد استقبلنا كثير من عساكر الفرقة الاولى التي كانت قد عسكرت على شاطئ. هذا الخوز وشكوا الينا الجوع لعدم اعطائهم القوات الكافي حيث كان لا يصرف للنفر أكثر من مائة درهم من البقسماط ومائة درهم من اللحم البقري في اليوم الواحد .

فصرحت لهم بالأكل حتى يشبعوا على أن لا يأخذوا معهم شيئاً وأقمنا هناك حتى أتت الفرقة الثانية بعد ثلاثة أيام وقامت الفرقة الاولى الى (قياخور) ثم قامت الفرقة الثانية بعد ذلك الى قياخور أيضاً ومنها الى (قرع) بفتح الراء وصدر لنا الأمر باتخاذ (بعرضا) مركزاً متوسطاً للحملة والمؤن والذخائر الحربية بين مصوع وقرع. وعسكر القائد العام بالفرقة الاولى وقائدها راشد باشا راقب في قرع واختط فيها قلعة خفيفة. وكذلك فعل عثمان رفقي باشا بفرقته في قياخور. وأقاموا على ذلك أربعين يوماً ويوماً بلا عمل. فلم يستكشفوا ماحولهم من الأودية والخيран والجبال المنقطعة، حتى ولم يضع رئيس أركان الحرب رسماً لذلك لمعرفة أبعاد المواقع المناسبة لاتخاذها ميداناً حربيّاً، وفي تلك المدة كانت الذخيرة ترسل يومياً الى قرع لاتخاذها مركزاً عاماً استعداداً لإمداد الجيش اذا تقدم الى مدينة (عدوى) عاصمة مملكة الملك يواحن حتى صارت زكائب البقسماط في داخل الاستحكام كالبروج المشيدة العظيمة، ومع ذلك كان القائد العام يأمر بمشتري كثير من الدقيق والشعير من سوق الاحباش. كل هذا والعساكر لا يعطى لهم الا نصف المرتب

من البقسماط مع أن النفر كان يعطى بأمر أركان الحرب مائة درهم من اللحم البقري أى ثلاثة أمثال المقرر له من اللحم . حتى فشا في الجيش داء (الدوسنتارية) أى الاسهال الشديد مع الزحير المؤلم . ولولا جودة الهواء لهدكت العساكر من الجوع والاسهال .

وكان أحد القسوس الفرنسيين المبشرين في بلاد الاحباش يتردد كل يوم على رئيس أركان الحرب الجنرال لورنج الأمريكى مستطلعا أحوال الجيش المصرى حتى علم بمقداره واتفق معه على الحركة الحربية التى تكون سببا لهلاك الفرقة المصرية عند الصدمة الاولى ، وكان يبلغ معلوماته فى كل يوم الى الملك ، فحشد هذا الملك جيشه وكان عدده ينيف على الثمائة ألف من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال على حسب عاداتهم فى الدفاع عن كيان بلادهم . وأتى على مقربة من الجيش المصرى المعسكر فى قرع ، وفى ١٢ سبتمبر من السنة المذكورة قمت بأخر حملة من مركز بعرضا وكان معنا ثلاث أورط بقيادة أمير اللواء راشد باشا كمال حتى وصلنا الى عقبة (بمبا) وهى عقبة صعبة الرقي مرتفعة عن سطح البحر بمقدار ثلاثة آلاف قدم لا يمكن للراكب أن يجتازها على ظهر جواده أو مطيته بل لا مناص له من أن يترجل ويمشى على قدميه الصعوبة الرقي والهبوط ، ولا تمر الدواب فيها الا الواحدة بعد الاخرى . فاجتازناها بكل صعوبة بعد أن سقط بعض الجمال بأحماله من أعلى العقبة الى حضيض الوادى . ثم تابعنا السير حتى وصلنا الى خور عدرسا (والخور عبارة عن مجرى السيل فى منخفض من الوادى) ، فبتنا هناك حيث وجدنا

على شاطئه غابات من نخل البلح قيل انها من آثار عساكر السلطان سليم
الذين أكلوا التمر وألقوا بنواته في شاطئ الخور المذكور : وفي يوم ١٣
منه قننا من تلك المحطة وسرنا الى الأمام حتى وصلنا الى (سهل
عالا) وهو سهل واسع كثير الاشجار وهناك سمعنا دوى المدافع المتتابع
وعلمنا بوقوع الحرب . فأسرعنا في السير حتي وصلنا الى قلعة السلطان
سليم الكائنة على سفح جبل قياخور بعد غروب الشمس بساعتين . وكانت
قد انقطعت أصوات المدافع . فخططنا الرحال وهياًنا الطعام للعساكر
والعلف للدواب وبعد الاستراحة استأنفنا السير ليلاً ، فارتقينا
عقبة قياخور في ساعتين ووصلنا فرقة قياخور التي كان رئيسها أمير
الواء عثمان باشا رفيق . فتقدمنا منه وهو جالس يصطلي النار الموقدة
أمامه من شدة البرد . وسألناه عن الحالة فاجابنا وهو في حيرة واندھاش
عظيمين بأن فرقة قرع هلكت عن آخرها (وكانت مركبة من سبع
أورط بيادة وبطاريتين طوبجية) فأحزننا هذا الخبر المفجع وجلسنا معه
الى نصف الليل حيث جاءت اشارة ضوئية بأن راتب باشا وحسن باشا
ابن الخديو وجميع رجال أركان الحرب الأمير كييز وصلوا الى مركز
الفرقة سالمين ، وأما راشد باشا راقب والامير الاي محمد جبر وبقية
الضباط والعساكر فقد استشهدوا في المعركة ومن سلم منهم أخذ أسيراً ،
ولم يبق في المركز الا أورطة واحدة من العساكر المستجدة كان
لا يزيد سن أحد من عن خمسة عشرة سنة . وفي يوم ١٤ من الشهر المذكور
أطلق الأتباش قنابل المدافع المصرية التي اغتنموها بالأمس على مركز

العساكر المصرية بيد اخوانهم المأسورين ، ثم هجموا هجوما شديداً على القلعة المذكورة وتسلقوا جدرانها بشجاعة عظيمة وكانوا يدوسون قتلاهم وجرحاهم ولا يبالون بالموت ، الا أن عساكر الاورطة المستجدة وضباطهم وراتب باشا ومن معه من معاونين أبلوا بلاء حسنا في ذلك اليوم وردوا الاحباش على اعقابهم خاسئين مدحورين . وقد شوه راتب باشا وهو يصب ناراً حامية بيده على الاحباش الذين حاولوا الصعود الى قمة القلعة . وكان على الروبي البكباشى السوارى يطوف القلعة مراراً يحثهم ويشجعهم على المقاومة والمدافعة عن الشرف والنفس حتى ملئت الخنادق وما حولها من جثث الاحباش ، وكان عدد القتلى منهم يزيد عن عشرين ألفاً ، ولما رأى الاحباش من هذه الاورطة ما رأوا مما لم يكن لهم في حساب ضعفت نفوسهم وندموا على هجومهم وتحولوا بعددهم وعديدهم ومن معهم من الأسرى المصريين من قرع الى مركز آخر داخل بلادهم .

الفصل الثالث

(في خيانة أركان الحرب الأمريكين الموظفين في الجيش المصرى)
يذكر المطلاع على ماسبق أن أحد المبشرين الفرنسيين كان يتردد في كل يوم على الجنرال لورنج رئيس أركان الحرب . الذى وضع الخديو اسماعيل ثقته فيه . وكان القسيس المشار اليه . ينقل أخبار الجيش الى الملك يوحنا . ويعرفه بما دار بينه وبين الجنرال المذكور من الاتفاق . فلما علم الجنرال المذكور بأن الملك يوحنا فرغ من ترتيب

جيشه على مقربة من قياخور طلب من القائد العام الخروج من قلعة قرع في صباح يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦ م. فخرجت سبعة أوط بيادة وبطاريات طويلة الى النقطة التي اتخذت ميدانا للقتال . وهي على بعد ميلين من قياخور . وصار ترتيب الأوط البيادة على شكل طابور والطويجية على اليمين . وكان وراءهم جبل وأمامهم خور عميق لاء فيه كانه خندق طبيعي . وكان هذا الخور ملتفا حول الجبل من اليمين واليسرة . فظنوا أنهم بهذا الخور في حرز منيع من هجوم العدو عليهم . وكان (مكس بك الطلياني) من أركان الحرب قد توجه من قبل بالأورطة الاولى من آلاى عثمان بك غالب وبكباشيها احمد افندى شعبان وعسكر خلف الجبل المذكور بحيث لا يرى ميدان القتال ولا يعلم سبب وضع أوطته خلف ذلك الجبل .

واستعد جميع أركان الحرب الاوربيين والأمريكيين للملحمة فألقوا جانباً طرايشهم الرسمية ولبسوا قبعاتهم . ثم ربطوا في أعناقهم مناديل بيضاء اشارة الى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخطر عند اختلاط الجيشين على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره . وبعد أن أخذ كل من الجيشين مكانه ورتب رجاله . ابتدأ جيش الحبش باطلاق المدافع . وكان معه ثمانية مدافع كانت أهديت الى الملك يوحنا من رئيس الحملة الانجليزية . مكافأة له على مساعدته الانجليز في محاربة الأحباش في عهد الملك (تيودور) . الذي انتحر في قلعة (مجدة) بعد انحزال جيشه . وخلفه يوحنا في ملك الحبش مع أنه لم

يكن من بيت الملك بل كان رئيساً للاشتقياء وقطاع الطرق . وكان معه
كذلك ستة مدافع مصرية غنمها في هجومه على اراكيل بك كما سبق
بيانها . فأخذت الطوبجية المصرية في قذف الاحباش بنار حامية .
وعندئذ قسم الملك يوحنا جيشه الى ثلاثة أقسام فذهب قسم الى خور
يخفيه عن عدوه ثم دار على يمين المصريين بالأساحة البيضاء . وقسم
ذهب الى شمال المصريين في خور أيضاً ومعه الحراب والسيوف . وقسم
مسلح بالبنادق قصد القلب مستتراً بالأشجار الملتفة والخيران المتشعبة .
جرى كل هذا تحت نيران المدافع . ولم تكد تقرب الأحباش من
العساكر المصرية حتى أطلقوا عليهم نارا شديدة . ثم اشتبك الجيشان
في قتال عنيف هجمت فيه ميسرة الحبش على ميمنة المصريين بالسلاح
الأيض من خلفهم بقوة عظيمة فأفنوا رجال الطوبجية في طرفه عين ،
واختلطوا بالألأى الاول اختلاطاً هائلاً فانهزمت العساكر المصرية
وسلموا ظهورهم لحراب العدو واندفعوا الى الشمال بدون انتظام .

واحاطت الاحباش بأورطة احمد افندي شعبان التي خلف الجبل
على حين غرة . فقاتل برجال اورطته قتال الابطال حتى فرغت ذخيرتهم
الحربية . ثم قاتلوا بالسونكي (اي حراب البنادق) حتى ضعفت قواهم
وخارت عزائمهم واشتد بهم العطش فافنداهم العدو عن آخرهم . وكان
رصاص بنادق الاورطة المذكورة يصل الى خط القتال فأصاب كثيراً
من المصريين من بينهم المرحوم راشد باشا راقب رحمه الله تعالى . اما
محمد بك جبر حاكم دار الآلأى الاول فقد انضم الى اورطة البكباشي

محمد افندى على الذى ثبت فى مكانه . ورتب اورطته على شكل قلعة
وقاتل الحبش بشجاعة مدهشة حتى فرغت زخيرتهم الحربية فاستعملوا
حرا ب بنادقهم حتى خارت قواهم واختلط بهم الاحباش حتى افنؤهم
جميعهم رحمهم الله تعالى .

واما باقى الاورط فكانت مندفة فى هزيمتها كالسيل الجارف
والسيف يعمل فى اعناق رجالها من خلفهم . ومن القى بنفسه فى الخور المذكور
قتله الحبش من القسم المعين للميسره . وما زالوا كذلك حتى افنؤهم عن
آخرهم الا من كان على رأسه قبعة او فى عنقه منديل من اركان الحرب
او من اسرع به جواده كراتب باشا وحسن باشا بن الخديو .

واغنم الاحباش الاسلحة والزخائر الحربية والاموال وملبوسات
العساكر وما معهم من حلى وساعات وتقود . بعد ان قتلوا من قتلوا
واسروا من اسروا

ومما يحمر له الوجه خجلا مرور الاحباش فى اثناء هجومهم امام
فرقة قياخور بحيث تصل اليهم مقذوفات المدافع المصرية وتمنعهم من
التقدم ومع ذلك لم تطلق عليهم مقذوفة واحدة ولم تخرج البيادة الى
الميدان لتساعد اخوانهم وتنقذهم من الفناء المحدث بهم .

وأدهى من ذلك أن البكباشى خسرو افندى كان طليعة بأورطة
خارج القلعة . فلما رأى تقدم الاحباش أراد أن يعترضهم فمنعه عثمان
باشا رفيق قومندان نقطة قياخور من ذلك وأمر برجوعه ودخوله
القلعة وهم ينظرون الى اخوانهم حتى تم فناءهم . مع أنه كان فى امكان

عساكر قياخور الهجوم على ميسرة الاحباش وتبديد شملهم لو أدوا واجباتهم الحربية .

لقد كان ترتيب الاحباش على هيئة مقعر حربي لا يتأق لا أعظم قائد حربي أن يأتي بأحسن منه . وكان وضع العساكر المصرية على الهيئة المذكورة من غير وضع حاميات للأجنحة لحد العدو عن اليمين والميسرة . فكانوا كمن أوقع نفسه في مضيق لا مخرج له منه الا بالقتل أو الاسر . وتلك نتيجة مخالفة أمر الله تعالى حيث يقول ~~ولا تأمنوا الا لمن تبع دينكم~~ . وانتهت تلك الحملة التي سببها الطمع بالخيبة والفسل . ثم العودة الى مصر بعد عقد الصلح مع الملك يوحنا بمعرفة البكباشي على افندي الروبي الذي رجع الى مصر وترقى الى رتبة أمير الاي .

ثم أوفده الخديو بعد ذلك الى يوحنا ملك الاحباش بهدايا ثمينة . وفي مدة اقامته عند الملك المذكور كان الاحباش يشترون منه الريال (ابو طيره) بجنه ذهب من النقود المسلوقة من القتل والأسرى وحصل منهم بهذه الطريقة على مبلغ وافر لانهم لم يكونوا يعرفون العملة الذهبية ولا قيمتها .

ولما تم خذلان الحملة المصرية رجعت الى مصوع وترك البلاد الحبشية التي كانت احتلتها . ثم عادت الى مصر فلم تاق فيها غير وجوه عابسة وكان الخديو قد عزم على محاكمة القائد العام والباشوات وأمرأ الاكلايات ولكن اتفق اذ ذاك أن هجم حسن شركس مملوك المرحوم السلطان عبد العزيز على مجلس الوزراء في الاستانة العلية وأطلق عليهم

الرصا ص من مسدسه فقتل احمد باشا القيصرلى وغيره ثم قبض عليه وحوكم وقتل .

نخشى الخديو أن يصيبه مثل ما أصاب القيصرلى اذا أصر على محاكمة قادة جيشه الجراكسه فغير عزمه وبش فى وجوههم ووضع بيده النياشين فوق صدورهم . ثم كانت الحرب البلقانية بين الدولة العلية وبين الصرب والبلغار ورومانيا وروسيا . فأمدت مصر الدولة العلية بعساكرها تحت قيادة حسن باشا بن الخديو وراشد باشا حسنى وانتهت تلك الحرب بمعاهدة (استيفانوس) ثم بمعاهدة برلين المشهورة . ثم رجعت العساكر المصرية الى مصر .

الفصل الرابع

فى الاماطة بالمالية وعزل الوزارة المختلطة

فى أوائل سنة ١٢٩٦ هجرية صدر لنا أمر بالحضور من رشيد الى العاصمة وتسليم الاسلحة والمهمات وصرف العساكر الى بلادهم فحضرنا وكنا ثلاث أليات بيادة فسامنا المهمات فى يوم وصولنا وفى صباح اليوم الثانى ذهبنا الى منزل محمد بك النادى الذى كان قد حضر بالآليه من رشيد معنا . فما استقر بنا الجلوس حتى جاء أحد ضباط آلايه برتبة يوزباشى يدعى احمد افندى نجم وأخبرنا بان تلاميذ الحربية وبعض الضباط أحاطوا بالمالية فجاءت عساكر برنجى الآى وأطلقت النار عليهم فشقنا ذلك وأرسلنا أحد الضباط ليأتينا بحقيقة الامر . ولما عاد أخبرنا بحقيقة تلك الحركة وهى ان الخديو اسماعيل باشا اضطرب

وقلق قلقاً شديداً من ضغط الوزارة المختلطة التي كانت برئاسة نوبار باشا وعضوية رياض وعلى مبارك والسير ولسن الانجليزى ودى بولونير الفرنساوى وأراد أن يتخلص منها ويسقطها فأوعز الى جاهين باشا كنج (صنيعته المشهور) بمناق تلك الحركة الصبائية وهذا حمل صهره لطيف بك سليم الضابط بالمدرسة الحربية على أخذ التلاميذ والذهب الى المالية بمن ينضم اليهم من الغوغاء ويصيحوا متظاهرين بالتظلم من عدم صرف مرتباتهم المتأخرة من مدة عشرة أشهر وينسبوا ذلك التأخير الى الوزارة المذكورة ويطالبوا بسقوطها تخلصاً من الاوربين الذين كثر استخدامهم فى مصالح الحكومة المهمة ذات الاراد العظيم كالجمارك وميناء الاسكندرية والسكة الحديدية والتلغرافات والدائرة السنية ومصالحة الدومين وصندوق الدين ومصالحة الساحة وما شاكل ذلك . (وكانت كل مصلحة من هذه المصالح تعتبر نفسها كأنها حكومة مستقلة) فذهب لطيف بك ومن معه من الضباط الذين اضاع صوابهم الفقر والجوع الى المالية وصاحوا قائلين اصرفوا لنا حقوقنا من هذه الاموال المتراكمة فى خزانة المالية . وقد صفع بعضهم ولسن ونوبار وحقير رياض باشا وعلى مبارك . وعند ما خرجت تلك الالفوبة من مركزها وتعاضم خطرهما جاء الخديو بنفسه الى المالية ومعه اميرالاي الحرس الخديو على بك فهمى المشهور (بالذئب المصرى) بأورطة من آلايه وحال بين المالية وبين اولئك المتجمهرين من التلاميذ والغوغاء . وأمر الخديو بضرب الرصاص على المتجمهرين حين رأى عبد القادر باشا حامى رئيس معاونيه مضروباً بسيف على يده من احد الضباط

الذين تطاول عليهم وضربهم وكزاً بيندقية احد العساكر . الا ان
الأمير الاى المذكور اظهر حزمًا ونظرًا في عواقب الامور فأمر العساكر
باطلاق اسلحتهم في الفضاء . ولولا ذلك لكانت النتيجة وبالا على
الخدّيو ومن معه لأنه امر بقتل اناس كثيرة يطالبون حقاً لهم مهضوماً .
ثم انصرف المتجمعون حائزين ناقين وهاج الضباط في جميع الاكليات
واتفقوا على وجوب عزل هذا الخديو واعتلاء ولى عهدده توفيق
باشا مستند الخديوية المصرية . فلما علم الخديو بذلك ذهب الى مركز
كل الاى على حدته وطيب خواطر الضباط ووعدهم بصرف حقوقهم
المتأخرة وعزل الوزارة المذكورة ثم عزلهافعلا وعهد بالرئاسة الى اسماعيل
باشا راغب

الفصل الخامس

(مخاضة دول أوروبا بظلم آفريين)

لما تخلص الخديو اسماعيل من ضغط الوزارة المختلطة السالفة الذكر
خشى تعصب أوروبا عليه وانتقامهم منه فاستند تلك الالعوبة الصببانية
الى والى محمد بك النادى وعلى بك الروبى من امراء الجيش . وقد طلبنا
رئيس التشرىفات عبد القادر باشا حامى واخبرنا بأن الخديو علم
بأننا هيئنا التلاميذ والضباط واغويناهم على الاحاطة بالمالية وانه
سيمجرى تحقيق ذلك فأن ثبتت ادانتنا عوقبنا بالعقاب الواجب . ثم صار
يهددنا تاره ويعدنا بالسلامة تارة اخرى . فأجبناه بأننا حضرنا امس
من رشيد وكننا مشغولين بتسليم الاسلحة والمهمات الى مخازن الحرية

وصرف العساكر الى بلادها حسب الأمر الصادر اليها. ولا علم لنا بتدبير تلك الحركة اصلاً فكيف يتصور منصف اننا نستطيع اهاجة تلاميذ الحرية وغيرهم على ذلك العمل الخارج عن حدود الحكمة والروية في ليلة واحدة. . . فتبسم ضاحكاً لأنه يعلم ان الحركة كانت بأرادة الخديو وتدير جاهين باشا كما ذكر آنفاً . . . وكذلك طلبنا مأمور الضبطية محمود سامي باشا البارودي وأخبرنا بما أخبرنا به عبد القادر باشا حامى فاجبتنا بمثل ما أجبنا به من قبله وانصرفنا وقد آتست فيه تأففاً من الظلم والاستبداد وميلاً مع العدل والدستور. ثم عقد مجلس عسكري فوق العادة تحت رئاسة الجنرال استون الامريكي رئيس أركان حرب وعضوية حسن افلاطون باشا ومحمد باشا المرعشلى رئيس هندسة الاستحكامات وكانوا كلهم يعرفون الحقيقة. فلما سئلت بالمجلس المذكور أجبت بنفى التهمة عنا وأبنت ان ترتيب حركة الاحاطة بالمالية يقتضى له مدة لا تقل عن شهر. وفي تلك المدة كنا فى رشيد. والمدارس الحرية ليست تابعة لنا ولا هى مقيمة معنا ولا كان واحد من ضباط آلاينا موجود فى تلك الحركة على انه لو فرض وجود أحد منهم فيها فهو غير ملوم لان نساء الضباط وأولادهم فى العباسية بلا مأوى ولا دراهم فى أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم. ولا خبز ولا تعيين يصرف لهم. ثم انتهى التحقيق واسدل عليه الستار

وكنت طالبت من السردار راتب باشا صرف جراهه وتعيين لتلك العائلات التى أحضرت من رشيد فلم يصغ اليّ ولم يهتم بطلبي ولكن طلب بعد ذلك جميع ضباط الآليات من رتبة البكباشى

فصاعداً الى سراى عابدين وكان الاجتماع عظيماً في الفسحة الكبرى
بالدور الاعلى وجاء الخديو يتلطف بكل واحد منهم ويعدده خيراً . وفي
ذلك الاجتماع صار ترتيبى وترتيب النادى بك والروني بك بجمعية
الخديو بوظيفة ياوران . فتكلفنا ما يلزم لزي الياوران من النفقات
الطائلة على غير جدوى .

أمور يضحك السفهاء منها * ويبكي من عواقبها اللبيب
ثم بعد أسبوع تعين على الروني بك رئيساً لمجلس مديرية الدقهلية
وتعين محمد النادى بك قائداً للآلاى الثانى البيادة المستجد وأرسل الى
الاسكندرية بألايه . وتعينت قائداً للآلاى الرابع المستجد أيضاً
ولكن برتبة القائمقام . ولما تم حشد عساكر الآلاى المذكور صار
طلبي بطرف ناظر الجهادية الذى أمرنى بالذهاب الى راغب باشا . فلما
توجهت اليه قال لي أن أهالي مديرية جرجا واسيوط انتخبوك
نائباً عنهم فى تسليم سبعمائة ألف أردب قمح وفول وشعير الى بنك (منشا
وقطاوى وبنك ايجيون وبرايم بيجه) بالاسكندرية . فقلت له ولم
انتخبونى لذلك . قال لأمانتك فقلت وكيف ذلك وهم لا يعرفوننى فقال
انهم سألوا عنك وعرفوك ...

والحقيقة هى أن الحكومة كانت تداينت من البنكين المذكورين
نصف مليون جنيه مصرى لسداد بعض أقساط دين بنك (رتشلد) على
أن يتسلما سبعمائة ألف أردب من غلال جميع مديريات الوجه القبلى
من الفيوم الى قنا واسنا . (بدعوى أن هذا الدين على الاهالى بضمانة
الحكومة) وما كان انتخابى لتأدية تلك المأمورية من الاهالى حقيقة

بل كان رغبة من الخديو لإبعادي عن مركز الآلاى كما صار إبعاد
الروبي الى المنصورة والنادى الى الاسكندرية. فتوجهت الى الاسكندرية
وأنجزت المأمورية بكل أمانة واستقامة حتى أعجب مدير المصرفين
المذكورين بشدة تمسكى بالعدل والانصاف وارتاحا الى ماقت به من
الاستلام والتسليم. وقد توفر على الحكومة نحو ٢٠٠٠٠٠ أردب فرق كيل
وفرق معدلات ولو شئت لأغمضت عيني وسلمت الرسائل كما وردت
لخازن التجار وربحت ما يساوى قيمة الوفرة أو ما يقرب من ذلك ولكن
هو الشرف لا يعادل بمال.

وفي ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سمعنا ضرب المدافع بالاسكندرية
اعلاناً بعزل اسماعيل وولاية توفيق باشا الأريكة الخديوية. وقد
شاهدت خروج الخديو المعزول من مصر منفياً ونزوله من منزل
الفحومات وأدوات السكة الحديدية الذى نزل منه من قبل حليم باشا
منفياً (وهو ابن محمد على رأس العائلة الحاكمة) فانظر الى اثار قدرة الله
سبحانه وتعالى واعلم انه يكال لك بالكيل الذى تكيل به ومن حفر
حفرة لأخيه وقع فيها...

سافر اسماعيل الى نابولى (وهى ثغر من ثغور ايطاليا) مطروداً
كما سافر حليم باشا الى دار السعادة مطروداً ولكن شتان بين من طرد
ظاماً ومن طرد عدلاً.

فائدة

انتهت مدة اسماعيل باشا الخديو وهى سبعة عشر سنة كانت
وبالا على المصريين لشدة نزقه وطمعه وسوء تصرفه وعدم انصافه. لم

أر فيها خيراً ولا ترقيت رتبة في عهده كما قال بعض الخراصين ولا أقسمت على الدفاع عنه . ولا صحت حول قصره ولا انتهرني أصلاً . ولا هو قال أن صوتي أكثر قرقة من الطبل وأقل نفعاً منه فليتنق الله المتبجحون الكذابون الذين تقولوا ما تقولوه وافتروا ما افتروه فالزموا صاحب تاريخ «مصر للمصريين» بأن يخلط مفترياتهم وبهتانهم بحقائق كتابه على غير ارادة منه فجاء كتابه مشوهاً فيه الغث والسمين والصدق والكذب . ولكن الحق ظاهر وله أعلام . والباطل بين وله أعلام . ويستطيع كل عاقل منصف أن يفهم من عباراته الحقائق ولا يعبأ بما يجده فيها من الأكاذيب والباطيل فانها ما وضعت الا لارضاء لذوى النفوذ من خصومى حلفاء الظلم والجور ونصراء الاستبداد والاستعباد . وهو أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية . وأقرب منه وأصح رواية تاريخ المستر ولفرد بلنت الذى ظهر حديثاً باللغة الانجليزية . وكذلك تاريخ المستر (برودلى) المحامى عنا فى سنة ١٨٨٢م الذى ألفه مدة وجوده فى القاهرة (وهى ثلاثة أشهر لغاية انتهاء المحاكمة) ولكن هناك أسراراً لا يعرفها أحد من الناس غيرى فأحببت أن أظهرها للناس قبل موتى قياماً بالواجب على الأبناء وطنى المحبوبين . ولقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ومكثت برتبة القائم مقام مدة تسعة عشر سنة أنظر الى صغار الضباط الذين كانوا تحت ادارتى فى عهدى سعيد باشا واسماعيل باشا وهم يترقون دونى . فترقى بعضهم الى رتبة الأميرالاي وبعضهم الى رتبة أمير اللواء . وبعضهم الى رتبة الفريق . لا يعلم علموه من دونى ولا يفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها فى ميادين القتال . ولكن لكونهم من مماليك أو أبناء

ممالك العائلة الخديوية . فاصطفاهم الخديو بالرتب والنياشين والجواري
الحسان والاراضي الواسعة الخصبية والبيوت الرحبة وحباهم بالاموال
الكثيرة والحلى الثمينة من دم المصريين المساكين وعرق جبينهم .

الباب الرابع

الفصل الاول

في تولية توفيق باشا

نقلا عما صرح وسلم من العيب من تاريخ « مصر للمصريين »
لمؤلفه الطيب الذكر سليم النقاش السورى الذى ذهب شهيد كتابه هذا
على ما تضمنه من الحقائق قبل مزجه بما فيه من حشو باطل ولغو عاطل .
في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ م تولى محمد توفيق
باشا الخديوية المصرية واعتلى اريكتها في ظروف صعبة واحوال مرتبكة
بسبب سوء الادارة الماضية والمصاعب التى طرأت على احوال الديار
المصرية قبل توجيه الولاية اليه :

وكان من أهم أسباب الاختلال اذ ذاك عسر المالية وتداخل
الاجانب في أمور البلاد واستئثارهم بها على عهد الوزارة المختلطة (من
الاوربيين والمصريين) في آخر مدة اسماعيل باشا . واشتداد وطأتهم
وطموح أبصارهم الي ما أوجب استحكام الضغائن في صدور الجهادية
واستئثارهم من الاجانب بسبب قطع مرتباتهم . ومن أهمها أيضاً ما كان
من بعض الاجانب أو أكثرهم من استخفافهم بالاهالى والاعراض عن

مصالحهم وتداخلهم في الادارات وامور البلاد اجحافاً بحقوق الامة . فكان ذلك سبباً في اتفاق نهاء الامة ورجال العسكرية على اتقاذ البلاد من تداخل الاوربيين خوفاً من زيادة الاستئثار ولجأوا الى ما اصطالحوا عليه كوسيلة لحفظ حقوقهم . واتخذوه كواسطة للحصول على استقلالهم في العمل . وادارة امور بلادهم بانفسهم . وفي ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ وصل الى مصر تلغراف الباب العالي مشعراً بتولية محمد توفيق باشا وهذه صورة تعريبه : —

بناء علي ان الخطة المصرية هو من الاجزاء المتممة لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار . انما هي تأمين اسباب الترقى وحفظ الامن والعمارة في الممالك . وبناء على ان الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية . وبناء على ان تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري ناشيء عما وقع من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة — وجب تنازل والد جنابكم العالي اسماعيل باشا — ثم انه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية من الرشد وحسن الروية — وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة الاسمي من أن جنابكم ستوفقون الى استحصال أسباب الامنية والرفاهية لصنوف الالهالي . والى ادارة امور المملكة على وفق ادارة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة العالية بتوجيه الخديوية الجليلة الى (آصفانيتكم) . وبناء على الفرمان العالي الشأن الذي سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التي صار شرف صدورها وبناء على ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسماعيل باشا

من تخليته عن النظر في امور الحكومة وتفرغه عنها — وبصورة وقوع
انفصاله تحرر تلغراف هذا العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلماء
والامراء والمأمورين والاعيان واهل المملكة جميعاً .

انظر صحيفة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ الى ٤١

وتباشر من بعده أمور الحكومة وهذا من التوجيهات الوجيهة
الى اثر استحقاق آصفاً نيتكم لتجري التنظيمات والترقيات مبدأ ومقدمة
ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية : ولذلك
صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهنئة لحضرتكم أيها الخديو المعظم
والامر والفرمان في كل حال لمن له الامر افندم

فصدرت الاوامر باعداد ما يلزم للاحتفال بذلك ولما كانت الساعة
العاشرة صباحاً أخذ الناس يتواردون افواجاً مخترفين بعرباتهم
صفوف العساكر المصطفة على الجانبين : ثم ارتفعت الاصوات مبشرة
بظهور الخديو الجديد فاطلقت المدافع مائة مرة ومرة وصدحت
الموسيقى ونادى الجند (افندم مز جوق يشا) وسارت به العربية يتقدمها
الحرس الخديوي بالملابس الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين باشا
وأمامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا وهم جميعاً بالملابس الرسمية حتى
اذا بلغ القلعة استقبله الذوات والاعيان ثم دخل قاعة الاستقبال وجلس
يستقبل المهنئين وعلى يساره أخواه حسين وحسن ثم الوزراء فدخل
العلماء يتقدمهم السيد البكري نقيب الاشراف وسيد السادات ثم القاضي
ثم شيخ الجامع الازهر وبعد ذلك دخل قناصل الدول بارديتهم الرسمية
وقام اكبرهم سنناً فخاطبه بقوله

سيدى — أرانى سعيداً بتقديى اسموكم تهانى الهيئة السياسية والقنصلية بارتقائكم الى عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التى عرفت أيام ولاية العهد واكتسبتم حضر تكم بها ميل الناس جميعاً تضمن لنا أنكم ستوفقون الى تحقيق سعادة الامة المتعلقة بكم .
فان سعيتم الى هذه الغاية الشريفة فأتم على يقين من ميل حكوماتنا ومساعدتها اسموكم .

« يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم تغريراً بالشرقيين »
فأجابهم الخديو بما مفاده : — يا حضرات القناصل ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتى الى تبوئى مكان والدى الذى تكرم بالتنازل عن الملك فقبلت ذلك لما رأيت من ميل الامة وانعطاف حضراتكم عازماً على صرف الهممة وبذل الجهد فى القيام بواجباتى — وما مولى انى بمؤازرة الامة ومساعدة حضراتكم ادرك غاية القصد والله أسأل أن يوفقنى الى ما فيه سعادة الامة وعمارة الوطن : اهـ

ثم دخل الذوات وأمرء العسكرية والملكية ثم أعضاء مجلس الحقانية ومجلس النواب ووجهاء البلاد ثم أرباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون وغيرهم وكانوا يدخلون من باب ويخرجون من آخر من غير أن يجلسوا فى حضرته وهو ومن حوله من رجال الحكومة وقوف على الاقدام يستقبلون وفود المهنيين ويؤدون التحية والسلام .

ثم رجع الى سرايه فعزفت الموسيقى وأطلقت المدافع مائة مرة ومرة وأخذ الناس فى الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم الصفوف وارتفاع الاصوات مما يجلب عن الحصر . وبعد ذلك أرسل

الخديو تلغرافاً الى الباب العالي جواباً على التلغراف المؤذن بارتقائه
الى عرش الخديوية هذا تعريبه الرسمي : —

وصل ليد التبجيل تلغرافكم السامى الآمر بأن فراغ محسوبكم
والدى المحترم عن الحكومة المصرية وتوجيه مقام الخديوية من محض
جليل عواطف الحضرة الملوكانية لعهدكم عبدكم هما من مقتضى على ارادته
السنية السلطانية - وبالْحَقِيقَةُ ان تكرم حضرة صاحب الخلافة الاقدسى
الذات بتوجيه مقام الخديوية لعهدتى كان دليلاً جليل المباني وبرهاناً
بالفخر لا يعادله ثان على وجود عبدكم مشمولاً بفيض النظر الملوكانى .
وبما انى مهما بذلت من الوسع والمقدرة لايفاء ذرة من التشكرات
المفروضة على هذه العنايات والالاء ارى ذاتى عاجزاً بالكلية عن حق
الايفاء والآداء فلماذا رفعت الى مقر اجابة الرب التقدير أ كف الادعية
الخيرية ببقاء عمر وعافية وارتقاء شأن وشوكة الحضرة السلطانية مشفوعة
بتكرار الدعوات المرجوة القبول بدوام موفقية نجاتكم وبمقتضى منيف
إرادة الجنب السلطانى السنية قد صعدت رسمياً الى قلعة مصر فى الساعة
العاشرة من يوم الخميس وهناك قد أعلنت الكيفية لجميع من حضر
من العلماء والاشراف والوجوه والاعيان والرؤساء الروحانيين
والمأمورين الاجانب ولكافة الاهالى وأطلقت لذلك المدافع ثم أخذت
زمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية الملوكانية بمباشرة
أُمُور الخديوية عالمياً علم اليقين أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها
وموفقية عبدكم الكاملة يحصلان بالثبات على قدم العبودية والتابعة
للسلطنة السنية وأن بقاءها لا يقوم الا بالصدقة والاخلاص للذات

السنية الملوكانية . فاستمر على هذه الطريقة وأصرف الوسع والمقدرة
بالاهتمام لاستحصال راحة ورفاهية أهالي مصر وسكانها والمتمسك اعراض
ذلك لعالى أعتاب الحضرة السنية السلطانية متخذاً ذلك وسيلة لاستبقاء
توجهات نخامتكم العلية . وفي جميع الاحوال الارادة والفرمان لحضرة
من له الأمر . اهـ (عن كتاب مصر للمصريين)

وقد ورد من بيت « روتشد » تلغراف تهنئة للخديو بارتقائه
الى كرسي الخديوية متضمناً أن هذا التغيير قد أزال الكثير من
المصاعب التي حالت دون نفاذ شروط الميثاق المبرم بين الحكومة
المصرية وبين البيت المذكور متعلقاً بقرض الأملاك الموهوبة .

سر مكنون

وفي ١١ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سافر الخديو السابق اسماعيل باشا
من القاهرة الى الاسكندرية حيث أفلته الباخرة « المحروسة » الى
« نابولي » (ثغر من ثغور ايطاليا) وكانت معه أوراق مالية « بون »
تبلغ ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات كما صرح بذلك ابنه الخديو
توفيق بحضورى وحضور خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والشيخ
عبد الرحمن الاييارى إمام المعية فى أثناء تناول طعام الافطار على المائدة
الخديوية فى شهر رمضان سنة ١٢٩٦ هـ اذ قال :

« ياليتته ترك للحكومة ولو ستة ملايين لاصلاح شأنها » .

ولما وصل الخديو اسماعيل المعزول الى محطة مصر وقف الخديو
توفيق مودعاً والده وعيناه مغرورقتان بالدموع . فضمه والده ثم قال
له « لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين

خديو مصر . فأوصيك باخوتك وسائر الآل برآ . واعلم أني مسافر
وبودي لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن
توجب لك الارتباك . علي اني واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأي
ذوي شوراك وكن أسعد حالا من أهلك ،، . وكان من أشد المناظر تأثيراً
في النفوس منظر العبدان والجواري وهم يودعون سيدهم وسيداتهم
بأدمع مزجت بدماء القلوب ويرفعون أصواتهم بالبكاء حتى كادت تهرق
أرواحهم حزناً وغماً . ثم سار القطار لخصوصي حتى وصل الى الاسكندرية
فاستقبله في محطة القبارى محافظ المدينة وأورطة من العساكر البيادة ثم
ركب الزورق المعد له وتبعته زوارق المشيعين الى أن صعد فوق
السفينة المحروسة فأطلقت المدافع ايذاناً بوصوله . وهنا نظر الى الشجر
نظرة المودع الأسف فغلبه الدمع فبكى وأبكى كل من كان معه من
أنجاله وآل بيته . ولما عاد المودعون من الباخرة انتشر دخانها الكثيف
في الفضاء . واندفعت تشق العباب الى أن غابت عن الابصار .

موعظة وتذكرة

من غريب التقادير الالهية أن مصطفى فهمي باشا كان قد انتدبه
الخديو اسماعيل لمرافقة اسماعيل باشا صديق حين سفره الى دنقله
في سفينة بخارية بطريق النيل . فاستصحب معه رفاصاً بخارياً آخر
وعند وصوله الى المعصرة ودّعه ورجع الى القاهرة متأثراً مدهوشاً
من ذلك الظلم العظيم الذي تم بقتل الرجل خنقاً في دنقله بلا تحقيق ولا
بحث... ولما أذنت ساعة رحيل الخديو اسماعيل باشا من مصر شيعه
مصطفى باشا فهمي كذلك في رفاص بخارى حتى وصل باب البوغاز ثم رجع

بعد تأدية واجب الوداع لمولاه فانظر الى عظيم قدرة الله سبحانه وتعالى

الفصل الثاني

(في وزارة شريف باشا)

قدمت وزارة راغب باشا استعفاءها فقبله الخديو وتشكلت
الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :—

شريف باشا — للرئاسة والداخلية والخارجية

اسماعيل ايوب باشا — للمالية

عثمان رفيق باشا — للجهادية

مصطفى فهمى باشا — للأشغال

محمود سامى باشا — للمعارف

مراد حلمى باشا — للحقانية

وهذا معرب الأمر الذي أرسله الخديو الى شريف باشا بشأن
تأليف الوزارة الجديدة .

يا وزيرى العزيز :

لقد استعفت الوزارة فاكلفك بتشكيل وزارة جديدة ولا
أزيدك بحقيقة الحال علماً . ولما قضت العناية الإزلية بتوليتى أمر
بلادى جعلت على واجبات ليس من همى الا النهوض بها بامانة وشهامة
على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطالب المتراكمة على مع الارتباك

والفكرة المالية التي انزعجت منها الخواطر اذ وقفت حركة التجارة
وأوجدت فترة في البلاد لم تقع في مصر من قبل. على اني عظيم الميل الى
بلادى شديد الرغبة في تحقيق آمال الأمة التي أظهرت السرور بولايتي
وفي اخراجها من هذه الحال السيئة. ومع هذه العواطف فاني عازم عزمًا
أكيداً على بذل الجهد وصرف الهممة الى التماس أحسن الوسائل لازالة
هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح وذلك بتقدير الاقتصاد الحق
القانوني في نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة في الخدم
العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية. تلك هي
الوسائل الأولى التي يهمني اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع
قوتها وتوسيع موارد ثروتها وانجاز وعودها ووفاء عهودها. إلا ان
ادراكي لهذه الغاية التي هي موضع آمالي يتوقف على مساعدة الأمة
بجملتها ووجود الغيرة الوطنية في قلوب مأموري الحكومة وصدق
العزيمة في الذين يساعدونني على ادارة الاعمال مسؤولين عما يفعلون.
ويقيني أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً
وانك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتي وللغاية التي أسعى
اليها. فاقبل يا وزيرى العزيز تأييد مودتي الصادقة.

(الامضا) محمد توفيق

كذا بعث الخديو الى هيئة النظار بمنشور مؤرخ في ١٤ رجب
سنة ١٢٩٦ هـ. نمرة ٣ يظهر به أفكاره وآراءه ومستقبل سياسته
واجراءات حكمه وهذه صورته : —

ان العناية الالهية ساهمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا فضلاً
 منها واحساناً . . فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الانخم
 وسلطانى الأعظم نصر الله . فهذه نعمة لا يؤدي شكرها الا بحسن
 القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى . فعلى
 السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على
 محور الاستقامة . وانى أعلم ان المقام صعب ولكن بحسن اخلاصى وبما
 رأيته من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار
 المصرية عموماً ومن المأمورين كافة اعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل
 التيسير . ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم ان تكون شورية ونظارها
 مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مساكلاً لا تحول عنه :
 فعلينا بتأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار
 فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها
 بحسب مقتضيات الاحوال . صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت
 رئاستكم وانى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والامانة
 والاستقامة ومؤمل بانهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ويعرفون
 ان أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأعلى الحلى حلية
 الاستقامة وأقوم الطرق طريق الحق والعدل .

فالول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية
 التى هى منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعى المقتضاة لا يصال
 الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة وان
 كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة الا أنه من المأمول حصول التخلص

منها باتخاذ التدابير الحسنة : ولا شك في انكم تبذلون في هذا السبيل جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار . ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها هي ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ويجب علينا أيضاً دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الاهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب . وأيضاً يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في القطر المصري : والتجارة أيضاً مما يجب الاعتناء بشأنه والسعى في تكثيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام باصلاح مايلزم اصلاحه من أحوال الادارة في جهات الحكومة باجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان . فهذه هي الامور التي أظنها سبيل الرشاد ومناهج العدل والسداد . ومسالك تدير الممالك في جميع الاقطار . فالامل أن تصدقوا هممكم في رؤية أمور الحكومة متحدين في القلوب متفقين في الافكار وفقنا الله الى ما فيه الخير والصلاح إنه ولي التوفيق اه — (اقرأ تفرح جرب تحزن)

(المرتبات السنوية للبيت الخديوى)

وأول عمل اهتم به مجلس النظار هو تعيين رواتب الخديو وأهل بيته على ما يأتي بيانه : —

جنيه مصرى

للخديو توفيق ١٠٠٠٠٠

لوالده ٣٥٠٠٠

لحرمة ٢٠٠٠٠

جنينة مصرى	
ما قبله	١٥٥٠٠٠
للخديو السابق	٣٠٠٠٠
لحرمة	٢٥٠٠٠
لحرمة الباقيات بمصر	٣٦٠٠٠
لتوحيد هانم	١٨٠٠٠
لحسين باشا كامل	١٨٠٠٠
لحسن باشا	١٨٠٠٠
جنينة	٣٠٠٠٠٠

﴿ السم في الدسم ﴾

الفرمان الساهاني ونراخل اوربا

وفي يونيو سنة ١٨٧٩ م ورد تلغراف من باريس ينبيء بان الباب العالي أرسل الى دول اوربا منشوراً يبين فيه كيفية تنازل اسماعيل باشا وإلغاء الفرمان الصادر سنة ١٨٧٣ م . ويؤكد مع ذلك انه عازم أن يحفظ لمصر ما لها من امتيازات الاستقلال الاداري . فأوجس أولياء مصر من هذا الامر خيفة : واختلفت فيه أقوالهم حتى ورد بالتلغراف ثانياً أن الدول اتفقت على معارضة منشور الباب العالي باثبات ذلك الفرمان وتأيد ما منحه به من الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية . فانتفت الاوجال بذلك وأيقن الناس أن الدولة العلية ستعدل عن هذا القصد . ثم ورد تلغراف آخر ينبيء بان الباب العالي أصدر منشوراً ثانياً يتعلق بفرمان سنة ٧٣ مفاده أن السلطان رأى أن يثبت لخديو مصر الحقوق

والامتيازات الممنوحة في ذلك فرمان لا بواسطة الدول ولكن من تلقاء نفسه . وأعقبه تلغراف آخر من الآستانة يقول انه اذا لم يقرر السلطان أحكام فرمان الصادر في سنة ١٨٧٣م في فرمان الذي سيبيعت به الى الخديو الجديد يتعين على فرنسا وانجلترا اذ ذاك أن تطلبوا الاستقلال التام للحكومة المصرية . وجاء في تلغراف من باريس أيضاً أن انجلترا وفرنسا تمهلان الباب العالي في إبلاغ صورة فرمان لهما الى يوم الاثنين وهو فرمان الميث الخديوية توفيق باشا فاذا مضت هذه المهلة ولم يبلغهما فرمان فانهما تعزمان على المناداة باستقلال مصر . ونذكر هنا صورة فرمان سنة ٧٣ معربة إتماماً للفائدة

(فرمان سنة ١٨٧٣م بعد الديباجة)

قد نظرنا بعين الاهتمام الى طلبك المتعلق باصدار خط سلطاني يجمع بالتفصيل والتغيير اللازم جميع الخطوط الصادرة بعد فرمان السماح للمرحوم الوالي محمد علي باشا الحكومة الأثرية سواء كانت تلك فرمانات متعلقة بكيفية الخلافة أو بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها . فهذا فرمان من شأنه أن ينسخ في المستقبل حكم تلك فرمانات جميعها بما يتضمنه بما سيأتي بعد ويكون دائماً مرعياً الاجراء .

ان كيفية وراثه الحكومة المصرية المقررة في فرماننا الصادر ثاني ربيع الآخر سنة ١٢٧٥ هـ قد غيرت على وجه ان تنقل الخديوية من متبويء كرسيمها الى كبير أبنائه ومن هذا الى بكر أبنائه أيضاً وهلم جرا -

علماً بأن ذلك أدنى إلى المصلحة وأشد ملائمة لأحوال البلاد المصرية .
 واختصاصاً لك بالنعطاني الذي صرت له أهلاً بحسن سعيك واستقامتك
 واجتهادك وأمانتك وأثباتاً لذلك أجعل قانون الوراثة خديوية مصر
 ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائمقامية سوا كن ومصوِّع وتوابعهما
 كما تقدم بيانه بحيث تكون الولاية لبكر أبنائك ثم لبكر أبنائه من
 بعده فاذا لم يرزق من ولى الخديوية ولداً ذكراً كانت الولاية من بعده
 لا كبر اخوته أو لا كبر بنى أخيه الا كبر كما تقرر ولا تكون هذه
 الوراثة في أبناء البنات . ولأجل تأييد هذه الاحكام ينبغي أن تكون
 الوصاية في حال كون الوارث قاصراً على الصورة الآتية وهي : —

إذا توفي الخديو وكان كبير ولده قاصراً أى غير بالغ من العمر
 ثمانى عشر سنة يكون هذا القاصر بالحقيقة خديوياً بحق الوراثة
 فيصدر اليه فرماننا بوجه السرعة . وإذا كان الخديو المتوفى قد نظم
 قبل وفاته أسلوباً للوصاية وعن كيفيةها وذوى ادارتها بصك مثبت
 بشهادة اثنين من رؤساء حكومته فأولئك الأوصياء يقبضون اذذاك
 على أزمة الاعمال عقب وفاة الخديو ثم ينهون بذلك الى الباب العالى
 ليثبتهم في مناصبهم . ولكن اذا توفي الخديو بغير وصية وكان ابنه
 قاصراً فمجلس الوصاية عندئذ يؤلف من متولى ادارة الداخلية والحربية
 والمالية والخارجية والحقانية ومن قائد العسكر ومفتش المديرات .
 فيجتمع هؤلاء الذوات وينتخبون للخديو وصياً باجماع الرأى أو
 بغالبية . فاذا تساوت الآراء لأثنين من المنتخبين كانت الوصاية
 لأرفعهما رتبة باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها . ويشكل

مجلس الوصاية من الباقيين فيباشرون جميعاً أمور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطنتنا السنوية ليصدق عليه بالفرمان الشريف ، وكما انه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل انتهاء مدتها في الصورة الأولى أي فيما اذا كان بحكم وصية الخديو المتوفى فكذلك لا تغير في الصورة الثانية .

وأما إذا توفي الوصى أو أحد أعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب بدل الأول أحد أعضاء المجلس وبديل الثاني أحد ذوات المملكة . وبمجرد بلوغ الخديو القاصر ثمانية عشر سنة يكون راشداً فيباشر ادارة أمور الخديوية . وذلك مما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا السلطانية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها ورفاهية سكانها من أهم الأمور لدينا وكانت إدارة المملكة ومنافعها المادية المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفير أسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية رأينا أن نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقاً للحكومة المصرية . وذلك ان كانت ادارة الملكية والمالية بجميع فروعها وأحوالها ومنافعها عائدة بالحصص على الحكومة ومتعلقة بها . وكان من المعلوم ان ادارة أى مملكة وحسن انتظامها وتزايد عمرانها وسعادة سكانها مما لا يتم الا بالتوفيق والتطبيق بين الادارة العمومية والاحوال والموقع وأمزجة السكان وطبائعهم . فقد منحناكم الرخصة المطلقة في وضع القوانين والنظامات الداخلية حسب الحاجة والازوم .

ولأجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من قبل الرعية أو من قبل الحكومة مع الأجانب وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير أسباب التجارة. منحناكم أيضاً الرخصة التامة في عقد المشاركات وتجديد المقاولات مع مأموري الدول الأجنبية في أمور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها. على شرط أن لا يكون ذلك موجباً للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية.

ولكون خديو مصر حائزاً لحق التصرف المطلق في الأمور المالية فقد أعطيت له الرخصة في عقد القروض من الخارج بغير استئذان عند ما يجد لذلك لزوماً على شرط أن يكون القرض باسم الحكومة المصرية. وبما أن أمر المحافظة على المملكة وصيانتها من الطوارئ وهو أهم الأمور وأحوجها إلى العناية من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد منحناه الاذن المطلق بتدارك أسباب المحافظة وتنسيبها على مقتضى ضرورات الزمان والحال وبتكثير أو تقليل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد. وأبقينا كذلك لخديو مصر امتيازهم القديم لمنح الرتب العسكرية إلى أميرالاي والملكية إلى الرتبة الثانية. على شرط أن تكون المسكوكات المضروبة في مصر باسمنا الشاهاني وتكون أعلام العساكر البرية والبحرية في القطر المصري كأعلام عساكرنا السلطانية بلا فرق أو تمييز.

ولا يجوز لخديو مصر أن ينشئ البوارج المدرعة بغير استئذان

أما سائر السفن والبوارج ففي استطاعته أن ينشئها متى شاء . ولاجل
اعلام الاحكام السابق بيانها وتأيدها أصدرنا اليكم هذا الفرمان الجليل
القدر من ديواننا الهمايوني وأعطي لكم متمما ومعدلا وشارحا للاخطوط
الشريفة والأوامر المنيفة الصادرة الى هذا التاريخ سواء كان في وراثة
الحكومة المصرية وفي كيفية الوصاية أو في ادارة الامور الملكية
والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات على شرط أن
تكون أحكام هذا الفرمان الجديدة نافذة مرعية الاجراء على ممر
الزمان قائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا
السلطانية .

فينبغي أن تعاملوا قدر لطف عنايتنا وتؤدوا الشكر لها وتصرفوا
الهمة الى تنظيم الادارة على محور الاستقامة والى الاخذ بأسباب وقاية
الرعية واصلاح شؤونها وتأيد راحتها على حسب ما فطرت عليه من
الغيرة والاستقامة وحسن الاخلاق وما وقفتم عليه من أحوال تلك
الجهات وأن تراعوا أحكام الشروط الواردة في هذا الفرمان الجديد
مع تأدية المائة وخمسين ألف كيس المضروبة على الديار المصرية خراجا
سنويا في أوقاتها المعينة الى خزينتنا العامرة السلطانية على الترتيب
والقواعد المرعية اهـ

مهر مظنه

مضت مدة بعد ورود تاغراف الباب العالى المؤذن بولاية توفيق
باشا ولم يرد الفرمان السلطاني المؤيد لذلك . فاختلقت الآراء والظنون

في أمره وفي أسباب تأخيريه . ثم ورد تلغراف من لندن في ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٩ يفيد أن الباب العالي قبل اجابة لطلب إنجلترا وفرنسا أن يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان سنة ٧٣ ولكن على شريطة أن الخديو يعرض عليه المعاهدات قبل ابرامها . فطلب سفير الدولتين ابدال قوله (يعرض) بكلمة (يخبره) وصرحاً بأنه اذا تقررت جميع امتيازات سنة ١٨٧٣ بغير احتياط ولا استدراك فانه يزداد خراج مصر واما اذا مست تلك الامتيازات فان الخراج ينقص . (بخ بخ ...)
كان البلاد المصرية بلاد إنجلترا وفرنسا ...

✽ مخاطبة بين مكاتب التيمس والخديو ✽

قال المكاتب — تشرفت بمقابلة الجناب الخديو فذاكرته في أحوال مصر الحاضرة فقال لي — أولاً . انه لا يبرح مقيد اليد عن العمل حتى يرد فرمان . ثم قال أما الوزارة الحالية أي (وزارة شريف باشا) فليست برديئة بل هي مؤلفة من أحسن من لدى من الرجال الا أنه يقال أنه لا بد من فصل شريف باشا وهو أمر يسير قوله ولكن أين أجد وزارة جديدة . قال المكاتب فذكرت اسم نوبار باشا فاجاب كلا فاني وان أسفت على ما كتبت اليه بالتلغراف وان أبطلت تلك الكتابة الا اني لا أرى من الملائم ان يعود حالا . بل لا بد مراعاة لمجرد الملائمة السياسية أن يبقى الآن بعيداً . وأما رياض باشا فهو صديق بل صديق العزيز وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلا مانع من رجوعه متى شاء والسكنه الآن غائب . فمن ترى غيرهما صالحاً للرئاسة . ولا ينبغي

أن ينسى أن شريف ونوبار يتناقضتا منذ أعوام وأن الفتیان من رجالنا
ليس لهم اختبار وأن الاختبار ضروري . فلو أمكن الصبر عشرة
أعوام لما كان الأمر كذلك . فان فينا من الفتیان ذوي الاهلية ولكن
لا بد لهم من الاختبار . وأما الوزراء الاوريون فلا يصح الرجوع
الى مسائلهم فان في اعاتهم خطأ جسيماً ولقد اشتغلت مدة مع وزارة
(ويلس) و (دى بلنيار) وكان لي معهم علائق ودادية وقد علما اني لم
أخدعهما بل سلكت مسلك الأمانة . على انهما لا ينكران اني
أنذرتهم أول الأمر ان المسلك الذي يرومان سلوكه يؤدي الى الخطأ وأن
ذلك الخطأ لا يكون الاخير فيكون ذلك أمراً مفعولاً .

وبناء عليه فلا فائدة في الوزارة الاوربية . ولكن فلتشق بي
الدول قليلاً وتمهاني مدة ما فاذا لم أنجح واذا لم تصلح الاحوال بعد
بضعة أعوام ولم يكن الفلاح راضياً والبلاد ناجحة فترسل الوزراء أو
ما شاءت من ذلك . أما الآن فنحن في مقام الامتحان فلا يحسن
بالوزراء أن تمسك علي وعلى مصر طرق النجاح .

فقال المكاتب - وعلى فرض أن يكون على جلالتم اقتراح ما
فأية ادارة تختارون . فقال لا بد أن تتذكروا أولاً ان يدي لا تنطلق
الا بعد ورود الفرمان . أما الوزارة فينبغي أن تكون مصريه وطنية .
ولا ننكر اننا في حاجة الى الاوريين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئت
أو وكلاء نظارات اذا رمت . ولكن لانزوم وزارة مختلطة مؤلفة من
رجال سياسيين بل نطلب رجالاً يعينوننا على حكومة مصر نيابة عن
المصريين ثم نزوم مراقبة ومحاسبة دقيقتين ورجالاً مثل « بارنج » فانه

يرى الواجبات فيقوم بها ولا ينظر الى ما وراء ذلك مع حرصه أن لا يحصل التداخل فيما هو منوط به

ألا فلنقطع أسباب المخادعة والمناظرة والانتقام ...

وما قلت الانتقام الا لاننا قسمنا فرقاً بدلاً من أن تتآزر وقد علمونا أن يشتغل كل منا في معارضة الآخر . واهتموا لا بما ينفع البلاد أو يضرها بل بما يسر هذا أو ذاك . ولا أروم التنديد بأحد ولكن الحوادث قد أفضت الى ذلك في الماضي . فلا بدع أن أبذل الجهد في المستقبل

ألا فلننس ماضى فقد ارتكب الجميع خطأ وأدوا عنه الكفارات فوجب علينا أن نعيد الأمر من أوله . ولذلك فاني أعارض أشد المعارضة في رجوع (ويلسن ودي بلنيار) كيف كانت صفتها ولا ألومها بل اثني على حسن نيتهما ومقصدتهما ولا أجزم بأن سواهما يكون خيراً منهما . ولكن أليس في أوربا غيرهما ؟ ولم يقع الاختيار على الذين لم ينجحوا سواء كان ذلك (بخطأ منهم أو من غيرهم) على أنها اذا عاذا فأنما يعودان لمصلحة مصر . ولكن قلة اختبارهما للبلاد وما أعلمه من سرائر زلاء مصر حتى أبناء أوطانها يحملني على التأكيد بأن رجوعهما يكون مخالفاً لمصلحة القطر المصري على خط مستقيم واني لأشكر الدول ولكن لا بد لي من ايضاح خواطري اجتناباً للخلاف في المستقبل فاني أكره الخداع . واذا أصرت أوربا على ذلك القصد فلا أعارض بل أتلقى ذينك الوزيرين بالمودعة بصفة كوني صديقهما وأعينهما بصفة كوني خديوى مصر . ولكني أقيم الحجة على رجوعهما فهو خطأ

سياسياً وأتبرأ من تبعه ما يمكن أن ينشأ عنه . اهـ
وفي أول أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندره بأن السير
(لا يارد) و (الميسو افرين) سفيرى إنجلترا وفرنسا في الاستانة طلبا
من الباب العالى أن يعرض فرمان تولية توفيق باشا على الدول لكي
يكون بمثابة معاهدة دولية . وانه من عزم إنجلترا وفرنسا أن تضعا
قضايا فرمان المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالى موضع البحث وان
ترفضا كل ما من شأنه أن يخالف سلطة السلطان أو يناقض المعاهدات
السالفة .

وفي ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندن ينبيء بانه قد
كتب من الاستانة أن فؤاد بك مسافر منها الى القاهرة غدا غد
ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا

وفي صبيحة يوم الاثنين ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ١١ أغسطس
سنة ١٨٧٩ حضر الخديو الى القاهرة ومعه وزراؤه (ماعدا شريف
باشا الذى تخلف فى الاسكندرية لاستقبال فرمان وحامله) ليشهدوا
جميعاً تلاوة فرمان السلطانى فى سراى القلعة .

ولما وصل الخديو الى محطة القاهرة استقبل بمزيد الحفاوة
من الامراء والاعيان وصرفت المهمة الى اعداد أسباب الاحتفال فزينت
المنازل والطرق والشوارع . وفى مساء اليوم المذكور أطلقت المدافع
بالاسكندرية تبشيراً بوصول فرمان الذى قدم به على بك فؤاد كاتب
سر الحضرة السلطانية على الباخرة (عز الدين) مصحوباً بابراهيم باشا
(قبو كتحدا الخديو) فى الاستانة . فاستقبله رئيس النظار شريف باشا

ومحافظ ثغر الاسكندرية وغيرهما من الامراء والذوات
ثم سافر الى القاهرة فاستقبله في محطتها ضابط المحروسة وتشريفاتي
خديوى وشاكر باشا وراشد حسنى باشا ويوسف شهيدى باشا واسماعيل
يسرى باشا وسامى باشا وغيرهم من الامراء
ولما وصل القطار أطلقت المدافع ايذاناً بوصول الفرمان . وكان
بجمعية حامله ٢٤ تابعاً من الضباط والخدم . فساروا جميعاً الى قصر النزهة
المعد لنزولهم .

وفي الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان
سنة ١٢٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ انتظم موكب الفرمان
وتواردت وفود المهنيين أفواجا وكانت الجنود منتشرة في الطريق من
قصر النزهة بشبرا الى سراى الخديو بالقلعة .

وفي الساعة الأولى بعد الظهر ظهر الخديو وكان معه في العربة رئيس
النظار وخيرى باشا وطلعت باشا فصدحت الموسيقى بألحانها ونادى
الجنود (أفند من جوق يشا) . وفي الساعة الواحدة والدقيقة خمسة
واربعين سلمت الموسيقى وأطلقت المدافع تبشيراً بقدوم الفرمان يحمله
على بك فؤاد وكان بجانبه في العربة على باشا صادق محافظ الاسكندرية .
فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها الخديو واستلم منه الفرمان
وقبله . ثم لبس طلعت باشا كركا وتناول الفرمان فصعد به على كرسى
وتلاه وكان جميع من حضر وقوفاً على الاقدام . ولما فرغ من تلاوته
دخل الخديو قاعة الاستراحة وتبعه على بك فؤاد والامراء والنظار
ثم انتقل الى محل التشريفات فتوارد عليه المهنيون وفي مقدمتهم قناصل

الدول والعلماء ورؤساء الأديان وأمراء العسكرية والمللكية والمأمورون
ثم تلامذة المكاتب والمدارس وأعضاء مجلس النواب وعمد الأقاليم
والتجار والاعيان

وفي الساعة الرابعة قام الخديو وتبعه النظار فصدحت الموسيقى
بالأنغام المألوفة وأطلقت المدافع تعظيماً له واجلالاً

صورة الفرمان على مقتضى الترجمة الرسمية

فرمان توفيق باشا المعظم

الدستور الأكرم والجناب المعظم الخديوي الانخم المحترم نظام
العالم وناظم منازم الأمم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب . متمم مهام
الأمان بالرأي الصائب . ممدد بنيان الدولة والاقبال . مشيد أركان السعادة
والأجلال . مرتب مراتب الخلافة الكبرى ومكمل ناموس السلطنة
العظمى . المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى . خديو مصر الخائن
لرتبة الصدارة الجليلة فعلاً . الحامل لنيشاننا الهمايوني المرصع العثماني
ولنيشاننا المرصع المجيدي . وزيرى سميع المعالى توفيق باشا أدام الله تعالى
إجلاله . وضاعف بالتأييد إقتداره وإقباله .

انه لدى وصول توقيعننا الهمايوني الرفيع يكون معلوماً لكم انه بناء
على انفصال اسماعيل باشا خديو مصر فى اليوم السادس من شهر رجب
سنة ١٢٩٦ . وحسن خدمتكم وصدقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع
دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفاً ومعلومات تامة فى
خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير

المرضية التي ظهرت بمصر منذ مدة واصلاحها — وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المنضمة اليها المعطاة الى ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالى الصادر فى تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الأولاد . وحيث أنكم أكبر أولاد الباشا المشار اليه قد وجهت الى عهدتكم الخديوية المصرية .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل فرغوبنا ومطلوبنا . وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأت عنها الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة فلذلك صار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها . وصار تعديل المواد المقتضى تعديلها واصلاحها فما تقرر اجراؤه الآن هو المواد الآتية وهى : —

ان واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهاني . وحيث أن أهالى مصر أيضاً من تبعه دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بادارة عموم المملكة الملكية والعديلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم ولا تعد فى وقت من الاوقات .

نفديو مصر يكون مأذوناً بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة بها وتأسيسها بصورة عادلة . وأيضاً يكون خديو مصر مأذوناً

بمعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الأجنبية في خصوص
الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف
والصنائع والتجارة واتساعها. ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي
بين الحكومة والاجانب أو الاهالي والاجانب مع أمور ضابطة
الاجانب بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية السياسية
وفي حقوق متبوعية مصر اليها. وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات
التي تعقد مع الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالي.

وأيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنه
لا يكون مأذوناً بمعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه.
وانما يكون مأذوناً بمعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين
أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً. وهذا الاستقراض يكون منحصراً
في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاً بها.

وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق
دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز
لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك
قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقاً.

ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ليره عثمانية الذي هو الويركو المقرر
دفعه في كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر
تكون باسمنا الشاهاني

ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨.٠٠٠ لأن هذا العدد كافٍ
لحفظ أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح. وانما حيث أن قوة

مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا العلية . يجوز أن يزداد مقدار
العساكر بالصورة التي تستتب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة .
وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب
ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم .

ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية لغاية رتبة
أميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية . ولا يرخص لخديو مصر أن
ينشئ سفناً مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه
من دولتنا العلية .

ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع
حركة تخالفها . وحيث صدرت ارادتنا السنية باجراء المواد السابق
ذكرها قد أصدرنا أمرنا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايوني
وهو مرسل صحبة افتخار الأعلى والاعاظم ومختار الاكابر والافاخم
على فؤاد بك باشكاتب المايين الهمايوني ومن أعاظم رجال دولتنا العلية
الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن .

حرر في تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنة ١٢٩٦ من هجرة
ساحب العز والشرف . اهـ

وفي عشية يوم الاحد غاية شعبان سنة ١٢٩٦ و ١٧ أغسطس
سنة ١٨٧٩ عاد على بك فؤاد الى الاسكندرية على قطار خصوصي
ونزل في السراي المعدة له وفي الساعة الخامسة أطلقت المدافع ايذاناً بفسره .

(استعفاء وزارة شريف باشا)

بعد أن استقرت وزارة شريف باشا في الاحكام شرعت في توجيه عنايتها الى تسوية الدين السائر وغيره على وجه يضمن للدائنين حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتها فوالت انعقاد جلساتها لهذه الغاية . وقد تقرر في احدى جلساتها رفع مشروع تأسيس حكومة دستورية شورية الى الخديو تنفيذاً لامره الصادر في ١٤ رجب سنة ١٢٩٦ كما تقرر انه اذا أبى الخديو عليهم تنفيذ ذلك المشروع استعفوا من مناصبهم جميعاً على أن لا يقبل أحد منهم الانتظام في وزارة أخرى تفضل الحكومة المطلقة على الحكومة الدستورية . ولما رفع المشروع المذكور الى الخديو رفض قبوله متعللاً بعدم موافقة قنصلي إنجلترا وفرنسا فاستعفت الوزارة وقبل استعفائها .

ثم تشكلت الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :—

ذو الفقار باشا — للحقانية والداخلية

مصطفى فهمى باشا — للخارجية

عثمان رفقى باشا — للجهادية

حيدر باشا — للمالية

على ابراهيم باشا — للمعارف

محمد مرعشلى باشا — للاوقاف

محمود سامى باشا — للأشغال

اما رئاسة هذه الوزارة فكانت للخديوي ولقد كان فراغ نظارة الداخلية على اهميتها موجبا للظنون المختلفة والآراء المتنوعة ثم صدر امر الخديو تلغرافياً الى رياض باشا بأن يعود الى القطر المصرى على أول باخرة ترد اليه . فكثير تحدث الناس في هذا الامر وذهب اكثرهم الى ان رياض باشا سيولى نظارة الداخلية وان الخديو سيكرهه عما قريب على استمداء نوبار باشا ليوّليه رئاسة الوزارة .

الفصل الثالث

(فى وزارة رياض باشا)

فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٦ . ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وصل رياض باشا الى الاسكندرية ومنها الى القاهرة على قطار الاكسبرس واستقبله فى المحطة مأمور الضبطية ومأمور التشرىفات الثانى ثم توجه لمقابلة الخديو توأ . وفى ٥ شوال سنة ١٢٩٦ و ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ صدر أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة بعد أن قدم الوزراء استعفائهم وهذا معرب الرقيم الذى أرسل اليه فى شأن ذلك .
(صورة أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل الوزارة)

عزيزى رياض باشا

لم أقصد بترؤسى على مجلس النظار أن أعيد السطوة الشخصية وانما راعيت فى ذلك ضرورة الحال وملت مع الرغبة فى تقريب علائقى باعضاء الوزارة فلم يكن فى خاطرى عزم نهائى خصوصاً فيما

يغير المبدأ الذي اتخذته يوم ولايتي وهو (ان أحكم مع مجلس الوزراء)
فهذا هو المبدأ الذي يرتفع الى الامر الصادر في ٢٨ أغسطس فلا يتعلق
بان لا يكون مرعى الاجراء على الدوام فانك تعلم عواطفى المنجذبة
الى هذا الامر ولا تجهل أفكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد
التي أروم أن أراها منتشرة في ادارات البلاد .

وفى علمى انك توافق على هذه العواطف والافكار وانك عازم
على أن تصرف همتك بجملتها الى اجرائها . ولست أجهل عظم
اخلاصك للبلاد وادارتها وانك تروم أن تبذل المجهود فى سبيل
المحافظة على استقلالها . ولذلك فاني مع ذلك وحسن اليقين أكلفك
بتشكيل وزارة جديدة واجعل بين يديك رئاسة مجلس النظار حافظاً
لنفسى حق الحضور فى اجتماعاته واني أتولى رئاسته كل ما مست
الحاجة الى ذلك . واني على يقين من انك ستعتنى ايما اعتناء بانتقاء
رفقاءك الوزراء الذين سترفع لى اسماءهم لاصدق على توظيفهم . وبعد
أن تتألف الوزارة تأخذ فى الاشغال على وفاق القضايا الواردة فى الامر
الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعى الاجراء فى
جميع أحكامه التي لم يغيرها أمرنا هذا .

ثم ان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطية ووكلاء النظارات
وكتبة اسرارها ومفتشي المديرية ومديرى الادارات المهمة — جميع
هؤلاء يجب ان يكون نصبهم أو عزلهم بعد المفاوضة فيه بمجلس النظار
وتعلق إرادتى .

وأما سائر الموظفين فيعينون أو يعزلون بأمر يصدر رأساً من
النظارة التي هم تابعون لها .

ولا يخفى عنك يا عزيزي رياض باشا اني في شغل شاغل من
المسائل المهمة ولا أري من حاجة الى أن أذكرك في جملة تلك المسائل
بأهمية تقرير ميزانية الدخل والخرج السنوية على الوجه النظامي .
وبالترتيب النهائي لأموال التحصيل الشديد العلاقة بأحوال الميزانية
وتنظيم أحوال المالية المتأخرة الشاملة لجميع المصالح المستوجبة لمطلق
اهتمامنا المحتاجة لمعظم عنايتنا .

وفي علمي اني استطيع الاعتماد عليك في حل هذه المسائل وماشا كلها
من المهمات وانك بالنظر الى حسن اختبارك وحبك الوطني لا تهمل
شيئاً مما يعود على احوال البلاد بالرفاهية وبالأصلاح الحقيقي الذي نتمناه
جميعاً . والذي يجب على كل منا ان يبذل جهده في تمهيد سبيله . واقبل
يا عزيزي رياض باشا عواطف مودتي الاكيدة . اه

(التوقيع) محمد توفيق

صدر من سراي عابدين في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

فرجع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآتي تعريبيه : —
مولاي

لقد تنازلتم الى تكليفي بتشكيل وزارة جديدة فشكرت لجنابكم
السامي ما اعزتموني آياه من الثقة التي اعلم مقدارها وما اختلج في خاطر
سموكم من عاطفة الاعتماد على اخلاصي للوطن وادارته . وغاية ما اتمنى
هو تحقيق العواطف الكريمة التي اوضحها مولاي في هذه الفرصة

وجل ما ابتغى هو ان اساعد بما يصل اليه امكانى مع مؤازرة رفقاء لهم
مثل هذه المقاصد لآ نفاذ وسائل التقدم ووسائل النجاح التى اتخذها
مولاي اساساً لحكومته وعدّها احسن وسيلة لآ صلاح احوال القطر
المصرى . وقد جعلت هذا الفكر محور اهتمامى باجراء ما انتدبت اليه
وبناء عليه ارفع لحضرتكم السنينة التوجيهات الآتية لتشكيل الوزارة
الجديدة وهى : —

عثمان باشا رفقي	لوزارة الجهادية والبحرية
مصطفى باشا فهمى	للخارجية
على باشا مبارك	للاشغال العمومية
نخري باشا	للحقانية
على باشا ابراهيم	للمعارف العمومية
محمود باشا سامى	للاوقاف

فاذا حلت هذه التسميات لدى مولاي محل القبول التمتست اصدار
أمره بذلك مع توليتى نظارة الداخلية . ونظارة المالية بالنيابة كما تفضل
بتولييتى رئاسة مجلس النظار . وانى اتشرف مع الأحرار التام بأن اكون
خادم سموكم الامين . وتابع دولتكم الخاضع . التوقيع . رياض
وقد بعث مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية الى قناصل الدول برقيم
هذا تعريبيه : —

ان سيدي الخديو المعظم قد أراد أن يجعل البلاد ادارة ملائمة
لأمانيتها الشرعية وأن يقوم بما تعهد به علناً حال جلوسه المأموس . فولى
سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار ووزارة الداخلية واستنابه فى نظارة

المالية . وقد أظهر الخديو المعظم ثقته بسعادة الباشا المشار اليه في رقيم أرسله اليه في ٢١ الشهر . وهو الذي أشرف بان أقدم لحضرتكم نسخة منه في طي هذا .

ثم اخبر حضرتكم بانى ما برحت حافظاً في الهيئة الجديدة نظارة الخارجية . مستعداً للأستمرار على ما جعلت بينى وبين حضرتكم من العلائق . مؤملاً انكم تحفظون لى في المستقبل ما اظهرتم فى الماضى من المودة والانعطاف . راجياً أن تقبلوا تأكيدات احترامى الفائق لحضرتكم
الامضاء : مصطفى فهمى

(الباب الخامس) الفصل الاول

(فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية)

وفى يوم الخميس ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م . الموافق ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦ هـ . أصدر الخديو أمراً بأعادة تعيين المستر بارنج . والمسيو دى بلنيار . بصفة مفتشين . وهذه صورته : —

نحن خديو مصر

بناء على أن الحكومة المصرية قد رضيت باعادة المحاسبة العمومية على الايراد والمصروف كما تقرر فى الأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بتقرير صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٣١ مارس سنة .

١٨٧٩ . وبناء على أن الحكومة الانجليزية قد عرضت لنا المستر بارنج بدلاً من المستر رومين وأن الحكومة الفرنسية قدمت لنا الميسودى بلنيار عوضاً عن البارون دى مالارى

نأمر

أولاً — ان المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تقررت فى الامر الخديو الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
ثانياً — ان المستر بارنج عين محاسباً عمومياً لقلم الايرادات
ثالثاً — ان الميسودى بلنيار عين محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة
وإدارة الدين العمومى .

رابعاً — ان وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان أن ينفذ كل منهما ما يتعلق به من أمرنا هذا .

كتب فى سراى الاسماعيلية بالحروسة فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩
(التوقيع) محمد توفيق

(الامضاء) ناظر الخارجية (الامضاء) ناظر المالية

مصطفى فهمى حيدر

ولماعين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار أصدر اليهما اعلانات على صورة ترجمة الخطاب الصادر من الخديو اسماعيل للمستر ولسن حين كان نائب رئيس لجنة التفتيش السابقة باستحسان التقرير المقدم من تلك اللجنة . واعلانات أخرى على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين وزارة نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وكان

المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على مقتضى الخطاب والأمر
المشار اليهما. وقد رفعت الوزارة الى الخديو لائحة منطوية على بيان
تدير جديد لتسوية مشكلة الدين السائر الآتى بيانه :-

المطلوب	جنيهاً انجليزية
دين السند يكاتو الكبير	٤٦٥٠٠٠٠٠٠
دين جراتقلد ويابونات	١٦٠٠٠٠٠٠٠
معاشات في جملتها جانب من راتب الخديو	١٦١٠٠٠٠٠٠
خلاصات صادرة للاجانب الى أول أغسطس	٣٦٠٠٠٠٠٠٠
خلاصات صادرة للاجانب في آخر أكتوبر	٣٠٠٠٠٠٠٠
ديون للاجانب بغير خلاصات	٤٠٠٠٠٠٠٠
ديون للاهالى	٤٠٠٠٠٠٠٠
للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الادارات	١٦٨٠٠٠٠٠٠
	<u>١٢٦٥٠٠٠٠٠٠</u>

الذى كان معداً للوفاء	
أوراق من الموحّد مرهونة	٦٦٦٠٠٠٠٠٠٠
أسهم خليج السويس	٨٠٠٠٠٠٠٠
ثمن مياه الاسكندرية	٣٠٠٠٠٠٠٠
بقية سلفة روتشلد	٣٦٢٠٠٠٠٠٠
	<u>١٠٦٩٠٠٠٠٠٠</u>

فاذا حسبنا صافي اوراق الموحّد المرهونة بحساب ٥٠٪ المائة اى
٣٦٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه كانت جملة المعد للوفاء ٧٦٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه فيكون مقدار

النقص عن المطلوب ٤٦٩٠٠٠٠٠٠ جنيه. ولا خفاء أن وكلاء خزينة الدين العمومي اقاموا الحجة على جميع احكام الامر الصادر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بدعوى انها مجحفة بالحقوق المقررة في الاوامر الصادرة في ٧٠٢ من شهر مايو و ١٨ من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائي في المحروسة واقاموا الدعوة على ناظر المالية . ثم عرضت العطلة المجلسية وبقى الامر معلقاً بالمجلس الى ان ذني وقت غوده الى الانتظام وقرب أجل الكوبون المستحق في أول نوفمبر .

فرفعوا الى رياض باشا تقريراً في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٧٩ يطلبون فيه الغاء الأمر المسمى اليه بصورة رسمية والا تعين عليهم متابعة الدعوى في المجلس .

فأجابهم رياض باشا بانه قد بسط هذه المسألة لمجلس النظار وأنه مرسل اليهم بنسخة من المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء الدول في ١٤ يونيو سنة ١٨٧٩ مبيناً أن الحكومة المصرية قد عرضت ذلك الأمر لموافقة الدول انقياداً لارادتها فصار انفاذه موقوفاً بالفعل الى أن ترد تلك الموافقة . وانه بناء على ذلك أجاز له المجلس أن يصرح لهم بأن هذه الأحوال يجعل الأمر الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ عديم الفاعلية .

وقد تأخر قدوم المفتشين الأوربيين بعد صدور الأمر الخديوي بتعيينهما . فرأت الحكومة أن ذلك يمنع من اجراء التدابير الاصلاحية مع شدة الحاجة اليها وخشيت أن يطول هذا التأخير فتزداد به الأحوال ارتباكاً واختلالاً . فخابرت المفتشين في تعيين من يقوم مقامهما مدة .

غياهما فأجابها الى ذلك. وبناء على تلك الاجابة تقرر في مجلس النظر تعيين الميسو بلين دى بوغاس والميسو كلوبين نائبين عن المفتشين الى أن يحضرا ورفع ذلك التقرير الى الخديو فأثبتته وتولى النائبان الموى اليهما وظيفة المراقبة. وقد اهتم النظر بتعيين حدود المفتشين وانعقد مجلسهم لذلك غير مرة حتي بعث على الظنون المختلفة. وحتى زعم بعض الناس أن ذلك الأمر كاد أن يوقع اخلاف بين الوزراء. ثم تم تعيين تلك الحدود على وفاق اللائحة التي عرضها القنصل الانجليزي والقنصل الفرنسي بأمر حكومتيهما وصار معلوما أن المفتشين يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ الكلمة لامن حيث المرتب فان المعين لكل منهما كان ثلاثة أضعاف المرتب للوزير ان لم يكن أكثر من ذلك. ثم انهما يحضران في مجلس النظر ويقاوضان في جميع المسائل ويكون لهما رأى شورى غير معدود ويخاطبان الادارات مباشرة (أى من غير أن يتوسلا الى ذلك بالوزارات) ويتعين على من يخاطبانه أن يجيبهما عما يسألان غير متردد ولا متأخر. واذا عنّ لهما عزل موظف كائنا من كان حق لهما أن يطلبوا ذلك من الحكومة. وعلى ناظر المالية أن يقدم لهما في كل اسبوع لائحة عن الدخل والخرج وكذلك سائر رؤساء الادارات يقدمون لوائحهم في كل شهر. وان المفتشين لا يعزلان الا بأمر حكومتيهما. وانهما يقدمان برنامج ادارتهما. وعلى الحكومة أن تصرف لهما الرواتب وجميع ما ينفقان في كل شهر. وقد كتب قنصلا فرنسا وانجلترا الى حكومتيهما بشأن ذلك.

ثم صدر أمر خديوى ببيان حدود المفتشين العموميين وهذا تعريبه :—

نحن خديو مصر

٨٥

بناء على أمرنا الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ واعتباراً لكوننا قد اتفقنا مع حكومتى فرنسا وإنجلترا على أن تكون حدود المفتشين العموميين مقررة على الوجه الآتي .. وأخذاً بمشورة مجلس وزرائنا نأمر : —

أولاً — ان المفتشين العموميين يكون لهما في الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية وفي جعلها الادارة المخصصة للدخل بشىء معين بحكم الاوامر الخديوية أو بمقتضى المواثيق .

فالوزراء والمأمورون من أى رتبة كانوا مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المفتشان أو وكلاؤهما من الافادات والمطالعات .

ووزير المالية مكلف بأن يقدم لهما في كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن دخل الوزارة وخرجها . وكل ادارة مكلفة بأن تقدم في كل شهر كشفاً مشتملاً على بيان دخلها ونفقاتها .

ثانياً — ان المفتشين العموميين يتقاسمان النظر في المصالح العمومية التى يكون من شأنهما مراقبتها والاشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما فى أمرنا هذا .

ثالثاً — حيث أن حكومتى فرنسا وإنجلترا قد رضيتا بأن المفتشين العموميين لا يتدخلان فى الوقت الحاضر فى ادارة المصالح الادارية والمالية فالمفتشان الموما اليهما يقتصران الآن أن يقدما الينا أو الى

وزرائنا ما تهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات . وكذلك يشعران
وكلاء خزانة الدين بالأموال التي تهم أرباب الديون المنظمة .
ويحق لهما أيضاً أن يجتمعا على صورة مجلسية مع وكلاء خزانة
الدين لبحثوا جميعاً في المسائل التي يرى المفتشان أو الوكلاء الموما اليهم
لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة .

رابعاً — يكون للمفتشين العموميين مقام ويحضران في مجلس
الوزراء برأى شوري .

خامساً — في آخر كل سنة أو في أقرب من ذلك اذا مست الحاجة
يبسط المفتشان العموميان حساب أعمالهما في لوائح تنشر بعنايتهما وتدرج
في صحيفة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية) .

سادساً — ان المفتشين العموميين لا يعزلان من وظيفتهما الا
بموافقة حكومتيهما . ولهما أن ينصبا ويعزلا المأمورين والمستخدمين
في ادارة التفتيش وأن يعينا لهم الرواتب .

سابعاً — ان برنامج التفتيش ينظمه المفتشان ويصدق عليه
مجلس النظار . وأن مقدار النفقات يعطى لهما في كل شهر على حسب
الشروط المقررة في الأمر الصادر في ١٢ مايو سنة ١٨٧٨ لصرف
رواتب المستخدمين .

ثامناً — ان كلا من وزرائنا مكلف بانفاذ ما يتعلق به من أمرنا هذا
كتب في سراي عابدين في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ التوقيع

(الامضاء) رئيس مجلس النظار محمد توفيق .

رياض

وهذا تعريب ما كتبه السير ادوارد مالت والمسيو مونج قنصلا
البحر اوفرنسا الجنرالان الى مصطفى باشا فهمي ناظر الخارجية فيما يتعلق
بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن حدود المفتشين .

حضرة الوزير

دفعاً للالتباس الذي يمكن وقوعه في معنى البند الثالث من لائحة
الامر المتعلق بحدود المفتشين العمومية . قد رخص لنا ان نصرح بالنيابة
عن حكومتنا بان فقرة (في الوقت الحاضر) وكلمة (الآن) لم ترد فيه
الا لتقدير إمكان الرجوع الى المقاصد المثبتة بالامر الصادر في ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ متعلقاً بحدود المفتشين العموميين

وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول تأكيد احترامنا الفائق

(الامضاء)

ادوارد مالت - مونج

وفي تلك المدة أصدرت نظارة المالية اعلاناً تدعوا به ارباب الدين
السائر من أية فئة كانوا أن يقدموا اليها مطالبهم في خلال ١٥ يوماً ان
كانوا في الأقطار المصرية . وفي خلال ٣٠ يوماً ان كانوا في غيرها .
وأما الذين قدموا ذلك البيان الى ديوان التفتيش السالف بناء على الاعلان
الذي نشره ذلك الديوان في ٢٩ مايو سنة ١٨٧٨ فليس عليهم الا ان
يشعروا المالية بذلك مبينين في اشعارهم تاريخ تقديمهم ذلك الحساب مع
صافي المطلوب .

وهذا بيان الدين السائر بالتفصيل الى آخر سنة ١٨٧٩ بما فيه المبالغ

جنيته مصرى	جنيته مصرى تابع ما قبله
الانجرارية ٩٢٢٩	مديرية المنيا ٢٦٤٤١
الموانى والفنارات ٨٦٤٣	» أسيوط ٢٩٧٨٧
وابورات البوستة ١٤٢٦٧	» جرجا ٢٤٠٠١
الملاحات ٢٨٣١	» قنا ٢٩٢٧١
المجموع ١٢٠٦٠٨٧٤	» اسنا ١٠٤١٠
	محافظة الاسكندرية ٦٩٥٢٢
	» دمياط ٤١١١
	» السويس ٤٨٢٩

وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أرسل ناظر الخارجية المصرية الى قناصل الدول المنشور الآتي : —

حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين تشرفت الوزارة بتقديمهما اليكم في ٢ يوليو و ٢٠ سبتمبر من هذه السنة في شأن سلفة روتشلد أسارع في تقديم نسخة من الامر الصادر من الجنب الخديوى بتاريخ أمس بعد الاتفاق على ذلك بين الدول وحكومته ولاشك أنكم يا حضرة القنصل الجنرال تلاحظون أن التغيير الذى حدث فى آخر صورة من تحرير الامر الموما اليه منحصر فى إضافة بند رابع وفى كلمة « بالحصر » فى أول فقرة من البند الثالث . وكذلك أرى أنه لا بد من استلفات نظر جنابكم يا حضرة القنصل الجنرال الى أنه لا يزال معلوما أن الخدم وأرباب المعاشات الذين لهم على الحكومة متأخرات هم فئة من أرباب الدين السائر يعاملون بحسب الاحكام التى قررها ديوان التفتيش .

وتفضلوا يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال بقبول علام احترامى
الفاثق وزير الخارجية مصطفى فهمى

وهذا تعريب الامر المتعلق بمنع الحجز عن الاملاك الموهوبة
نحن خديو مصر

بناء على أنه قد أبرم فى ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ سلفة مقدارها
٨٥٠٠٠٠ ر. ٨٥٠٠٠٠ جنييه باسم الحكومة بعناية الخواجات روتشلد وأولادهم
فى لوندرة والخواجات روتشلد اخوان فى باريس . وبناء على أنه ينبغى
تتميم حكم الامر الصادر فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ والموافقة على نيسة
الفريقين المتوافقين أخذ الاحتياط اللازم لحفظ الاملاك الموهوبة من
عائلتنا مخصصة على الوجه الحرى بضمانة هذه السلفة.

وأخذا بمشورة مجلس نظارنا

نأمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون الى أن يتم استهلاك
السلفة الروتشلدية ممتنعة لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على
الشروط المبرمة أو التى ستبرم بين الحكومة وبيت روتشلد .

ثانياً — بعد استهلاك الديون المسترهن لها من قبل رهنية بيت
روتشلد المبرمة فى ٢ و ٣ فبراير الماضى تكون هذه الاملاك خالصة
من كل نزاع وكل قضية وكل حق من أى نوع كان ما خلا الحقوق
المقررة للمكتتبين بالسلفة لتكون مخصصة على الوجه الحصرى بضمانة
فائدة السلفة المذكورة واستهلاكها .

ثالثاً — لتأكيد أن القدر الباقى من السلفة الروتشلدية يتصرف

بجملته (وعلى وجه التخصيص) في تسوية الدين السائر المصرى
فالحكومة المصرية تتنازل من الآن خزينة الدين العمومى عن كل
حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السافة على الشروط المبرمة بينها
وبين بيت روتشلد. وبناء على ذلك ينبغى لبيت روتشلد أن يقبلوا ما
تعطى لهم تلك الخزينة من الوصولات في مقابلة ما يؤدون اليها من
المال وفاء لميثاقهم. وأما خزينة الدين فتحفظ تلك المقادير امانة لكي لا
تصرف الا على حسب ما تشير اليه لجنة التصفية التى ستشكل باتفاق
دولى. فان لم تشكل هذه اللجنة فينبغى لهم أن يأخذوا في هذا الأمر
بتعامياتنا المبنية على موافقة الدول.

رابعاً - ان حقوق الدائنين المسترهنيين من قبل ٢ و ٣ فبراير أى
من قبل رهنية روتشلد تكون محفوظة مرعية.

خامساً - ان وزير مالىتنا مكلف بانفاذ أمرنا هذا.

كتب في سراى عابدين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ التوقيع محمد توفيق
الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية

رياض

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٠ دفع بيت روتشلد الى بنك
لوندرد مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيهه ليكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء
الدين السائر.

وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة خاصة
بالنظر فى مبادئ أعمال التصفية. ومرجع هذه اللجنة ينحصر فى ناظر
المالية وكاتب الأسرار الثانى فى النظارة المشار اليها. ولما قدم المفتشان

العموميان الى مصر نظماً لأئحة لتسوية الدين المنظم هذا ملخصها : —
 بعد أن تفاوض المفتشان في أشغالهما مع نظارة المالية فيما يختص
 بتنظيم لأئحة مختصرة على تسوية الديون المنظمة فأنها المهمة المقدمة في
 العناية بها . وأظهر ان الناس مشغلة بمسائل المالية المحصرية في مدة
 الاربع سنوات الاخيرة . وتكلما في صعوبة معرفة حقيقة الأيراد في
 البلاد المصرية وصعوبة سير الحكومة في طرق لا تؤدي الى الاصلاح
 ناسبين ذلك الى عدم الثقة بالحكومة السالفة لما كانت ترتكبه من
 سوء الادارة . ثم قال ان الظروف الحاضرة تقرب اليهما الوصول
 الى حل مشاكلنا العسيرة حلاً نهائياً لما يعتقدان من حسن مقاصد
 الخديو وعلاوهمته وطيب سريرته . وانه من الواجب اتخاذ الوسائل
 الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالى وأرباب الدين معا واستبدال
 الاستبداد في التحصيل بأحكام عادلة وطريق مستقيم ليعلم الاهالى ما
 يجب عليهم من الرسوم قدرأ وميقاتاً بحيث يكون كل واحد منهم
 عالماً بما للحكومة عليه وفي أي وقت تطلبه ليستعد لدفعه ويأمن غائلة
 التحصيل القديم التي كانت تلزمه بغرامات كثيرة وطلبات وفيرة بغير
 حق . ثم أثنيا على الوزارة لحسن استعدادها مع الجنب الخديو
 لقبول مشورتهما واتباع ما يقدمانه من الخدمة . ويرجوان أن يصلا في
 وقت قريب الى حد يجعل سير الادارة على قانون نظامي وأحكام عادلة
 ان لم يفاجئهما تغيير عمومي في الهيئة الحاضرة يعوقهما عن السير الذي
 يقصدانه لسلامة البلاد وانقاذها مما هي فيه . وأوضحاعلة عدم اعتراف
 مجالس الحقانية بالاوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق بالمالية

وان ذلك ناشىء عن فقدها لمساعدة الدول وتصديقها عليه . فتولدت من عدم الاعتماد هذه المشاكل والارتباكات التى نحن بصدد حلها . ثم قالوا ان المخبرات جارية فى شأن تشكيل لجنة التصفية لمساعدتهما على حل المشاكل . وان الحكومة المصرية اعتمدت على حسن مقاصدهما فاتبعت مشورتهما وقررت أنه اذا لم يتم تشكيل اللجنة المذكورة فانها تعرض على الدول قانونها الذى تشتغل به الآن وتبذل جهدها فيه حتى اذا قبلته الدول وأقرته قانوناً متبعاً نفذت أحكامه وقررت ما فيه على كل معترف به مصدق عليه راض بما حواه من الاحكام اذا لا يمكن التخلص من الحالة الراهنة الا بسن قانون للتصفية تصدق عليه الدول وتنفذه الحكومة المصرية تنفيذاً لا يعتريه مانع . وأظهرا أن لديهما الآن مما يهديهما الى معرفة حقيقة الواردات أكثر مما كان عند غيرهما مع اعترافهما بأن ما وقفنا عليه لا يهدي الى حصر قيمة جميع الواردات فان استقصاءها يحتاج الى اصلاح يكلف العامل فيه بزمان طويل وأمد بعيد . والزمن الحاضر لا يسمح باكثر من تدارك ما حل بالبلاد أو حاق بها من النوازل فهما يبذلان الجهد فى مشورتهما على الحكومة الآن بما تقدر أن تتعهد به لدائنيها .

ومن رأيهما أن تكون تسوية المسألة المالية دائمة لا مؤقتة كما كان فكرها قبل الآن خشية أن تعود الادارة الى ما يخل بهما وتسوء حالتها . وانه من الممكن أن يحدد حد نهائى كأن يؤخذ اقل ما يمكن أخذه فيجعل فائدة لا يقل عن مقدارها ولا يزيد هذا المقدار الا اذا

تحقق وثبت وجود زيادة في الواردات وعلى ذلك فإن الدائنين يحتملون بعض الخسائر.

أما تصفية الماضي فلا تخصص بما بقي من قرض الاملاك الموهوبة فقط بل يجب أن تخصص واردات أخرى ستمذكر في البرنامج الآتية . اذ من الواجب أن يفصل بين الماضي والآتى وأن يصدر القرار بأن جميع الديون المتقدمة على تاريخ قانون التصفية تستهلك بمقتضى أحكام القانون المذكور تفادياً من العود الى الماضي ولعدم تمكين أى انسان من أصحاب الدين من الحجز على الاملاك واقامة الحجة عليها الى غير ذلك مما يضاد حركة التصفية والاصلاح . ورأيا أن أول شئ يجب مراعاته في هذا القانون احترام التعهدات الممتازة الخصوصية طبقاً لما قرره لجنة التفتيش العليا .

ثم أخذنا ببيان حالة كل دين من الديون المنظمة مبتدئين بالموحد .
الدين الموحد

قالا . — إنه يستحيل فى الوقت الحاضر ان تلزم البلاد المصرية بتعهداتها لأرباب الدين المنظم . مستندين فى ذلك على الأدلة الواردة فى لائحة لجنة التفتيش العليا . ثم قالوا أن الخرج فى سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ زاد عن الدخل ٣٨٢٢٠٠٠ ر جنية انجائزى وان الذى نقص من أصل الدين المنظم زاد فى غيره . ولا يجب أن يقاس الايراد على ايراد هذا العام الخصب الجيد المحصول . فقد يأتى عام قحيل مثل عام سنة ١٨٧٨ لابقى ايراده ببعض المطلوب فضلاً عن أن ادارة المالية فى ارتباك عظيم قدره حتى أصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخصب

بسنة الجذب . واذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصة فكذلك لا يمكنها أن تتكفل على المتأخرات من الرسوم والضرائب فأنها غير معروفة عندها بل هي مجهولة جهة ومقداراً . ثم بينا المقادير المتأخرة من السكوبونات المستحقة كما يأتي :

جنيه	
٢٨٠.٨٠٠	متأخر كوبونات من أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة
٥٦١.٣٥٠	» » » » » » مايو سنة ١٨٧٩ » » » » » »
٨٤١.٧٨٢	» » » » » » نوفمبر سنة ١٨٧٩ ١/٢ استهلاك و واحد فائدة في المائة
<u>١.٦٨٣.٩٣٢</u>	

وصرحا بأنهما لا يريدان أن تدفع هذه المتأخرات لأرباب الدين فان المبالغ الوحيدة التي كانت مخصصة لذلك هي ما يبقى من قرض الأملاك الذي لم يدفع للخزينة المصرية الى الآن . على أن هذه المبالغ غير جاهزة فقد أخذ منها ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه اسداد كوبون الموحد في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٨ والذي يبقى منه يخصص لوفاء الدين غير المنظم طبقاً لما جاء في الأمر الخديو المصدق عليه من الدول . ثم بينا أن لجنة التفتيش العليا عينت في لائحتها الثانية مقدار فائدة الموحد تعيننا مؤقتاً وجعلته خمسة في المائة . وهما لا يريدان أن الحكومة تتعهد بدفع ٥ في المائة . بل تتعهد بأربعة . ولا تقلل عنها . فان زاد الايراد وزع حتى تبلغ الفائدة خمسة في المائة ولا زيادة فوقها . فان زاد الايراد بعد ذلك تشتري بالزيادة أوراق الموحد وتستهلك .

وهكذا كلما حصلت زيادة في الايراد العمومي يؤخذ نصفها لمصالح الحكومة والبلاد . والنصف الثاني لاستهلاك الدين . واذا تعهدت

الحكومة بدفع أربعة في المائة وقامت بها بلا تأخير كان ذلك أفضل من تعهدها بخمسة أو ستة في المائة مع عجزها عن القيام بتعهدها.

ومن رأيهما أن تكون تسوية دين سنديكاتو باريس مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التي نظمتها لجنة التفتيش العليا . وذلك أن تسترجع الحكومة ما عند السنديكاتو من أوراق الموحد البالغ قيمتها ٤٦٠٠٠٠٠٠٠ وتعوّض بأوراق خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين .

وهذه الصورة تعود بفائدة على أصحاب الدين الموحد لأنها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم أن يطرح السنديكاتو ما لديه من أوراق الموحد فينشأ عن ذلك هبوط في السعر فإن أوراقه ذات مبالغ جسيمة.

الدين الممتاز

بعد أن أجالا الفكر في البحث فيما يتعلق بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً واقامة الادلة والبراهين على تنفيذ اعتراضات من يعترض على عدم تنزيل فائدته الى درجة الموحد . رأيا أن يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه بفائدة خمسة في المائة كما رأيت ذلك لجنة التفتيش العليا في لائحته الثانية .

القروض القريبة الآجال

بعد أن نظرا في هذه القروض أوضحا أن المقابلة كانت مخصصة لوفاء الديون واستهلاكها وكان في رأى لجنة التفتيش العليا أن تنزل فائدة هذه القروض اثنين في المائة . وأن تؤجل استهلاكها الى ما بعد

أربع سنوات من الزمن المعين . ومارأت ذلك الا اعتمادا على ماتصويرته
من أن أرباب هذه القروض يفضلون بقاء أوراقهم مفروزة عن أوراق
الدين الموحد . أما الآن وقد ألغيت المقابلة فلا سبيل الى بقاء هذه
القروض على حالها . بل لا بد من العدول عنه الى ما يريانه وهو ان
تحول هذه القروض الى الدين الموحد بحيث يمكن أن يبيع أصحابها
أوراقهم (بعد تحويلها الى الموحد) فيتم لهم استهلاك دينهم دون أن
يلحقهم ضرر . واذا تم هذا يزيد الدين الموحد نحو ٢٠٥٦٠٠٠ جنيه
(قيمة القروض القريبة الآجال) غير أن هذه الزيادة لا تحتسب فان
المبالغ المودعة عند السنديكاتو تبلغ ٦٠٠٠٠٠ رء وستنزل من الدين
الموحد فلا خوف اذا من زيادة مقادير هذا الدين .

ثم عطفنا على البرنامج العمومي وقالنا ان لجنة التفتيش العليا حددت
دخل الحكومة الى ٠٦٧٠٠٠ رء جنيهه والنفقات الى ٣٤٨٨٠٠٠ رء جنيهه
ولكن كان تحديد هذا مؤقتا الى ان يوضح لها صحة الدخل والخرج .
وقد جعلت هذا التعديل على سنة ١٨٧٧ . اما هما فيؤملان حصول
زيادة في البرنامج تخصص للدين غير المنظم واسهم خليج السويس الخ
اذا تقرر الدين المنظم على ما جاء في لائحته هذه . ويريان ان الأوفق
تنظيم البرنامج على صورة يكون الدخل فيها زائدا عن الخرج حتى اذا
صدق الأمل وتم الامر على حال توجب الزيادة بالفعل فانهما يخصصان
منها جانباً لأرباب الدين .

ومن رأيها ان تكون هذه التسوية إجبارية يقبلها الجميع . غير
أنهما يعترفان بوجوب اطلاع اصحاب الديون على هذه التسوية ليعينوا

أفكارهم فيها . وفي نشر هذه اللائحة ما يوقفهم على ماستجريه الحكومة بشأنهم . كذلك يريان ان يؤخذ رأى الوكلاء الشرعيين النائبين عن اصحاب الديون في هذا الأمر . ولقد عرفوا بما تقدم ضرورة تكبدهم خسائر جسيمة (كما جاء في لائحة التفتيش العليا الثانية) والضرورة المذكورة (أى تكبدهم خسائر جسيمة) تعود عليهم بالفائدة لعدة اسباب أهمها اثنان : الأول ان التجربة اظهرت لنا ان الخسائر الناشئة عن تسوية اية مسألة مالية في الماضي كان سببها اتساع الأمل في حسن المستقبل . ومن الحزم ان لا نعود الى الماضي كي لا تقع فيه . ولا تتخلص من العود اليه الا بتحديد مقادير الديون بحيث يمكن القيام بها . فأن زاد الأيراد عنها كان مكسباً لأرباب الديون والحكومة معاً . والثانى ان تحسين الادارة وانتظام سيرها وحسن مقاصد ارباب الحل والعقد اعظم ضماناً لأصحاب الدين . ولهذا يؤمل ان اصحاب الدين يلبون الحكومة مراعاة لها ولا ميرها ووزرائها ولذات مصالحهم ايضاً . اذ أن ذلك عين ما تقتضيه العدالة .

وفي الختام يتعهد المفتشان بتحمل التبعة والمسؤولية بشرط أن تقوم حكومة الجنب الخديو بالتعهدات اللازمة .

ثم يبديان شكرهما اذا صدق الجنب العالى على ما عرضاه مما هو في آمالهما من واجبات الإصلاح وطرق التخاض مما حملته الحكومة من المشاكل والورطات .

ولما دفعاهما الى الخديو صدق عليها وأجابهما بالرسالة الآتية

المؤرخة في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ وهى : —

حضرة المفتشين العموميين .

اطلعت على لائحته المنطوية على تسوية المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة القونصوليد ورأيت قبل اعطاء الجواب ان اقف على مجمل البرنامج المعنى بتنظيمه . ولدي اطلاعي عليه وقد كمل منه أهم ما يتضمنه رأيت انه يمكن لحكومي ان تقبل ما ارتأيت في حل المسألة المالية وتتعهد لا سيما بما يأتي : —

أولاً — بقاء فائدة الدين الممتاز على خمسة في المائة

ثانياً — تعيين أربعة في المائة على الأقل للدين الموحد ولكن يشترط في القيام بهذه التعهدات أولاً أن يعين فاصل بين المستقبل والماضي بحيث لا يتجاوز الماضي تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وتكون تسوية اموره متعلقة بقانون التصفية الذي يجب تنظيمه ويستمر العمل على مقتضاه بحيث لا تكون الحكومة مسئولة في أي وجه كان عن أي شيء كان يتقدم تاريخه اليوم الاول من يناير سنة ١٨٨٠ فانه يستحيل على الحكومة ان تكفل صحة برنامجها وتضمن حسن سير ادارتها بدون ذلك .

ثالثاً — ان تحول القروض القرية الآجال الى الدين الموحد .

رابعاً — ان تحصل تسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السنديكاتو

الكبير في باريس .

واني على يقين من ان تسوية اية تسوية كانت في المالية ونجاحها يتوقف على انتظام سير الإدارة ولا شك انه قد امكن لكما من يوم حضوركما ان تقفا على اجتهدى واجتهاد وزارتي بأدخال الترتيب

والأنتظام في الادارة مراعاة لمصلحة الدائنين كما تقتضيه العدالة ورغبة في ان تتمتع الامة المفوض امرها الى بحالة حسنة وعيشة راضية قياماً بما اعده من واجبات المقدسة . وان يننى وبين وزارتي موافقة تامة ومبادئنا واحدة وغايتنا واحدة فهم يرضون بتحمل التبعة عنها .

ومن المعلوم ان الأصلح الذي تحتاج اليه البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من الزمان . ولكنى بمعونة الله ومشورة وزرائى ومشورتكم التى اعتنى دائماً بها أرجو ان نبلغ الغاية العمومية التى نجد جميعنا وراءها وتفضلوا بقبول احترامى
التوقيع محمد توفيق

وقد قرر مجلس الوزراء برنامج الدخل والخرج غير متضمن مايلزم للديون المنظمة وغير المنظمة وهذا بيانه : —

الدخل : ٦٢٢٠٦١٠٥٨ جنيهها مصرياً والخرج : ٤٨٦٠٨١٦٨١ جنيهها لخراج مصر و ٤٤٤٠١٦٤٣ جنيهها لنفقات الحكومة فيكون الباقي ٣٠٠٣٢٣٤ رخصاً لوفاء الديون .

وفي ٥ فبراير سنة ١٨٨٠ جاء فى تلغراف من لوندرة انه قد قرر الراي على تشكيل لجنة اولية للتصفية يكون رئيسها المستر ديفرس ولسون . وفى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ وقع الخديو على الأمر الصادر بتشكيل لجنة التصفية المذكورة قال ما يأتى : —

بناء على ما فى لائحة لجنة التفتيش العليا الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ونظراً لما قضى به الدكر يتو الصادر بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ من تأجيل استحقاقات ديون الحكومة المصرية مع تخفيض

فوائدها . وصرح به من وجوب مباشرة عميلة مالية تنظم بها الديون المصرية . ونظراً لما اعترفت به لجنة التفتيش العليا في لائحتها الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٧٨٩ من عدم التممكن في الوقت الحاضر من تأدية جميع استحقاقات الديون المنظمة على انواعها . ومن تصفية الديون غير المنظمة عاجلاً بكاملها . ونظراً لما اعترفت به تلك اللجنة ايضاً من وجوب جعل قانون التصفية العتيدة نافذاً على جميع ارباب الدين ومرعياً على هذه الصورة في المجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين مدائني الحكومة بطريقة عادلة . وبناء على تصريح المانيا واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا بموافقتهم من الآن على القانون الذي ستنظمه اللجنة التي ستشكل بمقتضى هذا الأمر وتعهدهن بابلاغ هذا القانون الى الدول الأخرى الموافقة على تشكيل المجالس المختلطة في مصر وتكليفهن بالمصادقة عليه . واعتماداً على موافقة مجلس نظارنا

نحكم

البند الأول - تشكل لجنة للتصفية وبعد أن تبحث هذه اللجنة في محل الحالة المالية وتنظر في الملاحظات التي يقدمها من يهمهم هذا الأمر تنظم بالأستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا وبدون تغيير شيء في شروط قرض الأملاك الموهوبة لأئحة قانون يحدد علائق الحكومة والدائرتين السنية والخاصة مع ارباب الدين . والشروط والصفة التي بمقتضاها تتم تصفية الدين غير المنظم .

البند الثاني - تعين هذه اللجنة الواردات التي يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن هذا بعد أن تراعى ضرورة اعطاء

الحكومة حقها في المقادير التي لا بد منها لا تنظيم سير أدارتها ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجلس النظار والمفتشين. ولأجل هذا يعطى لها علم ببرنامج السنة التي تباشر فيها عملها وبرنامج السنين السالفة الذي تحتاج اليه لتقف على حقيقة احتياجات الخزينة المصرية .

البند الثالث — على المفتشين العموميين أن يقدموا للجنة ما يطلبه من المطالبات والأيضاحات اللازمة لها لترشدها في تميم وظيفتها. وعلى اللجنة أن ترفع اليها وإلى نظارنا بواسطة المفتشين ملاحظاتها التي يجب عليها أن تبلغها إلى الحكومة .

البند الرابع — يحق للجنة أن تراقب بالاتفاق مع المفتشين العموميين تنفيذ ما تقررده . ولأجل هذا يمكن اطالة مدتها بعد صدور أمر التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة اشهر . وعند حلول هذا الاجل تكون اللجنة منحلة في أية حالة كانت .

البند الخامس — القانون الذي تنظمه اللجنة يجب أن يكون عليه تصديقنا ويعهد نشره اليها وحينئذ يكون هذا القانون نافذا اجبارياً ولا يستطيع الاستئناف عليه بالرغم عما في قانون تشكيل المحاكم القضائية ونظامات المجالس المختلطة .

البند السادس — تسمية هذه اللجنة تكون بمقتضى أمر. وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وانجلترا ووكيل واحد من دول المانيا وأستراليا وإيطاليا . وللدول أن تعين وكلاءها . اما الحكومة المصرية فتستنيب عنها مندوبا فيها .

البند السابع — تعيين النفقات اللازمة لأعمال هذه اللجنة يكون

بمعرفتنا وفقاً للآلية التي يرفعها اليها بهذا الصدد رئيس اللجنة المذكورة.

البند الثامن — كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعلق بنظاراته من هذا الذكر يتو. اه

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر ذكر يتو مشتملاً على: أسماء أعضاء هذه اللجنة وهذه صورته:

بناء على امرنا الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل لجنة التصفية

نحكم

البند الاول — أعضاء لجنة التصفية هم: السير ريفرس ولسن. (رئيس) والمسيو بارافللى. وبليك دى بوغاس. وكولفن. ودى كريم. وايرون دي رول. ودى ترسكو. وينوب عن الحكومة المصرية في هذه اللجنة مندوبها حضرة بطرس بك غالى.

البند الثانى — تؤخذ قرارات لجنة التصفية بأكثرية الآراء. اه وهذه صورة الأشعار الموقع عليه من قناصل جنرالية المانيا واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا متعلقاً بهذه اللجنة: —

بناء على أنه بمقتضى ذكر يتو صادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ قد تشكلت لجنة خصوصية للتفتيش والبحث في حالة المالية المصرية وجميع المبادئ اللازمة لتسوية عمومية. وبمقتضى ذكر يتو جديد (مرفوق باشعارنا هذا) عزم الجناب الخديو على تشكيل لجنة للتصفية النهائية مؤلفة من أعضاء الماني ونمساوى وفرنساويين وانجليزيين وايطالى.

اتفقت حكومة المانيا وأوستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا على

قبول الذكر يتو المذکور وهی تتعهد بناء على ما تقدم أن تقبل بنفوذ
أى قرار تصدره لجنة التصفية المشكلة بمقتضى الذكر يتو المذکور متعلقا
بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السنية والخاصة بصفة
مقطوع بها وغير مبيحة للاستئناف عليه .

وتقبل أيضاً أن تجعل مجالس الريفورم تعرف قرارات اللجنة
المشكلة بمقتضى هذا الذكر يتو كأنها قانون نافذ وذلك عقب أن تنشرها
حكومة الجناح العالی رسمياً . وتتعهد أيضاً أنها بالاشتراك بينها تعرض
هذا الاشعار على الدول التى شاركت فى انشاء المجالس المختلطة فى مصر
وتكلفتها قبوله والرضى به .

فالموقعون فى ذيله (أسماء قناصل جنرالالية ألمانيا وأوستريا وفرنسا
وبريطانيا وإيطاليا) يصرحون فى هذا الاشعار اعتمادا على مآلديهم من
التفويض فى ذلك ان حكوماتهم تتعهد متكفلة بانفاذ ما تقدم بيانه .
وهم بناء على ذلك يوقعون باختتامهم الرسمية على هذا الاشعار .

وكتب (فى خمس نسخ أصلية)

فى مصر فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

التوقيع - سومار - شفر - دى رنك - ادوار ومالت - دى مارتينو .
وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ تبين انه قد ذلت الصعوبات الأخيرة
فى مسألة قرض الأملاك الموهوبة وأمضت الحكومة فى ٤ من الشهر
المذكور مع الميسولوران وكيل بيت روتشلد تسوية تقضى بتأدية
الضرائب . وتعين كيفية الاستهلاك . وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية
بقية السلفة الى صندوق الدين فى مدة ٤٨ ساعة .

وفي ٦ أبريل سنة ١٨٨٠ أدى بيت روتشلد في لوندرد بقية السلفة
بأكملها فكان أداؤها بعد سنة من استحقاقها أى من أبريل سنة ١٨٧٩
الى أبريل سنة ١٨٨٠

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ وصل الى الاسكندرية المستر ريفرس
ولسون رئيس لجنة التصفية وبمعيته كاتب سره ثم توجه الى المحروسة
فى اليوم الثانى.

وفي ١٧ منه عقدت لجنة التصفية جاسة تمهيدية تحت رئاسة ولسون
للنظر فى شؤونها الداخلية ثم أصدرت الاعلان الآتى الى مدائنى
الحكومة المصرية والدائرة السنية والخاصة وهو : —

ان لجنة التصفية التى تقررت بمقتضى دكرى مؤرخ فى ٣١ مارس
سنة ١٨٨٠ يجب عليها بمقتضى ذلك الدكرى أن تسمع ملحوظات اولى
الشأن فعلى هذا تعان لمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة
الخاصة انها مستعدة لقبول ما يصير تبليغه اليها من طرفهم لغاية يوم ٢٠
مايو وبعد مضى هذا الميعاد يكون لها الحق برفض ما يتقدم اليها من
التبليغات. فلا جل فهو اعمال التصفية فى أقرب وقت تطلب اللجنة من
الدائنين أن يقدموا ملحوظاتهم بالكتابة وان كافة المدائنين الذين لهم
مصلحة واحدة ودينهم واحد يجتمعون سوياً بحسب الامكان ويقدمون
ملحوظات عمومية عن جميعهم . اما من يريد ابداء ملحوظاته شفاهاً
فعليه أن يقدم لقلم كتاب اللجنة خطاباً مشتملاً على موضوع تلك
الملحوظات بالاختصار . كي ينظر فيه ويصير اخباره فيما بعد باليود
والساعة اللذين يمكن سماع أقواله فيهما اذا اقتضى الحال . ورأت أن

تبحث باديء بدء في دخل الحكومة وخرجها قبل أن تنظر في أي عمل كان سوي ذلك. فانقسمت فرقتين. فرقة تنظر في موارد الدخل وهي مؤلفة من الاعضاء بارافيللى وابرون دى رول وترسكو. وفرقة تبحث في مصادر الخرج وهي مؤلفة من الاعضاء دى بوغاسر، وكولفن وكريمير. وقد ظهر للفرقة الاولى أن رسوم الملح والدخان والتبناك غير مطابقة لما ورد في البرنامج وان الرسوم غير المقررة لا تخلو عن نقص طفيف في برنامج المفبشين. وتراعي للفرقة الثانية أن المبلغ الاحتياطي المذكور في البرنامج وقدره ١٥٠٠٠٠٠ جنيه لا يكفي لسد ما يطرأ مستلزماً لنفقات غير مذكورة في البرنامج كقلم التفتيش الذى تشكل للتفتيش في المديریات وتجريدة هرر وزيلع وبعض الأشغال العمومية لفتح الشوارع وحفر الترع والتحفظ من الطغيان النيل وغير ذلك : اهـ

وفي ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٠ نشرت لجنة التصفية الاعلان الآتى موجهاً للمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنمية والدائرة الخاصة قالت :-
لأجل وقاية الحكومة من أقامت دعاوى عليها باسترجاع حق ما بعد فوات الوقت أى بعد توزيع النقود المخصصة للتصفية تعلن اللجنة للمدائنين انه ربما يقتضى الحال لوضع شرط بلائحة التصفية يقضي بعد نشرها بمنع اقامة دعوى على الحكومة أو على احد المدائنين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائنين ان يجرؤا المقتضى لطلب حقوقهم واظهارها قبل فوات الوقت . اهـ
وقد جرت المخابرة بين المفتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره

من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ١٨٨٠
وهذا ملخصها : —

كتب المفتشان بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٠ الى لجنة التصفية انه
لم يتيسر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب
استحقاق غرة مايو الآتى ولا يمكن للحكومة ان تؤدى فائدة هذا
الاستحقاق (من الموحد) على حساب اكثر من ٤٪ فى المائة فرأت
ان توجد لصندوق الدين ما يستند اليه فى عدم اعطاء ما يشعر ببقية
المقدار الذي لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم ان المجالس المختاطة لا تقبل
اعتبار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذا مستعدة لأصدار
ذكر يتو يحدد مقدار الفائدة الى ٤٪ فى المائة وترجو اللجنة ان تخبرها
عما اذا كان ثم مانع لنشر هذا الامر : فاجابت اللجنة بتاريخ ٢٥ من الشهر
المذكور انه اذا رأت الحكومة ان تصدر مثل هذا الأمر مؤقتاً فمن
رأى اللجنة ان الحكومة عينها تكون مسؤولة عما عساه ان يطرأ فى هذا
الخصوص . أما اللجنة فتقتصر على أخذ الاحتياطات الكاملة فى شأن
ما يتعلق بحقوقها المعطاة لها بمقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٣١ مارس
وهى ان تتم تسوية العلائق بين الحكومة وارباب دينها .
فصدر على اثر ذلك امر خديو مآله : —

انه بناء على ما عرضه ناظر المالية بموافقة مجلس النظار وبالنظر الى
المخابرات التى جرت بين المفتشين العموميين ولجنة التصفية . أمر ان
يؤدى كوبون الدين الموحد (استحقاق غرة مايو سنة ١٨٨٠) على
تعديل مقدار الفائدة السنوية بأربعة فى المائة على رأس ماله المسمى ..

وقد أعلن ناظر المالية هذا الامر لوكلاء صندوق الدين فأجاب
الوكلاء الموما اليهم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠ بما يخصه : —

بناء على ما نعلم من أن تحديد مقدار الفائدة للدين العمومي منوط
بلجنة التصفية التي وحدها يحق لها أن تقرر مقدار الفائدة عن الكوبون
المستحق في ١٠ مايو . وبناء على أن ما قرره الحكومة الآن في هذا
الشأن ليس الا مؤقتاً . ونظراً لكون دخل صندوق الدين من الواردات
المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٩ ابريل الا ١٦٧٤٠٠٨٦٦
جنيهاً فهي لا تكفي لتسديد الكوبون الا اذا كانت الفائدة على حساب
٤ في المائة مضافاً اليها الاستهلاك بالسحب وقدره ٤٥٦٠٠٠ جنية . وبما
أن المفتشين العموميين أكدوا في خطابهما الصادر بتاريخ ٢٤ ابريل الى
لجنة التصفية أنه يستحيل على الحكومة أن تؤدي زيادة على ذلك
المقدار : أقتضى أن تتخذ التدابير اللازمة لتأدية كوبون غرة مايو على
حساب ٤ في المائة معلنين للعموم أنه لا يعطى لاحد علم خبر (أى
شهادة) ببيان المبالغ التي دفعت وأن نستبق لنفسنا بصفة كوننا وكلاء
صندوق الدين العمومي اعتماد القرار الذي ستصدره لجنة التصفية في
هذا الشأن .

وهذه هي المسائل التي عرضها المفتشان على لجنة التصفية للاظهار : —

مسألة الدين الممتاز

» » الموحد

» » التعيينات

مسألة متأخرات كوبونات الموحد

« ٢١ القروض القريبية الآجال

مع بيان اجمالي الدين غير المنظم يتضمن قيمة الاملاك التي تخص الحكومة وبيعها غير ممنوع. وقيمة البونات التي تخص الحكومة عند استخلاصها رهون بعد دفع المبالغ المطلوبة. ويتضمن قيمة الفوائد التي تلاحق الديون غير المحكوم بها بخلاصات من المجالس. وقيمة الدين السائر والدين الحال ومرتبات البرنس حلیم باشا وغيرها. ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة وديوناً متنوعة كدين كيورك وجرافيلد ويا بونو وغيرهم. وقد أخذت هذه اللجنة في النظر والبحث في تقرير أملاك الحكومة الحرة أي غير المرهونة بعد أن فرغت من النظر في البرنامج الآتي بيانه :-

تقدر دخل البلاد المصرية ٦٢٢ر٥٦١ر٨ جنيهاً مصرياً ينزل منها ٥٩٩ر٨٦٣ جنيهاً قيمة الكوبونات الممتازة. ثم كوبات الموحد بعد اشماله (أي اشمال الدخل) على القروض القريبية الآجال ٥٣٧ر٣٠٨ر٢ جنيهاً وعلى أسهم خليج السويس ٨٥٨ر١٩٣ر١ والدائرة الخاصة ٣٤٠ر٠٠٠ جنيهه وترعة الاسماعيلية ١٤٠ر٠٠٠

قال : وللدين السائر ٥٩٨ر٣٢٤ر٣ جنيهاً وللنفقات السنوية ٣٠ر١٧٣ر٤ جنيهه وجملة ذلك ٦٢٢ر٩١١ر٧ جنيهاً فيبقى من الدخل ٦٥٠ر٠٠٠ جنيهه يؤخذ منها للمقابلة ٢٤٠ر٠٠٠ جنيهه ولاستهلاك الموحد على حساب ١/٢ في المائة ١٦٠ر٠٠٠ جنيهه فيبقى ٢٥٠ر٠٠٠ جنيهه تكون هي المبلغ الاحتياطي.

أما الدين السائر فجملة مبالغه ٤٧٦ر٤٦١ر٧ جنيتها يوجد لقائمها مبلغ
٦١٧ر٣٨١ر٢ جنيتها ببقية سلفة روتشلد و ٣٠ر٠٠٠ جننيه فائدة هذا المبلغ.
والمتمحصل الزائد في الخزينة وغير مخصوص لدين من الديون العمومية
٣٥٦ر١٦٤ جنيتها ودخل المقابلة في حالة الغائها ٢٠ر٧٦٣ جنيتها والفائض
عن الموحد ١٠٠ر٠٠٠ جننيه وثمن أراضي الحكومة التي لا تزال حرة
٦٠٦ر٦٣٠ جنيتها وقيمة أوراق البون الموجودة عند الحكومة ٣٣ر٥٣٣
جنيتها جملة ذلك ٩٧٥ر١١٧ر٣ جنيتها فيمبقي من الديون السائرة مبلغ
٥٠١ر٢٨٠ر٤ جننيه وهو نحو النصف يعطى به أوراق جديدة على الدين
الممتاز وهكذا يتم تنظيم الدين السائر .

وفي ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر بتعيين المستر كولفن مفتشاً
عمومياً بدلاً من المستر بارنج الذي دعى الى لوندرة ليتقلد رئاسة مالية
الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقاءه في لجنة التصفية .

ولما قدمت لجنة التصفية للخديو لأثقة قانونها تلا الماسيو ريفرس
ولسون الخطبة الآتية ترجمتها : —

نرجو من مقامكم السامي أن تسمحوالى بأن أقدم لأيدى دولتكم
الخدوية لأئحة القانون الذى كلفنا بتحضيره طبقاً للذكرىتو المؤرخ فى
٣١ مارس الماضى وأن أبدي باسم لجنة التصفية ما نتمناه من أن تسوية
حالة مالية مصر تحقق الغرض الذى شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول
الفخيمة عند تشكيل هذه اللجنة. وقد كانت مأموريتنا مشوبة بالصعوبة
الأننا قد ألهمنا فيها الرغبة الصادقة فى التوفيق بين المزايا المتعددة
المتكون منها بدون مراعاة الخواطر مطلقاً. هذا ولم ننس أن ثروة مصر

هي أقوى تأمين لمدائنيها ولذا لم نتوقف مطلقاً أن نجعل إيرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية اللازمة لسير مصالحها الإدارية بقدر المبالغ التي رأت فيها دولتكم الكفاية .

ومع ذلك فقد أمكننا أن نقلل بطريقة محسوسة جانباً من الخسائر التي كان يخشى من أنها تفرض على المدائنين وأن تقدم تأمينات أكيدة لنأدية الديون بكيفية منتظمة وأن نتخذ تدابير قوية لاستهلاك تلك الديون ونعد أنفسنا من السعداء حيث اشتركننا في هذا الأمر الذي يكون له موقع عظيم في تاريخ مصر . وحيث أن حضرتم الخديوية ومستشاريها مجبولون على حب الوطن واحترام التعهدات والمواثيق ومتنورون بتجارب الماضي فلنا ثقة ثابتة أن تبقوا مالية مصر واعتبارها في حالة تحفظ لدولتكم الخديوية امتنان أهالي القطر المصري ومحبة الملل الأجنبية وميلها إليكم .

فأجابه الخديو على ذلك بما يأتي : -

أنه بأستلام من جنابكم لألحة القانون الذي حضرتم لتقديمه لي أريد قبل كل شيء أن أشكر للجنة ما أجرته من الاعتناء والدقة في شأن هذا الأمر المهم . ومن البين أن المأمورية التي أحييت على هذه اللجنة كانت مشتبكة بأطراف الصعوبات لما أن الغرض منها تسوية منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها . فبالنظر إلى تلك الصعوبات وإلى شأن تلك المنافع قبلت حكومتى أن تساعدكم واثقة بأن حضراتكم تبذلون همكم في سبيل إيجاد طريقة لوصولنا جميعاً إلى الغرض المقصود

وذلك اتباعاً لافكار حكوماتكم الصائبة على الدوام . واني متيقن اننا سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التي اتمتموها الآن بدون مراعاة خواطر . وصدقنا عليها بتمامها .

فالذي يجب علينا من الآن فصاعداً هو انجاز تلك الاعمال وتأكيدها ثمراتها وتناجها الخيرية . ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالاستقامة والصداقة كما قسم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الاستمرار . فكونوا واثقين بذلك ومعتقدين ان هذه الخدمة العالية التي اديتموها لقطرنا سيكون لها ذكر حسن عندنا كالذكر الذي سيبقى لأمتنا الحقيق من حكوماتكم التي اظهرت في هذه الحالة ميلها الأكيد اليها كما اظهرته في جميع الأحوال الصعبة التي كابدناها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة الى الآن .

وهذا نص قانون التصفية : —

قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية

نحمده فربو مصر

صار الاطلاع على الامرين الصادرين منا احدهما بتاريخ ٣١ مارس والثاني

بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

وبناء عليها عرض لنا من قوسارية دول المانيا مع الحجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا المعينين بامرنا . وبعد اخذ رأي مجلس نظار حكومتنا تأمر بما هو آت : —

الباب الاول

(الدين المنظم)

البند الاول — تسديدات الدين المنظم تكون في المستقبل بالشروط الآتية بعد : --

في الدين الممتاز

البند الثاني — صافي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره ... والكاملة اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الإيرادات المخصصة للدين الموحد . اما اذا ظهرت زيادة في الإيرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد .

البند الثالث — المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية وميناء الاسكندرية والمربوطة في الميزانية والمصرح بها بمقتضى قرارات خصوصية تصرف دون غيرها من إيرادات المصلحتين المذكورتين . ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدفع نقداً في حالة النقل يجب تسديدها في آخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية .

البند الرابع — المصاريف التي فوق العادة مثل ثمن اراضى او عقارات او انشاء خطوط جديدة . ومشتري الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشتري سكك حديدية سبق اعطاء رخصة بها او وضع خط ثان او انشاء ابنية جديدة مثل ارصفة او جسور او نحو ذلك تدفع من الإيرادات العمومية التي للحكومة . وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديري السكك الحديدية والميناء يتصدق عليه من مجلس النظار . فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلغراف والميناء في امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او غير العادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة رأى صندوق الدين ان تصرح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من إيراداتها .

البند الخامس — فائدة سندات الدين الممتاز تبقى مقررة باعتبار ٥ في المائة

على القيمة الاسمية . ويستمر دفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما في ١٥ أبريل والثاني في ١٥ أكتوبر - واستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع المائة مائة في مدة ٦٥ سنة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق القرعة مرة في كل ستة أشهر وتعمل القرعة بمعرفة مديري الصندوق في شهر يناير وشهر يوليو في جلسة عامة . وتسديد السندات التي تخرج بالقرعة يكون من تاريخ استحقاق الكوبون الثاني للقرعة .

البند السادس - ناظر المالية مأذون بأن يصدر مبلغ ٢٠٥٠٠٠ ر ٥ جنيه مصرى قيمة اسمية عبارة عن ٨٠٠٠٠٠ ٧٤٣ ر ٥ ليرة استرلينية سندات من سندات الدين الممتاز تستعمل فيما هو مبين في المادة ٦٨ وما بعده يكون اصدار السندات المذكورة أولاً فأولاً بحسب اللزوم وتحتسب عليها الفائدة من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات الاصلية من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك بدون أدنى فرق . وتدخل السندات الجديدة المذكورة في أول قرعة تحصل للاستهلاك عقيب صدورها .

البند السابع - بمجرد تصفية الديون المقتضى دفعها بسندات يتسلم لارباب الديون المذكورة في مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون سندات مؤقته لحاملها . والديون التي يصير تسويتها بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة . والسندات المؤقته المذكورة يجب استبدالها بسندات قطعية في مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون - وعلى ناظر ماليتنا أن يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية بدلا من السندات المؤقته التي لم يحصل تقديمها في هذا الميعاد ويضعها أمانة في صندوق الدين على ذمة مستحقيها

البند الثامن - السنوية اللازمة لتسديدات الدين الممتاز من فائدة واستهلاك مبلغ قدره ١٥٧٦٨ ر ١٥٧ ١٠٠ جنيهات مصرياً عبارة عن ٤٤٠ ر ١٨٧ ١٠٠ ليرة استرلينية .

« في الدين الموحد »

البند التاسع - الايرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد

وهي : —

أولاً — إيرادات الجمارك والعوائد الجارية تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في القطر بعد ان يخصم من تلك الإيرادات والعوائد قيمة مصاريف الادارة .

ثانياً — إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط من بعد ان يخصم منها ٧ في المائة على قيمة المتحصل في نظير مصاريف التحصيل والادارة ويدخل في إيرادات المديريات المذكورة جميع الاموال والرسوم بكل انواعها المقررة الآن والتي يصير ايجادها في المستقبل ما عدا ايراد الملح والدخان البلدى . اما ما بقى من المصالح التي كانت إيراداتها مخصصة ايضاً للدين المرحل بمقتضى الدكريتو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين .

البند العاشر — الفائدة السنوية التي تعطى لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤ .٪ في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ أول مايو سنة ١٨٨٠ وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما في أول مايو والثاني في أول نوفمبر .

البند الحادى عشر — تسديد الفائدة باعتبار ٤ .٪ في المائة يكون مضموناً بالإيرادات التي تخصصت في البند التاسع وان لم تكف فبالإيرادات العمومية التي للحكومة .

البند ١٢ — الإيرادات المخصصة للدين الموحد التي تتحصل من ابتداء ٢٦ أبريل لغاية يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط أول نوفمبر . وما يتحصل من الإيرادات المذكورة من تاريخ ١٢٦ أكتوبر يكون لسداد قسط أول مايو .

إذا كان في تاريخ ٢٥ أبريل أو في تاريخ ٢٥ أكتوبر ما تحصل من الإيرادات المذكورة غير كاف لتسديد الكوبون بواقع ٤ .٪ سنوياً فناظر المالية يدفع حالا المبلغ اللازم للتكملة بناء على طلب مديري صندوق الدين .

البند ١٣ — مع ما ذكر اذا زادت متحصلات الستة شهور الاولى عن قيمة القسط المقتضى دفعه فالزيادة تخصص لتكملة كوبون شهر نوفمبر قبل أن يطلب دفع شيء من طرف الحكومة . ثم ان المبالغ التي تدفع من طرف ناظر

المالية لتكملة كوبون اول مايو يجرى تسديدها له من الزيادات التي تظهر في متحصلات الستة شهور الاخيرة ان ظهرت .

ولهذا فلأجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكملة مبالغ الفائدة يعمل في ٢٦ أكتوبر من كل سنة حساب شامل لعملية القسطين معاً .

البند ١٤ - استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المشتري بالسعر الجارى . ويتعين للاستهلاك المذكور ما هو آت : -

أولاً : زيادات الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكوبون سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعتها الحكومة على مقتضى البند السابق .

ثانياً : جميع المبالغ في بنود ١٥ و ٢٢ و ٢٩ و ٩٥ من هذا القانون .
البند ١٥ - الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً لصندوق الدين بمقتضى نص البند الآتى من أصل الزيادات التي تظهر في الايرادات علاوة على المربوط لها في الميزانية يصير استعماله أيضاً في شراء سندات من سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاخلال باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالمادة ٧٠ .
وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور أمانة في صندوق الدين الى أن يتيسر لمديره بواسطة الايضاحات التي تتقدم لهم من نظارة المالية التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين « السائر واستهلاك الدين الموحد بطريق القرعة يكون مانحاً »

البند ١٦ - يعتبر زيادة في ايرادات المديريات والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما ربط في الميزانية وتحصل في المديريات والمصالح المذكورة علاوة على مبلغ ٨٨٨ر٨٩٧ر٤ جنيه مصرياً الذي تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه ويركو الاستانة وتسديد الديون الاخرى الملتزمة بالحكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من أصل ايراداتها العمومية . وهذه الديون هي فوائد أسهم قنال السويس المطلوبة للحكومة الانجليزية . و سنوية الدائرة الخاصة . و سنوية المقابلة . و زيادة الايرادات المذكورة تبقى حقاً للحكومة تتصرف فيها ما دامت لم تزد على مبلغ الزيادة التي تظهر في ايرادات المصالح والمديريات المخصصة للدين .

إذا كانت زيادة الإيرادات المخصصة للدين لا تصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين الموحد أعنى مبلغ ٢٨٣ر٠٠٠ جنيهه مصرى فما يلزم لتكاملة نصف في المائة يصير دفعه لصندوق الدين من فائض الزيادات في الإيرادات غير المخصصة للدين . فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شيء على سبيل التكاملة فكامل الزيادات في الإيرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة .

البند ١٧ - لا يحصل الاستهلاك الذى كان واجباً اجراؤه بطريق المشتري في استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأول مايو وأول نوفمبر سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي من الفوائد الذى لم يدفع في الثلاثة اقساط الاخيرة .

البند ١٨ - جميع البونات أو السندات التى كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها .

البند ١٩ - ناظر المالية مأذون بان يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ١ر٩٠٩ر٢٨٠ جنيهها مصرياً عبارة عن ١ر٩٥٨ر٢٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبين بالمادة - ٢٦ .

السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد محسبة عليها من أول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة اعلاه بدون ادنى فرق .

في احكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

البند ٢٠ - الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهبية في القطر المصرى وباريس ولوندره بدون حجز شيء منها. والدفعيات التى تحصل في باريس بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فرنكاً بدون تغيير .

البند ٢١ - لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٢٢ - سقوط حق المطالبة بعد مضى خمس سنوات وبعد مضى ١٥ سنة حسب المقرر في بندي ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدنى يسرى مفعوله من

جهة الخمسة سنوات على فوائد الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة الخمسة عشر سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة . واحتساب المدة التي يسقط حق المطالبة بعد مضيها يكون بحسب السنة الشمسية الافرنكية .

وقيمة الفوائد والسندات التي يسقط حق المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الموحد .

البند ٢٣ - الايرادات التي تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ .

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى وبدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت الآن في التخصيصات .

البند ٢٤ - جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء .

في السلفة القصيرة المواعيد

البند ٢٥ - قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذى كان يجب حصوله فى اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطى الستة اشهر من السلفتين الاخيرتين اللتين استحق دفعهما فى ٢٢ مايو و ٧ يوليو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٦ - يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ٨٠ / فى المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ٦٠ / فى المائة تحتسب عليها الفوائد من أول مايو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٧ - أرباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال على ما هو آت : -

أولاً - فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من أول ابريل سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة

سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلفة المذكورة .

ثانياً - الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون أقل من ١٢ ايرة استرلينية .

البند ٢٨ - يحصل استبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف . وقد تحد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المقتضى استبدالها . وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تتقدم من أربابها . والسندات الجديدة التي تعطى بدلا عن القديمة تحفظ أمانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها . والسندات القديمة يصير ابطاها وتسليمها لناظر المالية .

وعلى ناظر المالية اتخاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبونات واستهلاك الثلث سلفاً .

البند ٢٩ - سقوط المطالبة بعد مضي ٥ سنوات وبعد مضي ١٥ سنة المنوه عنه في الفقرتين الاوليين من بند ٢٢ يسرى مفعوله على كوبونات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ وقيمة الكوبونات التي استحققت والسندات التي خرجت في القرعة من وقت مبدأ هذه الساف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد .

في وظائف مأموري صندوق الدين

البند ٣٠ - صندوق الدين الذي صار ايجاده بالامر الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد . ويستعمل هذه النقود بالتطابق لأحكام هذا القانون .

البند ٣١ - المأمورون الكبار المناطون بالتخصيلات في المديريات والمصالح المخصصة ايراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين . ولا تبرأ ذمتهم الا بمخالصات تعطى من قومسيون الدين .

البند ٣٢ - المأمورون المذكورون في الاربع مديريات المخصصة للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل

نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة . والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ أبريل و١٢٥ أكتوبر من كل سنة .

البند ٣٣ - مصاحبة الجمارك ومصلحة السكة الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية تقدم للصندوق أيضاً كشوفات شهرية مبينة فيها الرسوم المقررة في السنة الجارية بما في ذلك من المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير . والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المنصرفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صار توريدها لصندوق الدين والباقي بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة من مصاحبة الجمارك في ٢٥ ابريل و٢٥ اكتوبر . ومن مصاحبة السكة الحديدية في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة .

البند ٣٤ - تعيين وعزل مستخدمى الصندوق وتسوية علاقاته مع عملائه تكون بمعرفة مديره .

البند ٣٥ - مصاريف مستخدمى الصندوق وادواته والقومسيونات والمرتببات التي تخصص لعملائه ومصاريف الكمبيو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجملة جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين الممتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة . ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار .

ونافذ المالية يعطى لصندوق الدين سلفة مستديمة بمنااسبة الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من أصل المصاريف المذكورة .

البند ٣٦ - على قومسيون الدين أن يعلن في كل سنة تقريراً عن اجرائاته ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة .

البند ٣٧ - لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة مهما كان نوعها الا

بموافقة رأى قومسيون الدين . ومع ذلك يجوز لناظر المالية أن يأخذ بحساب جار مبلغاً لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية .

البند ٣٨ — حيث أن قومسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن أرباب الدين العمومي فلهم أن يقيموا أمام المحاكم المختصة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالارادات المخصصة . وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٣٩ — جميع أحكام الأوامر الصادرة في ٢ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مرعية الاجراء .

الباب الثانى

فيما يتعلق بالدائرة السنية

البند ٤٠ — تكون ملكا للحكومة أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوعة بالكونتراتو الرقيم ٢ يوليو سنة ١٨٧٧ أو في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونتراتو .

البند ٤١ — وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحيز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلالا بمقتضيات الرهن العقارى المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

وايرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحيز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التى عقدتها الدائرة السنية لادارة أشغالها بعد عقد الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨ .

البند ٤٢ — الاثمان التى تنتج من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره .

البند ٤٣ — يدفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠ ر. ج. جنيه مصرى لسداد المبالغ التى دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشء

لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مترتبة على المخصصات الخديوية . وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والدائرة مطالبة الآخر بشيء بالكلية بخصوص الحقوق المتقدمة في سنة ١٨٨٠ . هذا ويخصم من مبلغ الاربعمائة وخمسين ألف جنيه مصرى المار ذكره جميع الاموال المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٤٤ — فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون في المائة على القيمة الاسمية ٤ منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالايرادات العمومية التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تكميلية .

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عند ما يزيد صافي ايرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المنوه عنه في المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة بواقع ٤ في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكميلية المذكورة ويكون اعطاؤها بتدرج مبلغ الزيادة لا غير . ودفع الفائدة المقررة يكون على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة . ودفعها لا يكون الا بمد تسليم الكوبونات .

أما الفائدة التكميلية فأنها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصل خصوصى ولا يعطى كسور فائدة أقل في ١/٤ في المائة .

البند ٤٥ — يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هو آت : —

أولاً — من مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه مصرى من المبلغ المذكور في المادة ٤٣ ثانياً — من زيادة صافي الايرادات على في المائة وذلك لحد القدر المبين في المادة ٤٨ وهذا المبلغ الاحتياطي يشتري به سندات من سندات الدائرة السنية أو من سلفة الاملاك الاميرية أو من الدين الممتاز أو من الدين الموحد . ويكون مخصص لتكملة الفائدة باعتبار ٤ في المائة في حالة عدم كفاية الايرادات لذلك . وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الادارة المقدار المقتضى رهنه أو بيعه من هذه السندات لتأدية القسط بأ كمله بعد ابقاء النقود اللازمة لسير المصلحة .

البند ٤٦ — اذا كانت ايرادات السنة الحسابية المضاف اليها المبلغ الاحتياطي غير كافية لتكملة هذه الفائدة فعلى الدائرة أن تتدارك بواسطة الاستقراض ما ينقص عن ذلك عند استحقاق كل قسط .

البند ٤٧ — في آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب ايراداتها ومصروفاتها. فان ظهر ان صافي الايرادات مع اضافة المبلغ الاحتياطي سواء صار صرفه في أثناء السنة أو كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا تكفي لتأدية ٤ في المائة على القيمة الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ أن تدفع للدائرة في مدة ١٥ يوماً قيمة الفرق .

ولا يجوز مطالبة الدائرة بشيء من أموال أطيانها الكائنة بالمديريات غير المرهونة ما لم تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة .

البند ٤٨ — الجزء الذي يبقى نقدياً في آخر السنة من صافي الايرادات بعد دفع الفوائد باعتبار ٥ ٪ وتكوين المبلغ الاحتياطي البالغ قدره ٣٥٠٠٠٠٠ ر. جفيه مصرى يصير استعماله في الاستهلاك .

البند ٤٩ — يكون الاستهلاك بشراء سندات مادام لم يتجاوز سعرها ٨٠ ٪ فاذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة والسداد باعتبار ٨٠ ٪ .

البند ٥٠ — تتشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومي ومجلس ادارة ومجلس أعلا .

البند ٥١ — تعيين الناظر العمومي يكون بأمرنا ويكون له اجراء جميع التصرفات الادارية بالقيود الآتى ذكرها : —

البند ٥٢ — يتألف مجلس الادارة كما كان مؤلفاً المجلس الاعلى المقرر تشكيله في الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع الوظائف التي كانت للمجلس الاعلى المذكور .

البند ٥٣ — تعيين ورفع جميع الموظفين الكبار وايجارات الاطيان التي تكون أقل من ٣٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز سمة سنوات تعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها .

للمجلس أيضاً أن يأذن الناظر العمومي بالمرافعة أمام المحاكم مدعياً كان أو مدعى عليه وأن يحكم في المسائل الادارية التي يتراءى لزوم توسطه فيها .

البند ٥٤ — مراقبا الدائرة يتعينان بأمر منا . وانتخابهما يكون بمعرفة

حكومتى إنجلترا وفرنسا بصفة غير رسمية . وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفتنا من كبار موظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا أو متقاعدين .

البند ٥٥ — المجلس الاعلى يتشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين وأعضاء مجلس الادارة . وعند غياب المفتشين العموميين أو وجود مانع يمنعهما من الحضور ينوب عنهما مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتهما وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوى والتصديق عليه والتصريح بعقد السلف والبيوع والايجارات غير الايجارات المذكورة بالبند ٥٣ وتقدير المبلغ الذى لا يمكنه تجاوزه في الحساب الجارى وتعيين نوع السندات التى يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطى . ومع ذلك فان مشروعات البيوع والايجارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم اليه الا اذا كان المراقبان متحدين الرأى على موافقتها في مجلس الادارة . والقرارات التى تصدر من المجلس المذكور في هذا الشأن لا تكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار .

البند ٥٦ — للمجلس الاعلى أن يحكم أيضاً في قرارات مجلس الادارة التى يقدمها له أحد أعضاء هذا المجلس .

البند ٥٧ — وزيادة على ما لمراقبى الدائرة من الوظائف المبينة في النصوص السابقة يصير اعتبارهما نائبين شرعيين عن حاملى سندات دين الدائرة العمومى ويصوغ لهما بهذه الصفة أن يطلبوا بواسطة جميع الطرق القانونية ما تعهدت به الحكومة لحاملى السندات المذكورين .

البند ٥٨ — سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التى لم تستبدل لأن يجب تقديمها لاجل استبدالها قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط حق المطالبة بها وبعد مضى هذا الميعاد لا يجوز اقامة أى دعوى لاعلى الدائرة ولا على الحكومة بخصوص السندات والبونات المذكورة .

البند ٥٩ — على مصلحة الدائرة أن تطلب تسليم السندات المستبدلة أو المستهلكة من جميع الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الآن وأن تعطى لهم بها وصلا لبراءة ذمتهم منها .

البند ٦٠ — تكون حقاً الدائرة ولا يجوز مطالبتها بها : كوبونات دينها العموى التى لم تطلب قيمتها فى مدة خمس سنين احتساباً من تاريخ استحقاق كل منها .

وكذلك السندات التى تتعين للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها فى مدة ١٥ سنة . وهذه المواعيد تحسب بحسب السنة الشمسية الافرنكية .

البند ٦١ — سندات دين الدائرة الخاصة يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة مائة بسندات من سندات دين الدائرة السنوية العموى محتسبة عليها الفوائد من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ . والسندات المذكورة يجب تقديمها للاستبدال قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والاسقط الحق فيها . والقسط السنوى المخصص الآن لدين الدائرة الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠٠ جنيه مصرى يصير توريده من ناظر المالية للدائرة السنوية فى كل سنة النصف فى أول ابريل والنصف الثانى فى أول اكتوبر . وكوبون الدائرة الخاصة المستحق فى أول يناير سنة ١٨٨٠ يصير دفعه عند الاستبدال لحاملى السندات من نقود التصفية . وأما الفائدة المستحقة من أول يناير لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار ٥ ٪ من عموم الايرادات .

البند ٦٢ — جميع شروط الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء مادامت غير مخالفة لما تدون فى هذا القانون من الاحكام .

الباب الثالث

(فى الدين السائر)

البند ٦٣ — تصنيمة الدين السائر وتسويته تكون من الموجبات الآتية وهى : —

أولاً — البواقى من سلفة الاملاك الاميرية .

ثانياً — النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فى خزنة النظارات والمديريات والمصالح التى لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنظم .

ثالثاً — الزائد من دفعات المقابلة والموجودة نقدية في صندوق الدين العمومى .

رابعاً — المبالغ المتحصلة أو التى يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والأموال من أى نوع كانت فى المديرىات والمصالح مخصصة للدين المنظم أو غير مخصصة .

خامساً — العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع والمصالح العمومية أو لضمانة سلفة الاملاك الاميرية أو دين الدائرة السنوية العمومى وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سدادده .

سادساً — ما ينتج من تغيير البونات أو السندات التى تسلمت أو تتسلم للخزينة من بعد أداء قيمتها عملاً بمنطوق الاحكام الصادرة من المحاكم .

سابعاً — سندات الدين الممتاز التى يصير ايجادها على مقتضى المدون فى البند ٦ من هذا القانون .

ثامناً — الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنظم حسب المدون فى البند ١٥ من الزيادات التى تظهر فى الميزانيات وذلك فى الحالة المبينة بالبند ٧ .

البند ٦٤ — العقارات المذكورة فى الفقرة الخامسة من البند السابق لايجوز توقيع الحجز عليها من مدائنى تصفية السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائنى الحكومة لغاية تمام التصفية .

البند ٦٥ — ناظر ماليتنا مأذون بأن يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريقى السلفة قدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى وأن يعطى تأميناً عليه رهناً عقارياً على كل أو بعض الاملاك الاميرية المبينة فى الفقرة الخامسة من البند ٦٣ . والاملاك التى ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف اثمانها فى أداء المبلغ المذكور لحين تمام سدادده . ولا يجوز توقيع الحجز عليها الا بعد أداء هذا المبلغ أو لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية ما يكون .

البند ٦٦ — الدين السائر المقتضى تصفيته هو ما يأتى : —

أولاً — ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم أو التى تنشأ من أحكام تصدر فى القضايا المقامة عليها الآن .

ثانياً — جميع الديون التى أقرت أو تقر الحكومة على صحتها فى أثناء التصفية

وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ما عدا السلف العمومية المنعقدة في الخارج أو في القطر . وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للنصوص الآتية . أما التسويات التي سبق اجرائها على حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة .

البند ٦٧ — تدفع بتمامها نقداً المطلوبات الآتية وهي :
أولاً — المتأخرات من ويركو الاستانة .

ثانياً — الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمانة سلفة الاملاك الميرية .

ثالثاً — المتأخرات من الماهيات والمعاشات والاجر .

رابعاً — المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن صندوق الايتام بالشروط المبينة في البند ٧٢ من هذا القانون .

خامساً — المبالغ الموضوعة في خزانة الحكومة على سبيل الامانة .

البند ٦٨ — وغير ما ذكر من جميع ديون الحكومة في البند ٦٦ تجرى تصفياتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة في البند ٧٢ وما يتلوها من المواد ويجرى دفعها بالشروط الآتية وهي : — ٣٠٪ في المائة نقداً و ٧٠٪ في المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويحسب لها فوائد من ابتداء ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ . والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة انجليزية) تدفع نقداً . وكذلك بقايا الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ . والمبالغ المتتضي دفعها نقداً لا يحسب لها فوائد .

البند ٦٩ — الديون التي تنشأ من أحكام المحاكم المزمع صدورها في القضايا المقامة الآن بخصوص الحقوق قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ تجرى تسويتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية تحسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتدفع على الوجه الآتي : ٣٠٪ في المائة نقداً و ٧٠٪ في المائة بالسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها حق في الكوبون الذي يكون جارياً وقت التسوية .

والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة انجليزية) تدفع

نقداً وكذلك بقايا الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ . وأما المبالغ المقتضى دفعها نقداً فلا تحسب لها فوائد .

البند ٧٠ — يحجز من الموجودات المخصصة لنصفية الديون السائرة بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصرى قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز أو ما يقابله من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى لتسوية الديون المذكورة . وعند عدم كفايته يكمل من الاشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضامنة لأرباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم والاشياء المذكورة هي : —
أولاً — ما يكون باقياً بدون بيع من الاملاك المرهونة تأميناً على سلفة الـ ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى المصرح بعقدها في البند ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها .

ثانياً — جميع أملاك الحكومة الاخرى الجائز حجزها وبيعها .
ثالثاً — الجزء المخصص للاستهلاك حسب المدون في البند ١٥ من هذا القانون من الزيادات التي تظهر في الايرادات الغير مخصصة للدين المنتظم ولا يصير استعمال هذه الزيادات في الاستهلاك الا بعد تمام تأدية الديون المذكورة في البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فان الزيادات المذكورة التي تظهر في الموازين لم تزل معتبرة من النقود الاميرية .

البند ٧١ — قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المبينة بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (ا) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات أو امتيازات أو فسخ كونترات معقودة بتوريد أصناف ولم يصير تنفيذها بتمامها .

البند ٧٢ — يدفع بتمامه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر بمبلغ ٢٩٠٩٧٦ جنيه مصرياً . والدين المطلوب لديوان المكاتب الاهلية المقدّر بمبلغ ١٣٣٤٣ جنيه مصرياً . والمبالغ المطلوبة لمذكورين من صندوق الايتام المقتضى دفعها نقداً يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق أو من نقود التصفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار ٤ ٪ / المائة

البند ٧٣ — أرباب الديون الذين بأيديهم أحكام صادرة من المحاكم وعمات

لحقوقهم تسويات خصوصية تدونت في بندي ٦٧ و ٧٢ لهم الخيار في التسويات
الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبينة في بندي ٦٨ و ٦٩

البند ٧٤ — مدائن الدائرة الخاصة الذين بأيديهم حوالا على مخصصات
الخديو السابق ومقيدة بنظارة المالية أو مؤشر عليها منها . أو الذين بأيديهم
أحكام صادرة من المحاكم مقيدة يصير اعتبارهم لحقوقهم كدائني الحكومة
وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة في بندي ٦٨ و ٦٩

ومع ذلك فمن كان منهم أخذ رهناً على عقار من عقارات الدائرة الخاصة
فهو مخير اما باجراء ماله من الحقوق على المرهون أو بترك المرهون والاستيلاء
على مطلوبه بالشروط المذكورة أعلاه .

وعلى المدائنين المذكورين أن يعينوا ما يختارونه في مدة ثلاثة أشهر
ابتداء من نشر هذا القانون والا لا يصير اعتبارهم كدائني الحكومة وأن
أجروا ما لهم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم أدنى حق في الرجوع
على الحكومة بما يتبقى من ديونهم . اما الذين تدفع لهم ديونهم من نقود
التصفية فحقوقهم في الرهونات تنتقل للحكومة بمجرد الدفع لهم .

البند ٧٥ — تستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة
١٨٧٨ من مخصصات اسماعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات أعضاء عائلته
الآتي ذكرهم : — وهم والدته وحرمة وانجالة وزوجاتهم وأولادهم وكريماته
وازواجهن . وأولادهم . ولا يصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبة منهم أو من
دوائهم على سبيل أموال أو عوائد متأخرة لغاية أول يناير سنة ١٨٧٩ وزيادة
على ذلك فانه يتخصص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري تؤخذ من نقود التصفية
لتسوية الديون المطلوبة من أعضاء عائلتنا المذكورين أعلاه . ولتسوية الديون
المطلوبة من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة في البند ٧٤ واجراء هذه
التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بان تتبع في ذلك نصوص القانون الجاري
العمل بمقتضاها أمام المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتوزيع على الغرماء .

البند ٧٦ — يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ ر ١٢٧ جنيه مصرياً لصرف المتأخر
من مخصصات أعضاء عائلتنا المذكورين في البند السابق عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٧٧ — المخصصات السابقة على أول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقي

اعضاء عائلتنا غير المذكورين في البند ٧٥ تصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة في البند ٦٨ وأما متأخرات مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فتصرف لهم بتمامها. البند ٧٨ — أما المرتب السنوى الذى قدره ٦٠٠٠٠ ليره استرلينية السابق تقريره لحضرة الامير عبد الحليم باشا ومعطى به بونات خزينة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصرى بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ وهذا المرتب السنوى غير جائز تحويله ولا توقيع الحجز عليه . وقد محيت من دفاتر ديون الحكومة بونات الخزينة المعبر عنها ببونات عبد الحليم المحررة من نظارة المالية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ ومنمرة من نمرة ٢٣ وما يتلوها من النمر لغاية نمرة ٨٠ (والغاية داخله) قيمة كل واحد من البونات المذكورة ٢٥٠٠ ٢٩٢٥٠٠ ق ت (٣٠٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير و ١١ يولييه من السفين التى تتلوها . ولا يصير دفع أى بون من البونات المذكورة فى أى يد وجد .

البند ٧٩ — زيادة عن المرتب السنوى البالغ قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصرى المندرج بميزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فأن كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥٠٠٠ ليره استرلينية المستحق دفعها فى اثناء سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً بنص الكونت راتو المعقود فى ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ بين حضرة الخديو اسماعيل باشا وحضرة الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون ويصير درجه ضمن الدين السائر لتجرى تسويته ودفعه بالشروط المبينة فى البند ٦٨ .

البند ٨٠ — يكون للامير حليم الحق فى أخذ التركات التى آلت أو تؤول اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتنازله عن ذلك المندرج فى الكونت راتو الرقيم ١١ يوليو سنة ١٨٧٠

البند ٨١ — يعتبر لغواً كانه لم يكن القيد المدون فى نفس الكونت راتو المذكور الذى بمقتضاه تنازل حضرة الامير حليم عن طلب أى مرتب له أولاً ولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية . وكل واحد منها عبارة عن ١٥٠٠٠ جنيه مصرى المذكور فى البند ٧٨ .

البند ٨٢ — حالة كل من الحكومة وتركه المرحوم اسماعيل صديق باشا
تبقى مقررة على الوجه الآتى :

وهو أن الحكومة تتعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها
وبالديون التى يحتمل أن تنشأ من الدعاوى المقامة الآن عليها كما هى مبينة فى
الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر عايمه بحرف (ب) وهذه الديون يصير
دفعها بتمامها نقداً وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين -- وهما الحكومة
والتركة أو مستحقوها مطالبة الآخر بشىء ولا طلب عمل حسابات بينهما ولا
اقامة دعاوى ولا مطالبة ولا استرداد شىء ما بآى سبب كان .

البند ٨٣ — يترتب على تسوية الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونة
فى هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصالحها براءة كلية وقطعية من جهة
مدائى التصفية ومن يقوم مقامهم مهما كان لهم أوجه الاولية بدون احتياج
لان تعمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات أخرى ولا
لاقامة دعاوى ولا للمطالبة بحقوق أو استرداد من كلا الطرفين . وبناء على ذلك
يجب على المدائنين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المعينة فى هذا
القانون أن يعطوا كتابة عند أخذ سندات المحالصة منهم بقبولهم شطب ومحو
أى رهن عقارى وغيره من الحقوق مما قد تسجل لهم على أملاك الحكومة .
فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى المحاكم أن تأمر بمحو وابطال ما ذكر .
وكذلك يكون العمل فى حق كافة الاجراءات التحفظية والتنفيذية التى يكون
قد أجراها بعض مدائى التصفية على الحكومة ومصالحها قبل نشر هذا القانون
أو التى يجرونها بعد نشره . وهذا البند لا يخل بشىء مما من الحقوق المبينة
المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية أعطيت بتوافق وتراضى الطرفين .
ومصاريف تسجيل أو محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية .

البند ٨٤ — أملاك الحكومة المبينة فى الذكرى رقم ١٦ يونيو سنة
١٨٨٠ تكون معتبرة من ضمن الاملاك الاميرية العمومية التى لا يجوز
توقيع الحجز عليها أو تملكها بمضى المدة الطويلة بشرط بقاء سرايتى المنيا
والروضة مخصصتين لضمانة دين الدائرة السنوية العمومية كالمبين فى بندى ٦٢ و ٤١
من هذا القانون . ومع ذلك فالحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على

تلك الاملاك قبل نشر الدكرى المذكور تكون مرعية . ولا يجوز بيع العقارات المبينة في الدكرى السالف الذكر الا اذا صدر دكرى بأدخالها ضمن العقارات التى يجوز للحكومة التصرف فيها .

البند ٨٥ - جميع المبالغ المطلوبة للحكومة أو لمصالحها من مدائى التصفية بأى وجه وبأى سبب كان يصير خصمها قبل اجراء أى تسوية كانت مما لهم من الديون وذلك بدون اخلال بالمقاضاة الخصوصية المدونة فى هذا القانون .

البند ٨٦ - ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من أى شخص كان اقامة أى دعوى كانت على الحكومة أو مصالحها أمام أى محكمة لأى سبب وبأى صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل أول يناير مالم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل فى تحديد مقدار الديون المبين عنها فى البند ٦٦ والقيود المبينة فى البند ٦٧ وما يتلوها .

البند ٨٧ - لأئحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الدكرى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغاة بوجه قطعى بالقيود المبينة فى البند الخامس من الدكرى المذكور ونصوص البند الثالث من ذلك الدكرى تكون ملغاة أيضاً ودفعات المقابلة التى تثبت صحتها تجعل حقاً فى التعويض للاشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة أدناه مالكيين الاطيان المختصة بها هذه الدفعات . ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيدة باسمه فى دفاتر الاموال . هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم . وعلى المالكين المذكورين أن يثبتوا حقوقهم فى طلب يقدمونه بالكتابة أو شفاهاً قبل أول يناير سنة ١٨٨١ المديرين أو المأمورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك .

البند ٨٨ - ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجرى أعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بأن يعتبرهم مدائنين .

(١) أولاً - بالدفعات التى أجراها بالتوالى المطالبون المذكورون أو الملاك السابقون على سبيل المقابلة .

ثانياً - بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار ٤ ٪ فى المائة ثم يصير اعتبارهم مدينين .

(٢) أولاً - بمبلغ الامتياز الذى خصم سنوياً من أصل الاموال بناء على دفع المقابلة.

ثانياً - بمتأخرات الاموال والرسوم من أى نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً .

ثالثاً - بفوائد مبالغ الامتياز والمتأخرات والديون المذكورة بواقع ٤ ٪ . ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة أو رجع يتضح أنها غير حقيقية والتي تكون قد تقيدت بمقتضى أوامر عالية ولم يعقبها دفع . والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذى هو عبارة عن صافي مطلوب كل واحد من أصحاب الحقوق يكون أساساً لتوزيع التعويض .

البند ٨٩ - يتخصص مبلغ سنوى قدره - ١٥٠ الف جنيه مصرى ابتداء من أول يوليو سنة ١٨٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة . ويؤخذ المبلغ المذكور من الإيرادات المبينة فى الميزانية المخصصة للدين العمومى بمقتضى البند ١٦ والمقدار المذكور يجرى توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بأقساط سنوية تخصم من أصل أموال الاطيان . وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لصافي مطلوباتهم التى تتقرر من واقع حساب كل منهم .

وفى حالة ما اذا لم تتم التصفية فى وقت بحيث يمكن تسديد نصف سنوية ١٨٨٠ من أموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للممولين فى جرائد سنة ١٨٨١

البند ٩٠ - الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة ٥٠ سنة وتتقيد بالبلاد فى دفتر خصوصى يدرج به فى الحسابات المفتوحة فيه لكل من أرباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالى : والتسم التابعة له . وبيان الاطيان التى تختص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيضانها ومقدار ضريبتها . عند نقل ملكية كل أرض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذى يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكيها الاصلى ويضاف لحساب المالك المستجد فى الدفتر الخصوصى المذكور .

البند ٩١ - عند تمجيز أعمال التاريع يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة .

البند ٩٢ — يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوى الذى يتقيد فى دفتر البلدة الخصوصى. والتقاسيط السنوية تتقيد كل سنة فى الاوراد التى تستخرج من جريدة الممولين وتستنزل من ضرائب أطيانهم.

وفى المواعيد التى تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصيافة أن يخصموا كل سنة تقاسيط السنة الجارية فى دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من أرباب الحقوق من أصل أموال أطيانهم. وفى مقابلة هذه الخصوصات يبنى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذى تخصص لتأدية هذه السنويات . ومع ذلك فان الجزء الذى يخص منها المديرية المخصصة للدين العمومى يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر .

البند ٩٣ — تبين فى لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المقتضى انفاذها لعمل حسابات المقابلة وعمل حسابات التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولمراجعة العمليات .

الباب الرابع

أحكام عمومية

البند ٩٤ — المصاريف من أى نوع كانت التى تترتب على أعمال التصفية تؤخذ من عموم موجودات تصفية الدين السائر .

البند ٩٥ — ما يتبقى من تصفية الدين السائر بعد أدائه يصير توريده لخزينة الدين العمومى ونخصيصه لاستهلاك الدين الموحد.

البند ٩٦ يصير عمل حساب خصوصى عن أعمال التصفية ويجرى تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٣١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية لغاية ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى أن تتم الاعمال المذكورة . وهذه الحسابات تنشر فى جريدة « المونيتور اجبسيان »

البند ٩٧ — لا يترتب على هذا القانون أدنى اخلال بشروط الكونتواتو

المنعقد في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدي سلفة الاملاك
الاميرية. وبمقتضى هذه الشروط ارادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط
لضمانه السلفة المذكورة.

البند ٩٨ — يصير نشر هذا القانون في جريدة « المونيتور اجبسيان »
ويكون مرعى الاجراءات ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هنالك نصوص
مغيرة له ناشئة من قوانين وذكريات أو قرارات من المجلس الخصوصي
أو أوامر عالية أو لوائح أو كونترات عوائد متبعة.

البند ٩٩ — على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه
صدر بسرأي رأس التين في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠

محمد نوفيقي

بامر الحضرة الخديوية : رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وناظر المالية مؤقتاً

رباض

(وهذه صورة كل من الكشفيين المذكورين في أحد بنود هذا القانون)

(كشف « أ »)

عن التسويات التي حصلت : —

جراتقلد وشركاه في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠	٤٠٩٥٠٠٠٠	٠٠
جورجي زورو وشركاه في ٥ يوليو سنة ١٨٨٠	٣٩٠٥٨١٦	٢٢
ايشيل باريذوه في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٠	٧٢١٦٢٦	٢٥
كوبيل وجرسبورج وكرشياوم في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠	١٣٧٨٦٥٠	٠٠
رومنتون	٦٣٣٧٥٠٠	٠٠
ارمسترونج	٢٣٤٠٠٠٠	٠٠
بابونوه	١٩٣٩٩١٣٨	٥
اخوان روسو	٧٢٢٩٦٨٣	٢٠
	٨٢٢٦٢٢٤١٤	٣٢

(كشف « ب »)

(أولا)

ديون مثبوتة أمام المحاكم الشرعية ولم يكن عليها فوائد ومصاريف

مصطفى صديق باشا	٤٦٨٣٤٧	٣٣
فريده هانم	٧٧٦٣٠	١٥
من موريس	٣٢٩١٦	—
روشمين	٢٦٥٠٠	—
كرونيكو	١٠٧٢٥	—
محمد أفندي برتو	١١٨٦٣	٨
	<u>٦٢٧٩٨٢</u>	<u>١٦</u>

(ثانياً)

ديون مثبوتة أمام المحاكم المختلطة تحتسب عليها الفوائد لغاية تمام السداد ويلها أيضاً المصاريف : —

بنك الانجلو اجبسيان عن حساب استحقاق	٢٦٣٢٥٠٠	—
غاية فبراير سنة ١٨٨٠		
البارون ايساورونس حساب تقريبي	٢٣٤٥٣٢	١٤
» » اخوان شيلان	٥٢٢٧٦	٣٦
» » ادوار كبراره	٦٣٣٥٢	١٦
» » قومبانية فاقليل	١٨٧٩٤	٢٣
» » ادريك	٨٤٤٤	٢٧
	<u>٣٠٠٩٩٠٠</u>	<u>٣٦</u>

(ثالثاً)

دعاوى متنازع فيها وهي مقامة أمام المحاكم مبالغها تحت الثبوت والتقدير.
عائدة وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون انه صار مشتراها على ذمة المرحوم

اسماعيل باشا صديق . حائدة وشركاهم عن رأس مال يدعون انه تعهد به ولم يورده المتوفى في محل الشركة المعروفة باسم حائدة وشركاهم.

حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعى انه أجرى تسليفه نقدياً .

مارتيللى عن أشغال وأشياء أجرى توريدها . يوسف كحيل عن دين محول اليه .

(رابعاً)

أجرة أفوكاتو التركة تحت التقدير

وفي ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر بالغاء الضرائب الظالمة التي

فرضت في زمن اسماعيل باشا الخديو والتي لا يتجاوز مجموعها ٦٠٠.٠٠٠

جنيه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعه ناظر المالية الى الخديو هذا

نصه : —

مولاي

بمراجعة موارد الخزينة من الضرائب مراجعة الباحث المدقق

اقتضت عدالة حكومتكم السنية أن تستبدل ضريبة الملح باتخاذها حكراً .

غير أن بعض الضرائب لا يمكن البحث فيها . إما بالنظر لوضعها

الاصلي وكيفية تحصيلها التي لا تنطبق على مبادئ حكومتكم العادلة .

وإما بالنظر لكونها مجحفة بالحقوق فتضيم المضروبة عليهم وتمنع تقدم

التجارة والصناعة فضلاً عن أن الخزينة لا تستفيد منها في الغالب قدر

ما تنفقه في تحصيلها . فمنها الشخصية التي ضربت بمقتضى دكريتو بتاريخ

١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي أقل الضرائب عدلاً فان تحصيلها موكول

الى مشايخ البلاد وفي الغالب يحصلونها ممن ضربت عليهم الفردة . ومثل

هذه الضريبة تكون على الغنى والفقير غير أن الفقير هو الذي يغبن

فيها دون غيره . ومنها الفردة وهي مخصصة على كل من لا يثبت أنه

صاحب ملك وليست قاصرة على أرباب الصنائع كأصل وضعها . ولصعوبة
تحصيلها تأخر منها جانب وافر لا يمكن تحصيله . ومنها رسم التمغة
المضروب على الأصناف المصنوعة باعتار ٥ ٪ في المائة وهو يحمل
أرباب الصناعة ثقلاً فوق ثقل ضريبة الفردية ويمنع تقدم الصناعة
ونجاحها . وفضلاً عن ذلك فإن الأجانب لا يدفعون هذا الرسم وبهذا
وقف الوطنيون وعجزوا عن مباراة الأجانب في الصنائع . وكذلك
رسم المناداة (الخراج) ورسم الوزن ومبيع المجوهرات فإن الأجانب
معفيون عنه . ومنها الدخولية في الأرياف فإنها فضلاً عن كونها مضرّة
بالأهالي لا تقوم بالنفقات المقدرة لجباة الدخولية غالباً . ولعدم وجود
المراقبة والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح أن يترك مزروعاته بلا بيع
فراراً من الدخولية . ومنها رسم معاصر الزيت فإنه مضر بهذه الصناعة
ضرراً فوق ما نكتب به من كثرة توارد صنف البترول (الغاز) الذي
أضعفها . ومنها إدارة التنظيم والطرق في الأرياف فإنه يوجد في القرى
مساكن (عشش) لا يبلغ ثمن الواحد منها ١٠٠ قرش ومع ذلك عليها
رسم تنظيم من غرش الى خمسة فضلاً عن أن تلك الإدارة لا عمل لها
بالأرياف والقرى ولا وجود لأثر من تنظيمها وكثيراً ما يمتنع الفلاح
من اداء هذا الرسم حتى تراكت متأخراته . فاذا ألغت الحكومة
ضريبة الشخصية وحصرت الفردية فيمن يتحقق اشتغاله بصناعة من
الصنائع أزاحت عن أهل الزراعة احمالاً ثقيلاً وتحسنت الحال اذ أن
الزراعة ثروة البلاد ومنبع موارد قوتها . وهذا الأمر يتم بدون أن

يفوتها مبلغ يذكر . فإن ضريبة الأطنان ستزاد بما يعوض على الحكومة ما نتركه من ذلك . أما الضرائب الأخرى المذكورة في هذا التقرير المرفوع الى عظمةكم فإن حاصلاتها اذا استزلنا منها قيمة النفقات لا يبقى منها الا القليل الذي لا يذكر . وهى مع ذلك مجحفة مضيمة مانعة من التقدم فى التجارة والصناعة وقاطعة طريق الثروة العمومية .

وبطالى الغاء هذه الضرائب أطلت الفكر فى كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦ فلم أجد سبيلا الا أن يعفى الفقراء من هذه المتأخرات . أما الذين لهم دين على الحكومة فأنها تخضع من مطلوبهم . وما تطابت من جنابكم العالى الغاء هذه الضرائب الا بعد البحث والتبصر فيما يعوضها حتى تأكدت ان ما ينقص من الأيراد بقيمتها سيعوض بأكثر منها فى زيادة ضريبة الأراضى . ولم أطلب بما عرضته الا تخفيف الضرائب على الأهالى وترتيبها بصفة قانونية وإسعاف الرعية بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة . ولذلك أرجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير وإنى يا مولاي فى كل حال خادمكم الأمين

الخاضع المطيع

ناظر المالية مؤقتاً — رياض

وهذه صورة الأمر الخديو وما يتبعه من اللوائح المتعلقة به :—

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس النظار عليه — نأمر :—

أولاً : بالغاء الضرائب الآتية اعتباراً من يوم اعلان هذا الامر .
 الشخصية في جميع بلاد القطر المصري . التمتع عن جميع الاصناف ما عدا
 الاصناف الفضية والذهبية . رسوم القبانة والسيارفة . رسوم الارضية
 والاقامة بالشوارع ومحطات الدخولية بمصر واسكندرية الا في ايام الاعياد
 والمولد فتبقى الرسوم فيهما ليس الا . الرسوم المتحصلة من طائفة
 العجر وأمثالهم . رسوم بيع المواشي في مصر واسكندرية والسويس .
 الاثنان في المائة للمضافان إلى رسوم الاملاك المخصصات إلى رواتب
 المأمورين المكافين بتحصيل الرسوم المذكورة . الرسم المتحصل على
 بعض الاصناف بالاضافة إلى رسوم القبانة . ومن الآن فصاعداً ممنوع
 كل المنع أن تحصل القبانة أي رسم كان على البضاعة التي يزونها (مدة
 رسم القبانة فقط) . رسم تسجيل العرائض والضمانات التي تؤخذ حين
 تصدير بضائع في داخلية القطر من محل إلى آخر . رسوم المناداة الدلالة
 والوزن وبيع المجوهرات في مصر واسكندرية وعموم القطر . رسم
 علم الخبز الذي يعطى عن الوزن (لا يعطى الا الى المشتري من الآن
 فصاعداً) . رسم الدخولية على الاصواف في جميع أنحاء القطر . رسم
 تحقيق الأختام الموضوع على الضمانة التي تطلب بقلم الباسبورتات .
 رسوم السمسة في البيع والشراء في مديرية الدقهلية (وهذا الرسم
 لا يكون له وجود في جميع القطر) . رسم مقالى الحمص (فان دخولية
 هذا الصنف باقية) . رسم دخولية الفخار . الرسوم المتحصلة في
 السلاخانات بمصر المحروسة باسم ضريبة أوضانة على الجلد وذلك علاوة

على رسم السلخانة - رسم $\frac{1}{2}$ - المتحصل من ايجار ما بينى فى الاراضى
الخراجية والعشورية التى تؤدى رسم الاملاك ورسم الخراج والعشور .
رسم قبالة اللحوم فى الاسكندرية المتحصل عند ذبح الحيوانات فى السلخانة
حجز الثلاثين التى تؤخذ من خدمة صيارفة القري . رسم حراسة القطن
فى مديرية البحيرة (ولا تؤخذ فى جهة أخرى) رسوم سراكي الشياطين
والحمالين وأصحاب السكارات فى الاسكندرية فان المذكورين يؤدون
رسوم صنائعهم (الويركو) رسم تربية الاغنام والماعز فى مصر
والاسكندرية . رسم ختم دفتار القباينة فى الاسكندرية . رسم المواعين
المشحونة رملا من جهة الرمل إلى الاسكندرية . رسم تسجيل الطلبات
بفتح أو قفل معاصر الزيت فى مصر والاسكندرية (ولا يبق لهذا
الرسم وجود فى جميع الجهات أيضاً) رسم كيل الحبوب فى القليوبية
والبحيرة (ولا يؤخذ أيضاً فى أى جهة كانت) رسم الغيطان فى دمياط .
رسم بيع الفخار فى دمياط (ولا يؤخذ فى غيرها أيضاً)

ثانياً - من يشتغل بالحرثة والزراعة ولم يكن له صناعة غيرها
يعفى من رسم الصنعة . وما عداه يبقى رسم صنعته كما كان وتكون أقل
فئة فيه عشرين قرشاً أميرياً .

ثالثاً - رسم الدخولية والتنظيم والاسواق والوزن يلغى فى القرى
ولا يبقى إلا فى المدن والمراكز المذكورة فى اللائحة الاولى الملحقه بذييل
هذا الامر .

رابعاً - تعفى الاصناف الآتى بياتها فى اللائحة الثانية من رسوم

الدخولية سواء في مصر وأسكندرية وسائر البلاد والمراكز .

خامساً - دخولية أدوات البناء ورسم العربات وحيوانات الاجرة في مصر وأسكندرية تؤخذ على التعريفة الآتي بيانها في اللائحتين الثالثة والرابعة .

سادساً - رسم الباسبورات يؤخذ باعتبار خمسة غروش على الشهر وخمسة رسم الإقامة وغرشين ونصفاً رسم المرور بلامتياز البتة .

سابعاً - ثمن الرجوع والتذاكر والسراكي والضمانات بمدينة مصر والاسكندرية يعين عشر بارات . (وهذا لا يشمل السراكي المعطاة إلى المأمورين لرواتبهم) .

ثامناً - يبقى في أسكندرية رسم قبانة خشب الحريق المتحصل من قبودانات المراكب على حالة النصف للخرينة والنصف للقباني وغير هذا يدفع المشتري ١٥ باره عن كل قنطار وهذا يورد للخرينة ويعفى من أى رسم كان عند مبيع الخشب .

تاسعاً - تترك المتأخرات من جميع الضرائب المتقدمة عن سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين الذي توزع دفعه على سنين عديدة . أما من يكون لهم دين على الحكومة لغاية سنة ١٨٧٩ فانها تخصم مما عليه من المتأخرات في مقابلة دينه

عاشراً - ناظر ماليتنا مكلف بانفاذ هذا الامر .

كتب في سراي عابدين في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠

التوقيع (محمد توفيق)

(اللائحة الاولى)

بيان المدن والمراكز التي تؤخذ فيها الرسوم المذكورة في البند الثالث من الامر : —

في ضبطينية مصر والمحافظات : المحروسة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط .

في الوجه البحري — (القليوبية) : بنها وشبين القناطر . (المنوفية) : شبين الكوم ومنوف . (البحيرة) : دمنهور وشبراخيت والحمودية . (الغربية) : ططا والمحله الكبرى وسمنود ودسوق وزفتى وكفر الزيات . (الدقهلية) : المنصورة وميت غمر . (الشرقية) : الزقازيق وبلميس . ادارة (الهويسات) القناطر الخيرية .

في الوجه القبلي — (الجيزة) . (بنى سويف) . (الفيوم) . (المنيا) المنيا والفشن (أسيوط) . أسيوط وأبو تيج ومنفلوط وملوي . (جرجا) وطها وأخميم وسوهاج (قنا) اسنا . (اصفوان)

(اللائحة الثانية)

بيان الاصناف المعافاة من رسم الدخولية : —

الذرة الخضراء . للتحميش أو للبيع . ثمر التوت . الحصرم . الحمص . الاخضر . الزهور العطرية كالورد وغيره . اللبن الحليب . قحف الجريد . الليف وحبال الليف . البردي . الحلفا . ورق التوت . مكاس أو مقشات بأيدي . دق الكتان خشن وناعم . مساحة الخشب ونشارته . الدوم . البوص . الفاسول . قوط العنب والمان وغيرهما . عرق السوس

الخوص . الجاروان . ليف لعمل طوانس السواقي . طين القلقل . ورق
الذره الاخضر . الجلد الخام . أغصان المرسين . النبق . اللوف . بذر
القنب . قرون الجاموس وحوافرها . المقشآت الهيش . حب الهيش
للمصباغ . البالح الاخضر الصغير . قشور الرمان . زهر القرطم . النعناع
والريحان الناشف . الصعتر . الحنظل . بذر البامية . الشمر . بذر اللفت .
الصعتر البلدى . بذر الملوخية . الرشاد . الحبه السوداء . بذر الكوساء .
بذر البصل . بذر السكرات . بذر القثاء . بذر السبانخ . بذر العظم .
بذر التيللى . بذر الخروع . الحبة الغالية . الجميز . بذر البطيخ . بذر
الشمام . الفجل . بذر الخبازي . بذر البقلة . بذر الجراوة . بذر الخس
الفجل البلدى . الحلبة الخضراء . البصل الاخضر . اللبن .
(وما شا كل ذلك مما لا نهاية له من أنواع المظالم)

الفصل الرابع

(فى اهتمام الانجليز بشؤون الامة المصرية كما يدعون)

فى ٢ يونيو سنة ١٨٨٠ بعث السير ادوارد مالت وكيل انجلترا السياسي
الى اللورد جرايفيل ناظر خارجية انجلترا بالخطاب الآتى تعريبه : —
سيمدي

« لما كنت شغوفاً بالوقوف على ما عاد على البلاد من التغييرات
الادارية التى أدخلتها الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على السنة
الخلق من نجاح التغييرات يوثق به ويركن عليه أم لا . التمت من

قناصل إنجلترا في جهات مصر أن يحيلوا لي هذه القضية . وأشرف
 بعرض هذه التقارير على مسامع سعادتك . ان الجواب الذي أجابوني به
 يشرح الخاطر كما ترون سعادتك فانه يحمل الانسان على أن يؤمل بتحسين
 حالة الفلاح أخيراً . وانقطاع دابر الاعتساف والظلم اللذين تكبدهما مدة
 أجيال . وأنه يتعذر القيام بالثناء على التغيير الذي لا بد أن يكون قد
 حصل أو أبطل كما قال المستر كوكسن (استعمال الكرباج في تحصيل
 الضرائب) وصار نسياً منسياً .

ولما أصدر دولتو رياض باشا الاوامر للمتوظفين بعدم اتخاذ
 الكرباج من الآن فصاعداً آلة في اكراه الفلاحين على تسديد أموالهم
 قال الناس ان انسانيته وشفقته خرجتا عن الصواب . وانه يتيسر ابطال
 استعمال الكرباج اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانتظام .
 واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد ما عليه . فاذا لم يحصل
 ذلك يستمر الفلاح الذي لا يعرف آلة لا كراهه سوى الكرباج على
 عادته القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه ويفوز بذلك ما دام يعرف
 أن الكرباج صار ملغياً . ونبذ ظهرياً . غير أن النتيجة تدل على أن
 رياض باشا كان مصيباً في ابطال الكرباج . وأن التقليدات (أى
 الروايات التي تسلسلت من السلف الى الخلف) عن الفلاح لم تصادف
 محلاً للصواب .

فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية الارتياح بل تلبس حسب قول
 المستر كوكسن (بشنشة حسنة) وهى الاستعداد لدفع ما عليه من الاقساط

في آجالها المقررة. وهذا الامر هو أيضاً من البيانات المنبئة باصلاح الحال . وقد كان هم الفلاح في الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما يلزم لسد رمقه . فكان يعرف أنه لو وفر شيئاً سلب منه حيث أنه لم يعرف مبالغ مقررة يدفعها كما أنه لم يعرف آجالاً محددة يسدد فيها ما يطلب منه . فالذي كان يعرفه هو أنه اذا وجدت عنده زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر مأمور التحصيل وثخنه ضرباً الى أن يعطيه تلك الزيادة .

ويظهر أن نتيجة قوانين الحكومة بخصوص السخرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة في حد ذاتها . ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها . فكثير من الناس دفعوا بدلاً للتخلص من العملية ولكن أكرهوا عليها . وكثير من الاغنياء دفعوا بدلاً عن رجالهم وأكره غيرهم على العملية سواء قدروا على دفع البديل أم لم يقدرُوا . ولا بد من قهر الصعوبات التي تلازم مبادئ هذا التغيير . والامل تنفيذ هذه الطريقة بالنظام في ظرف سنة واحدة .

ورأينا من التقارير الواردة من الجهات القبلية شكوى من الزام الفلاحين بدفع الضرائب تقدماً لا بدلاً . ولا شك أنه نشأ عن الدفع بالبدل شر كثير . وصار الفلاح بهذه الطريقة مضغنة في الافواه . وعند المداولة في مجلس الوزراء في شأن هذا التغيير ذهب بعض الوزراء الى أنه يجوز لكل انسان الخيار فاما أن يدفع تقدماً واما غللاً . غير أن

الغالبية لم ترض بذلك . لانه لو وجدت هاتان الطريقتان للزم أن يكون
مأمورو التحصيل على قسمين . والقسم الذى يعين منهما لتحصيل الغلال
يغدر الفلاحين مع أن الغاية المقصودة هى التخلص من هذا الصنف .
فالاولى دفع الضرائب تقدماً حتى فى الحالة التى يحصل فيها من ذلك بعض
المشاق فى المبدأ .

قال: وتوجد اصلاحات كثيرة يجب اجراؤها قبل أن يصح لنا أن
نقول ان حكومة مصر تحسنت غاية التحسن . غير أن ما حصل فى الستة
أشهر الماضية يجعلنا نؤمل فى تحسن الاحوال فى المستقبل . اهـ .

ولقد كانت الامة المصرية تنظر بمرارة الى صيرورة البلاد الى سيطرة
الاوروبيين ونفوذهم فى داخليتها وتداخلهم فى مالياتها واستئثارهم بخيراتها
ومنافعها فتذمرت كبيرها وصغيرها من جراء ذلك وتألف فيها حزب
خفى من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سمووا أنفسهم بالحزب الوطنى .
وجعلوا مركز حزبهم فى مدينة حلوان . ونشروا عدة منشورات فى
الجرائد الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة منافع البلاد . وأعلنوا
بوجود الحزب الوطنى . وبينوا واجباته وحقوقه . ثم اعترضوا على الدين
المتأخر واختصاصه بالضمانة وطلبوا ما يأتى : —

أولاً : — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة
بالخدوية .

ثانياً : — أن يلغى الحسك الصادر بتخصيص السكة الحديدية للقرض
المتأخر فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين

عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية
الفائدة المعينة لهم من الدخل العام .

ثالثاً : — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً
مضموناً بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ في المائة .

رابعاً : — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها
ثلاثة من الاجانب تعيينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

ولما علمت الحكومة بوجود الحزب المذكور شددت على رؤسائه
بالمراقبة والتهديد فاحتتمى بعضهم بالدول الاجنبية ومنهم حافظ باشا وولده
محمد بك نشأت الذين دخلوا في حماية دولة النمسا . وشاهين باشا كنج
الذي دخل في حماية ايطاليا وخرج من مصر خوفاً وهلعاً بل فراراً وجبناً .
وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر الخديو بتجريد شاهين باشا
المذكور من رتبة وألقابه الرسمية بناء على تجنسه بالجنسية الايطالية
وهذا نصه : —

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٤ شوال سنة ١٢٨٥ و٩
يناير سنة ١٨٦٩ بخصوص الرعية العثمانية . من حيث أنه مدون بالبند
الخامس من هذا القانون أنه اذا دخل أحد الرعايا العثمانيين في تبعية
دولة أجنبية من غير استحصاله قبل ذلك على اذن من الدولة العلية
يعتبر دخوله هذا لاغياً كأنه لم يكن وتجب معاملته في كل الامور
بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية .

وحيث ان جاهين باشا الذى هو من رعايا الدولة العلية الحائز لرتبة الفريق وسبق انه تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية . وكان سابقاً ناظر الحرية - النمى وقبل دخوله فى تبعة دولة اجنبية بدون ان يعطى له اذن بذلك . وحيث ان جاهين باشا مع كون دخوله فى تبعة دولة اجنبية باطلا قد تراءى له عند سفره من القطر المصري أنه يمكنه الاستغناء عن طلب (باسبورت) من جهات ادارة الحكومة المصرية - واستحصل من حكومة اجنبية على باسبورت لم تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه . فبعد الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا تأمر بما هو آت :-

البند الاول : - قد صار تجريد جاهين باشا من جميع رتبة وألقابه وصفاته الرسمية مع محو وترقين اسمه من دفاتر ضباط الجيش المصرى . وهو ممنوع من الرجوع الى الديار المصرية .

البند الثانى : - على ناظر داخليتنا وناظر حرييتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بسرأى عابدين فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ و ٦ رجب سنة ١٢٩٧

الامضاء (محمد توفيق)

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية مصطفى رياض

ناظر الحرية عثمان رفقى

وفى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٠ ورد تلغراف من الباب العالى بتوجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا . وقد صادف وصول التلغراف وقت اجراء التشريفات بعيد جلوس الخديو :

القسم الثاني في النشأة الثالثة

الباب الاول

الفصل الاول

في الاسباب التي أدت الى حدوث حادثة قصر النيل .

لما ارتقى توفيق باشا الى مسند الخديوية المصرية . وسافر الى الاسكندرية أحسن على برتبة أميرالاي . فتوجهت الى سراي رأس التين وقدمت تشكراتي وامتناني الى حضرته الكريمة ودعوت له بخير فשמاني برعايته وجعلني ياوراً خديوياً من ضمن ياورانه . وتعينت أميراً على الآلاي البيادة الرابع الكائن مركزه بالعباسية بمدينة القاهرة وذلك في شهر رجب سنة ١٢٩٦ هـ .

وكان عثمان باشارفقي ناظراً للجهادية اذذاك . وهو رجل جاهل متعصب لجنسه . غافل عما ينتج من سياسة التفريق والاستخفاف بالعنصر الوطني من احراج الصدور . فخيلت له نفسه أن يمنع ترقى المصريين العاملين في الآلايات تحت السلاح . ثم شرع فعلا في سن قانون فحواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح . وصدرت أوامره بذلك ليتمكن من الشكاية بانباء الوطن وحرمانهم من الرتب وجعلهم أنفارا تحت تسلط الترك والجر كس . ويكون لهؤلاء الحظ الاوفر والنصيب الاكمل من الارتقاء الى الدرجات السامية والرتب الشريفة .

ثم أصدر أمراً ثانياً بإحالة عبد العال بك حمى أمير آلاى الآلاى
السودانى الى ديوان الجهادية ليكون معاوفاً فيه وكان عمره اذ ذاك أربعين
سنة . وعين خورشيد بك نعمان بدلامنه لكونه من جنسه الجركسى
وكان يبلغ الخامسة والستين من عمره . وهو ضعيف لا قدرة له على
الحركات العسكرية . وأصدر أمراً آخر برفت أحمد بك عبد الغفار
قائمقام السوارى . وكان فى الاربعين من سنه أيضاً . وأقام فى مكانه
ضابطاً آخر جركسياً .

وفى ليلة ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ . دعت الى وليمة بمنزل نجم الدين
باشا لمناسبة عودته بعد أداء فريضة الحج . فلما وصلت الى منزل الداعى
وجدته غاصاً بأمرأء العسكرية وغيرهم . جلست بجوار محمد بك نجيب
الجردلى وكان بجانبه اسماعيل باشا كامل الفريق . (وهو جركسى الاصل
ولكنه كان يتظاهر بحب العدل والانصاف) فأفضى الباشا الى نجيب
بك بما صار من طيش ناظر الجهادية وأنه نصح له بأن يعرض عن ذلك
الاجحاف الظاهر . فلم يصغ اليه . فأخبرنى محمد بك نجيب بما سمع همساً
فى اذنى وكنت أجهل قبل ذلك تلك الاوامر الظالمة . فقلت لاسماعيل
باشا كامل أحق هذا ؟ فقال نعم وقد تسلمت الاوامر الى السكتاب للاجراء
بمقتضاها . فقلت له ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها .
وبعد تناول الطعام حانى ضابط وأخبرنى بأن كثيراً من الضباط
ينتظروننى بمنزلى فتوجهت اليهم فى الحال فوجدت من ضمنهم
الامير آلاى عبد العال بك حمى حكمدار الآلاى السودانى الكائن

مركزه في طره. والبكباشي خضر افندي من الآلاي المذكور أيضاً.
وعلى بك فهمي أمير الآلاي الحرس الخديوي بقشلاق عابدين والبكباشي
محمد افندي عبيد من الآلاي المذكور كذلك. والبكباشي ألقي افندي
يوسف من الآلاي الرابع البيادة حكمداريتي. والقائمقام احمد بك عبد
الغفار من الآلاي السواري وغيرهم. وكنوا جميعاً في هياج عظيم اذ
بلغهم صدور أوامر ناظر الجهادية قبل ارسالها اليهم. فلما رأوني أفضوا
الي بما سمعته من نجيب بك واسماعيل باشا كامل من قبل. فقلت لهم قد
سمعت هذا من غيركم فماذا تريدون؟ قالوا وليس الامر كذلك فقط
بل انه قد كثر اجتماع العنصر الجرکسي في منزل خسرو باشا الفريق
وهم يتذاكرون في تاريخ دولة المماليك في كل ليلة بحضور عثمان باشا
دفتي ويلعنون خيري بك لتسليمه واذعانه للسلطان سليم. ويقولون انه
قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم. وأنهم لا يغلبون من قلة. وظنوا
أنهم يملكون مصر ويستبدون بها كما فعل أولئك المماليك من قبلهم. ثم
عقب الضباط بأنهم قد تحققوا صدق تلك الانباء ممن يوثق بخبره. فقلت
وماذا تريدون اذا؟ فقالوا انما جئناك لنري رأيك. فقلت رأيي ان
تطيبوا نفوسكم وتهذبوا روعكم وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم
النظر في مصالحكم. وهم يتخذون من بينهم رئيساً لهم يثقون به كل
الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره ويحفظونه بمعاذتكم اذا
أرادت الحكومة به شراً.

فقالوا كلهم انا فوضنا اليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق

به وأقدر عليه منك . فقلت كلا بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع
وأنصح له جهدي : فقالوا انا لا نبغى غيرك ولا نثق الا بك . فأبنت
لهم ان الأمر عصيب ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له .
فقالوا نحن نقديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا . فقلت لهم اقساموا
لى اذاً على ذلك : فأقساموا . وفى الحال كتبت عريضة الى رئيس النظار
مصطفى رياض باشا مقتضاها الشكوى من تعصب عثمان رفقي باشا
لجنسه واجحافه بحقوق الوطنيين . وطلبت فيها : —

أولاً — عزل ناظر الجهادية المذكور . وتعيين غيره من أبناء
الوطن عملاً بالقوانين التى بأيدينا .

ثانياً — تشكيل مجلس نواب من نهباء الامة تنفيذاً للامر الخديوى
الصادر عقيب ارتقائه مسند الخديوية .

ثالثاً — ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ تطبيقاً للفرمان السلطانى .

رابعاً — تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للعدل
والمساواة بين جميع الموظفين بصرف النظر عن اختلاف الاجناس والمذاهب .

✓ ثم تلوت العريضة المذكورة على مسامع الحاضرين فوافقوا عليها .
وأمضيتها بختمى وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى . وبعد
ذلك صار ترتيب ما يلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء اذا
حدث أى حادث من الضباط الجراكسة . مع ترتيب ما يلزم لحفظ
البنوك وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطاعم الرعاع .
وكذلك ما يلزم لحفظنا من بطش الحكومة اذا أرادت الايقاع بنا

وأرفض الاجتماع على ذلك . وما دفعنا الى طلب انشاء مجلس النواب
إلا تبرم الامة بأمثال ما حصل للمرحوم اسماعيل صديق باشا في عهد
الخديو اسماعيل . مع أنه كان حائزاً لرتبة المشير التي من مزاياها حفظ
حائزها ولو باستعمال السلاح . وما حصل للسيد حسن موسى العقاد
بسبب كلمة عدل أراد بها مساواة الاهالى الذين دفعوا للحكومة
١٧٠٠٠٠٠ من الجنيهات باسم المقابلة و ٥٠٠٠٠٠٠ باسم الاسهم —
بالاجانب أصحاب الديون . وما حصل لغيرهما من القتل والخنق
والتعذيب من غير حق ولا محاكمة . بل لمحض الظلم والاستبداد — لعلمنا
أن ذلك المجلس سوف يكون لسان الامة لدى الحكومة . فيرشدها
الى سبل حفظ الأرواح الطاهرة والأعراض الكريمة والأموال
العزيرة من العبث بها .

وفي غد ذلك اليوم ذهبت الى ديوان الداخلية ومعى رفيقى على
بك فهمى وعبد العال بك حلمى وقدمنا العريضة المذكورة الى وكيل
الداخلية خليل باشا يكن وطلبنا اليه عرضها على رئيس النظار رياض باشا .
فذهب إليه ثم عاد وأخبرنا بأن الرئيس يريد أن يرانا فهاقابلناه طيب خاطرنا
وقال سأنظر فى الامر . وبعد اسبوع ذهبت مع الاميرين المذكورين
الى بيت الرئيس وتمثلنا بين يديه بعد الاستئذان وسألناه عما تم فى أمر
عريضتنا . فأجابنا بقوله : —

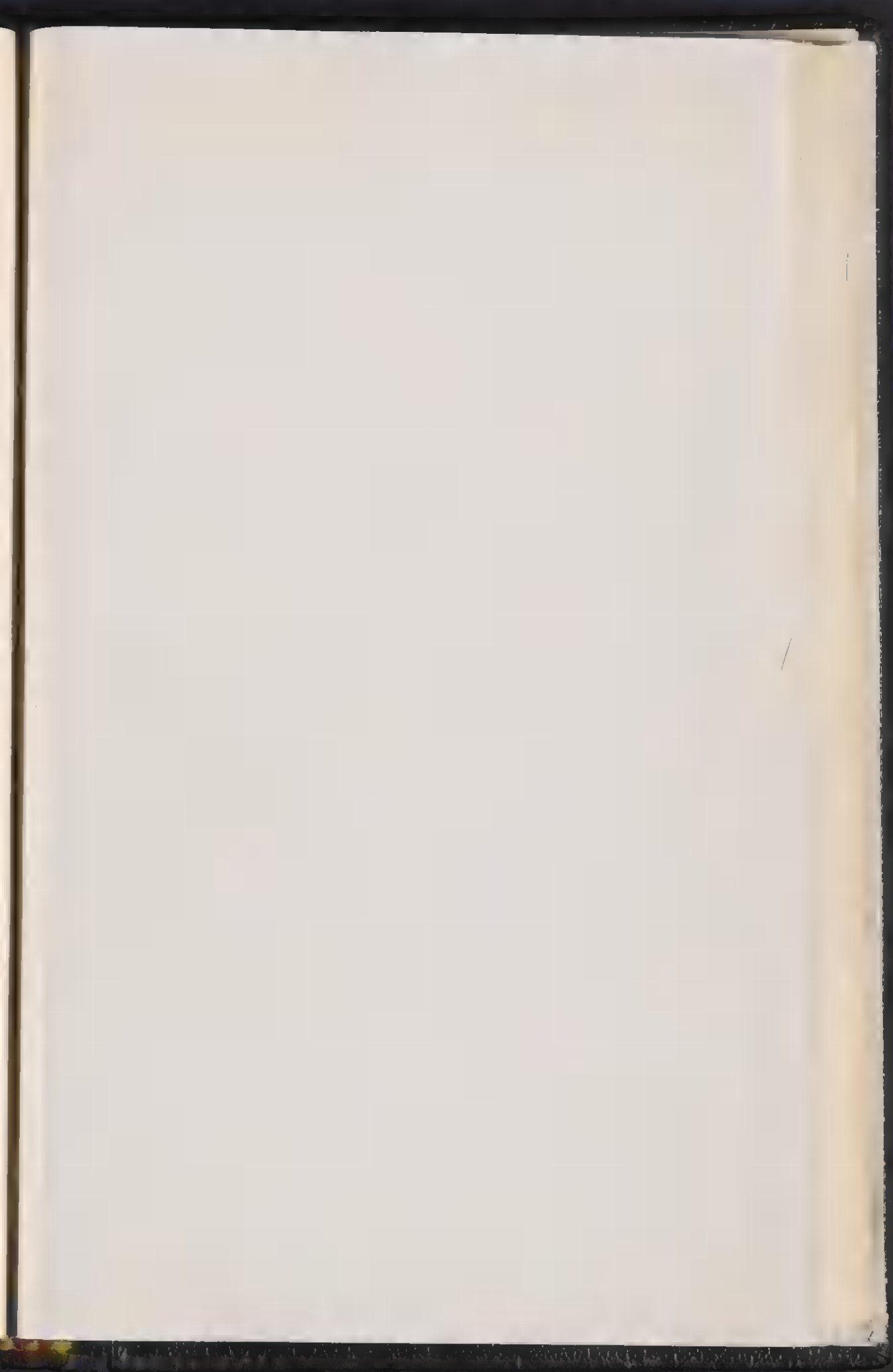
إن أمر هذه العريضة مهلك . وهو أشد خطراً من عريضة احمد
ففى الذى ارسل الى السودان (واحمد فى هذا كان كاتباً بديوان المالية

طلب المساواة مع غيره من خدم الديوان المذكور فعوقب بارساله الى السودان حيث توفي) فأجبتته باننا لم نطلب الا حقاً وعدلاً وليس في طلب الحق من خطر . وانا لنعترك أباً للمصريين فما هذا التلويح والتخويف ؟ فقال ليس في البلاد من هو أهل لان يكون عضواً في مجلس النواب . فقلت له أنك مصري وباقي النظار مصريون والخيديو أيضاً مصري . أتظن أن مصر ولدتكم ثم عقمتم ؟ كلا فان فيها العلماء والحكام والنبهاء . وعلى فرض أن ليس فيها من يليق لان يكون عضواً في مجلس النواب أفلا يمكن انشاء مجلس يستمد من معارفكم ويكون كمدسة ابتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالاً يخدمون الوطن بصائب فكرهم . ويعضدون الحكومة في مشروعاتها الوطنية ؟ فانبهر وكأنما كبر لديه ماسمعه منا . ثم قال سننظر بدقة في طلباتكم هذه فانصرفنا على ذلك .

وفي غرة ربيع أول سنة ١٢٩٨ هـ انعقد بعبا دين مجلس تحت رئاسة الخديو حضره جميع الباشوات المستخدمين والمتقاعدين من الترك والجر كس . وقرروا فيه ايقافنا نحن امراء الآلايات الثلاثة الذين وقعنا على العريضة الآنفة الذكر . ومحاكمتنا أمام مجلس فوق العادة . فلاحظ رئيس النظار رياض باشا انه اذا صار ايقافنا وجب ايقاف ناظر الجهادية أيضاً والا تفاقم الخطر وخيفت نتائج جراتنا . فلم يوافق الخديو على ذلك وقال ان ناظر الجهادية يضمن حفظ النظام : فاكد ناظر الجهادية استعداداه لحفظ النظام والقبض علينا بسهولة . ثم دعى احمد خيرى باشا



وكلاء الأمة في المطالبة بمجلس النواب و بعض الاصلاحات



رئيس الديوان الخديو وتلا بالمجلس أمراً عالياً مآله : —

ان الامراء الثلاثة احمد عرابي وعلى فهمي وعبدالعال حامى مفسدون .
وانه لذلك يقتضى ايقافهم من الخدمة ومحاكمتهم على افسادهم ومجازاتهم
بالعقاب الصارم فى مجلس عسكري فوق العادة — تحت رئاسة ناظر
الجهادية . ويكون من أعضائه استون باشا رئيس اركان حرب (وهو
امريكانى) ولارمى باشا ناظر المدارس الحربية (وهو فرنساوى) وغيرهما
من البشاوات الجر كس . فوقع عليه الخديو وسامه الى ناظر الجهادية
عثمان باشا رفيقي ثم ارفض المجلس .

وفى مساء ذلك اليوم ارسل ناظر الجهادية المذكور تذاكر يدعونا
بها للحضور الى ديوان الجهادية بقصر النيل فى صباح يوم ٢ ربيع اول
سنة ١٢٩٨ هـ للاحتفال بزفاف جميلة هانم شقيقة الحاضرة الخديوية .
فادر كننا انه يريد أن يخذعنا ويبطش بنا كما فعل محمد على باشا بامراء
المماليك حينما دعاهم الى ولية بالقلعة و بطش بهم كما هو واضح بالتاريخ . إذ
لم يكن زمن الزفاف المحكى عنه قد حان بعد . فكانت تلك الحيلة سابقة
لاوانها ولذلك أخذنا حذرنا وهياًنا ما يلزم لنجاتنا إذا اقتضت الحال
ذلك ثم ذهبنا فى الوقت المعين الى ديوان الجهادية بقصر النيل . وعند
وصولنا اليه وجدناه غاصاً بجميع الجراكسة من رتبة الملازم فما فوقها الى
رتبة الفريق . وكانت فى أيدي شبانهم الطبنجات وكلهم فى فرح
ومرح .

فانعقد المجلس المؤلف من البشاوات السابق ذكرهم . وتلى علينا

الامر الخديوى المؤذن بايقافنا ومحاكمتنا . ثم نزعنا عناسيوفنا وساقونا
الى السجن فى قاعة بقصر النيل . وكان مرورنا بين صفين من الضباط
الجر كس المسلحين بالطبنجات كما أسلفنا .

ومر خسرو باشا كبير الجرا كسة بباب السجن وصار يهزأ بنا
ويسخر منا بقوله (أيه زمبلى هرف لر) يعنى فلاحين شغالين بالمقاطف
احتقاراً للمصريين . ولما أقفل عايينا باب الغرفة تأوه رفيقى على بك فهمى
وقال . لا نجاة لنا من الموت وأولادنا صغار . ثم اشتد جزعه حتى كاد
يرمى بنفسه فى النيل من نافذة الغرفة . فشجعتة متمثلاً بقول الامام
الشافعى رضى الله عنه : —

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعا وعند الله منها المخرج
صاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت وكان يظنها لا تفرج
وبقول الشريفة السيدة زينب رضى الله عنها : —

سهرت أعين ونامت عيون لأُمور تكون أو لا تكون
إن رباً كفاك بالامس ما كان م سيكفيك فى غد ما يكون
فادراً الهم ما استطعت عن م النفس فحملانك الهموم جنون
فلا والله ما كانت الالهنية حتى جاءت أورطتان من آلاى الحرس
الخديوى وأحرق رجالهما بديوان الجهادية وأسرع بعض الضباط
والعساكر فأخرجونا من السجن . ففر ناظر الجهادية ورجال المجلس
وغيرهم من المجتمعين وقصدوا جميعاً الى سراي عابدين .
ولما أفرج الله عنا أسرعنا الى العساكر فحذرتهم وتوسلت اليهم

بان لا يمدوا أيديهم بسوء الى أحد من الجراكسة ولا الى غيرهم من الضباط لأنهم اخواننا. ولئن آثروا أنفسهم علينا فاننا لا نريد الا النصفه والمساواة. ونظرت فاذا بجاني اسماعيل باشا كامل فعانقته أمام العساكر. وقلت ان هذا الباشا جر كسى ولكنه أخى حرام علينا دمه وماله وعرضه وكذلك غيره من الجراكسة. فانصرفوا على بركة الله تعالى الى مرا كزكم فانصرفوا طائعين.

الفصل الثانى

فى كيفية اخراجنا من السجن

لما صار سجننا عين ناظر الجهادية ثلاثة من أمراء الالايات بدلا منا وأرسل معهم ثلاثة من الموائت (باشاوات) لتسليمهم الالايات التى كانت تحت إمرتنا. فعين الامير الالاي محمود بك طاهر للالاي الرابع بدلا منى وكان معه اللواء طه باشا لاجل تسليمه الالاي المذكور على مقتضى أحوال العسكرية. وعين الامير الالاي خورشيد بك نعمان أميراً للالاي السودانى بدلا من عبدالعال بك حلمى وكان معه خورشيد باشا طاهر لتسليم الالاي المذكور. وعين الفريق راشد باشا حسنى لتسليم الالاي الحرس الخديو الى القائمتقام خورشيد بك بسمى بدلا من على بك فهمى.

وعند ما علم ضباط الالاي الحرس الخديو بما لحقنا من الاهانة والسجن وتعيين غيرنا بدلا منا هاجوا وماجوا وثار الحمية فى رؤوسهم

وفي الحال أمر محمد افندي عبيد البكباشي بضرب نوبة طابور للعساكر.
فاعترضه خورشيد بك بسمى القائمقام المعين حديثاً وهدده بقطع رأسه
وقال له أنا أمير الألاي . فلم يلتفت اليه وأمر بعض العساكر بوضعه تحت
الحفظ . وكانت الجنود قد اصطفت تحت السلاح فأخذهم وقصد قصر
النيل لا نقاذنا من السجن . فاعترضه أيضاً راشد باشا حسنى الفريق ولكن
لم يجد ذلك نفعا . وكان الخديو مشرفاً على العساكر من شرفة (السلامليك)
فأمر (بروجي قره قول السراي) بأن يضرب (نوبة) حضور الضباط
عند الخديو . فلم يذهب اليه أحد ووقفت الاورطة الاولى حكمدارية
البكباشي أحمد افندي فرج في ساحة عابدين ومعها يرق الألاي .
وكان وقوفها في هيئة طابور لاجل حفظ الخديو مما عسى أن يطرأ من
الامور . واستمرت الاورطتان الأخريان في سيرهما الى أن وصلتا
الى قصر النيل . فأصدر البكباشي محمد عبيد أمره الى حكمدار الاورطة
الثالثة على أفندي عيسى البكباشي بأن يذهب بأورطته الى الجهة الخلفية
من قصر النيل وذهب هو بأورطته الى الجهة الامامية . ثم عين فرقة
من العساكر لاقتحام الديوان الذي أوصدت أبوابه ومنافذه للبحث عنا
واخراجنا من السجن . فوقع الرعب في قلوب أمراء الجهادية الموجودين
بالديوان وأعضاء المجلس المعينين لحاكتنا من الاوريين والجر كس .
وطلب كل منهم النجاة لنفسه وفي جملتهم عثمان باشا رفيق ناظر الجهادية .
وهكذا - كان الشكر والفخر للبطل المقدم والشجاع الهمام محمد
افندي عبيد الذي كان انقاذنا من الهلاك على يديه . وللبطل المقدم على

افندي عيسى البكباشي . وللوطني الغيور أحمد افندي فرج البكباشي .
ولجميع ضباط آلاي الحرس الخديوي وعساكره الذين خلدوا لهم ذكراً
جميلاً . وبرهنوا على وطنيتهم وغيرتهم وشهامتهم . أخص بالذكور منهم
الملازم حفناوي أفندي عنان الذي كان أول من أذاع خبر سجننا .
والملازم يوسف أفندي فهمي . والملازم محمد أفندي شامل . فقد امتازوا
بالشهادة والمروءة .

وكذلك الشهم الهمام والبطل المقدام البكباشي خضر أفندي خضر
فانه ما كاد يعلم بأمر سجننا - عند حضور خورشيد باشا طاهر والامير الای
الجديد خورشيد بك نعمان واحمد بك حمدي الياور الخديوي لاجل تسليم
الآلاي السوداني الى خورشيد نعمان بدلاً من عبد العال بك حامی -
حتى انتظر جلوسهم في المحل المخصص لاقامة القائمقام فرج بك
(الذكر) ثم قام من المجلس وأحضر بلوكا من العساكر وجعلهم خفراء
على الامراء المذكورين . وأمر بان لا يسمح لاحد منهم بالخروج من
مكانه مطلقاً . ثم أمر بعد ذلك بضرب نوبة طابور فخرج الآلاي الى
الميدان . ولما تم انتظامه أخبر الضباط والصف ضباط والعساكر بما
صار من سجننا واهانتنا . فتأججت نيران الغيرة في صدورهم وطلبوا أن
يسرع بهم لا تقاذنا من السجن قبل فوات الوقت وتفاقم الأمر . فأسرع
بهم وهو في مقدمتهم من (طره) قاصدين ديوان قصر النيل .

وأما البكباشي ألفي افندي يوسف فانه نكث بعهده الذي عاهدنا
عليه من أول يوم فلم يعد الى بيته الا بعد ان ذهب الى خيري باشا

رئيس الديوان الخديوى وأخبره بما تقرر بيننا في اجتماعنا الاول .
وكذلك أخبر على باشا مبارك بكل ما تم بيننا الاتفاق عليه .

وعند ما توجه طه باشا لطفى ومحمود بك طاهر الى العباسية
لاستلام الأتآى الرابع حكمداريتنا لم يقم الالفى يوسف هذا بما أقسم
عليه بل نكص على عقبيه وحنث في يمينه جبنًا وخيانة وغدرًا ونذالة
كما غدر وحنث في يمينه محمود بك طاهر المذكور حين عاهدنا على
طلب الاصلاح قبل حادثة قصر النيل . وكأنما نسى ما حاق به من قبل
من الظلم والاجحاف حين تجرد من شرفه ورتبه وامتيازاته على ملاء
من ضباط الجهادية . وعزل نفرًا وأرسل الى السودان مذمو ما مدحورًا
لكونه استخدم ضباط من آلايه في بعض مصالحه الخاصة الامر
الذى كان مباحًا لجميع أمراء العسكرية من ناظر الجهادية الى رتبة
البكباشى . ولكن هو الغرض يعمى ويصم خصوصًا في زمن
الخديو اسماعيل باشا .

الفصل الثالث

فيما صار بعد خروجنا من سجن قصر النيل .

فر ناظر الجهادية عثمان رفقي وجميع أمراء الجراكسة وأعضاء
المجلس السابق ذكره الى سراى عابدين ليحتموا بالخديو بعد ان
أحبطت وطنية الجند مكرهم . ولما استقر بهم المقام تشاوروا في الامر
فقال استقون باشا الامريكي ان ما حصل من آلاي الحرس يعتبر تمردًا
عسكريًا ومن الواجب حصره بالطوبجية والبيادة . وأمر ضباطه بتسليم

الامراء الثلاثة . فان أبوا تطلق عايهم المدافع والبنادق حتى يضطروا الى التسليم . فاستحسن الجميع ذلك الرأي إلا اسماعيل باشا كامل الفريق فانه عارضه وقال اني أعتقد أن جميع الآلايات البيادة والطوبجية والسوارى على رأي واحد فلن يجدى هذا الكلام نفعا . فقال الجنرال استون باشا اذا كان الأمر كذلك فالآلاى السودانى يكفي لا كراه الآلاى الحرس على التسليم . فعارضه اسماعيل باشا كامل ثانية بقوله - ان آلاى السودان أشد تمسسا من باقى الآلايات فلا يركن أيضا اليه . فلما سمع الخديو معارضة الباشا المذكور غضب غضبا شديدا وأمر خورشيد باشا طاهر تغرافيا باحضار الآلاى السودانى من (طره) بغاية السرعة وتكون معه الجبهه خانه اللازمة . فجاءه الرد من ناظر محطة طره بأن البكباشى خضر افندي خضر ألقى فى السجن كلا من خورشيد باشا طاهر والأمر آلاى خورشيد بك نعمان . واحمد بك حمدى الياور الخديوى والقائمقام فرج الدكر . وصرف الجبخانة اللازمة للعساكر ثم قام بهم من مدة ساعة بخطو سريعة بطريق البحر قاصداً قصر النيل لاجراج الامراء الثلاثة المسجونين ...

وهنا تحقق الخديو من صدق اسماعيل باشا كامل ووجهة اعتراضه وعمت الدهشة جميع الحاضرين . ثم أمر الخديو بارسال بعض الياوران لمقابلة البكباشى خضر افندي خضر وأخبره بان الامراء الثلاثة خرجوا من السجن . وابلاغه أمر الخديو القاضى برجوعه بالآلاى من حيث أتى . وضرورة اخلاء سبيل الأمراء الذين سجنهم بطره . ولما قابله رسل الخديو قال لهم . انى لا أعود الا من بعد أن أراهم بعينى رأسي . فعرضوا

عليه أن الخديو يكافئة بالمال والرتب العالية اذا هو سمع ورجع. وانذروه
بكل عقاب اذا هو أبى. فلم يصغ إليهم واستمر في سيره حتى وصل الى
ساحة عابدين. فاستقبله آلاى الحرس المذكور بالتعظيم العسكري وهو
حامل السلاح. وعزفت الموسيقى بالسلام الخديو. ونادوا جميعاً (افند مز
جوق يشا) ثلاثاً. هوأما نحن فلما خرجنا من السجن تقدم الهمام يوسف
افندى فهمى الملازم وحمل الامير آلاى على فهمى بك. وحمل غيره الامير آلاى
عبد العال بك حلمى وذهبوا مع عساكر آلاى الحرس الخديو الى قشلاق
عابدين. وتوجهت انا العاجز الى مركز الآلاى المذكور. وجمعت الضباط
والصف ضباط وألقيت عليهم كلمة أوصيتهم فيها بملازمة الهدو والسكينة.
وقلت لهم إننا لا نطلب إلا العدل والمساواة مع اخواننا الجراكسة
والأتراك. وأن لا يكون المصرى محتقراً فى نظر الاجناس الاخرى.
ونريد كذلك مجلساً نيابياً لحفظ حقوق آبائنا واخواننا وأبنائنا من ظلم
المستبدين الظالمين. وأن تنقح القوانين العسكرية حتى تكون كافلة
للمساواة فى الترقيات والمكافئات. وزيادة المرتبات والماهيات التى مضى
عليها ثمانون عاماً ومرتب النفر العسكري فيها لا يزيد على $\frac{1}{19}$ وكان
فيهم من له زوجة وأولاد ووالدة يتضورون جوعاً لسوء حظ عائلهم.
ثم كتبت الى وكيل دولة فرنسا السياسى البارون (دورنج) وكنت
لا أعرف اسمه ولا اسم غيره من وكلاء الدول الاوربية راجياً أن يخبر
عنى جميع وكلاء الدول المتحابة وخصوصاً قفصل جنرال دولة انجلترا
بانه قد حصل خلاف بيننا وبين حكومتنا وأنا نؤمل منهم التوسط
فى اصلاح ذات البين.

وامضي بنا بعد ذلك ليلتنا في القشلاق على أتم ما نكون من التيقظ والاحتراس. وأما القناصل فقد ذهبوا الى عابدين وأشاروا على الخديو باجابة طلباتنا حسماً للنزاع ومنعاً من الخطر . بناء على ان الحكومة عاجزة عن تنفيذ اغراضها فينا.

وفي صباح ٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ . الموافق ٢ فبراير ١٨٨١ م . ذهب جميع الباشاوات إلى الخديو وتشاورا في امر تلك الازمة . فقال ناظر الاوقاف محمود باشا سامى المشهور (بالبارودى) اني ارى العساكر على الطاعة بدليل هتافهم باسم الخديو . وأن الموسيقى تعزف بالسلام الخديو — فلو أجيبنا طلباتهم لانحسنت المسألة بسلام .

وبناء على ذلك تقرر تعيين محمود سامى باشا وخيرى باشا رئيس الديوان الخديو لمناوضا فيما يلزم من الاصلاح . فحضرا وسألانا عما نريده . فاجبناهما باننا على الطاعة ولا نريد إلا الاصلاح : فقال خيرى باشا وما هو الاصلاح ؟؟ فقلنا هو ما اوضحناه بـرضتنا . ورغبنا هي أن يبدأ بعزل ناظر الجهادية عثمان باشا رفيق . ثم يشرع في تنفيذ باقي الطلبات .

فذهبوا وأخبرا الخديو ثم عادا وأخبرانا بأن الخديو — قبل طلباتكم وعزل ناظر الجهادية . فاختاروا ناظراً غيره . فقلنا لا خيرة لنا . وانما نريد ناظراً وطنياً يعينه الخديو . فقال خيرى باشا ان الخديو فوض اليكم اختيار الناظر حتى لا تشكوا فيما بعد .

فقلنا انا نرضى بتعيين محمود سامى باشا هذا ناظراً للجهادية . فذهبوا وبلغوا الخديو ذلك . وبناء عليه صدرت الاوامر بتعيين محمود سامى

باشا . ناظرًا للجهادية مع بقاء نظارة الاوقاف في عهده كما كانت . واعادة كل منا الى آلايه . للعمل على نبذ الفوارق العصبية والجنسية . والتمسك بعروة الاخاء والمساواة . وعند ذلك ذهب الآلاي السوداني الى مركزه في طره وأخلى سبيل خورشيد باشا طاهر . وخورشيد بك نعمان وأحمد بك حمدي الياور الخديو . وفرج الذكر . ثم أخذ بعد ذلك في سن القوانين العسكرية العادلة وتعديلها وتنقيحها كما سيأتي .

الفصل الرابع

في الاصلاحات العسكرية

بعد أن عاد كل من الامراء الثلاثة الى آلايه . تقدمت منا الى ديوان الجهادية بناء على طلب جميع الآلايات الاخرى مذكرة مقتضاها : — أولاً — صرف نقود بدل التعمينات التي كانت تؤخذ من شون الجهادية وتباع للآلايات . وذلك حفظاً لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية في المأمورين ورؤسائهم . وخصوصاً في صنف السمن فانه كان يصرف للآلايات من الشحم الذي يصنع في تريستا من أعمال حكومة النمسا . ويأتي في براميل باسم مسلي — وهو كرية الطعم والرائحة لا يصلح للطعام . واسكن لم يكن أحد ليحسر على المجاهرة بالحقيقة لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوماً . واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثاً - أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة في السكك الحديدية .

رابعاً - ابطال ورشة التريزة لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش .
وصرف أثمان الملابس تقدماً لتشتري من الخارج بمعرفة الآليات .

خامساً - عدم جواز الترقى للعسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجري العمل على مقتضاه .

سادساً - زيادة مراتب جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة أي حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المراتب الدنيئة .

سابعاً - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية حالة الاستيداع .

ثامناً - إرجاع أحمد بك عبد الغفار قائمقام السواري الذي رفته عثمان باشا رفيق من الخدمة من غير محاسبة ولا سبب يوجب ذلك .

فصودق على المذكرة وبناء على ذلك صار يطبخ للعساكر في اكثر الاحيان أرز بلبن وحلوى ولحم وانواع الخضر بدلا من الفول والعدس الدأمين . ويعطى للعساكر السودانية مشروب من البوظة المصنوعة من الشعير على حسب عاداتهم . وتصرف لاولادهم ونسائهم جريات زيادة عن جريات العساكر

ثم كتب ناظر الجهادية محمود باشا سامى الى الداخلية بلزوم سن القوانين اللازمة لأصلاح حالة العسكرية وزيادة مراتب الضباط

والعساكر وتعديل النظمات والقوانين بكافة أنواعها . فرفع رياض باشا
رئيس مجلس الوزراء الى الخديو تقريراً بذلك هذا نصه : —

مولاي .

قد تقدم لمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص
زيادة ماهيات الضباط والعساكر فأوضح الناظر المشار اليه انه مع زيادة
اثمان جميع الأشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة
ساكن الجنان محمد علي قد حصل أثناء حكم حضرة اسماعيل باشا تنقيص
مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة .
فتراءى للمجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي أن يتحرى بغاية الدقة
والاعتناء عن الأسباب المؤيدة لهذا الطلب وأن يسعى في إيجاد ما يلزم
من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل
ساحتكم العلية ومقتضى تعميمها على السواء في جميع مصالح القطر . فتبين
للمجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم
صرف النظر عن الآتي ذكره : —

وهو أنه وان كان القطر أكثر ثروة الآن عما مضى إلا أنه
مديون بمبلغ مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديداته ما يقرب من
نصف إيرادات الحكومة . وانه من أهم واجبات الحكومة أن تبذل غاية
المجهود في الاقصاد بقدر الامكان حتي يتيسر لها الوصول الى استهلاك
هذا الدين بالتدريج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضر بجميع
مصالحه المعنوية والمادية .

فلذا قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التي يلتبسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية. ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صنف ضباط ونفر. وأن ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية فى البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية. هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين فى حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضاً. فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الامر فى مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط. وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط والمستودعين اكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة. ففضلاً عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكية ما زال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً فى حالة الاستيداع.

فيلزم ازالة هذه الحالة. وينبغى أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط الى رتبة أعلى من رتبته. غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد بالطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية فى مثل هذه المواد. فبناء على ذلك أتشرف بأن أرفع لسدكم العلية صورة أمر عال بزيادة ماهيات الضباط والعساكر البرية والبحرية وصورة أمر عال آخر

بتشكيل قومسيون عسكري للنظر في كافة ما يلزم اجراؤه من التعديلات في النظمات والقوانين العسكرية بكافة أنواعها . ملتصاً تشريفهما بالقبول . واني لولى النعم عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع م في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ م — الموافق ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ .
فصدر بناء على هذا التقرير الامر ان الآتى نصهما : —

(الامر الاول)

نحن خديو مصر

بعد اطلعنا على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا وبناء على ما رفعه اليما ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : —

المادة الاولى —

شهرياً	ماهيات قديمة
٨٠٠٠ فريق	٧٥٠٠
٦٥٠٠ لواء	٦٠٠٠
٥٠٠٠ أمير آلاى	٤٠٠٠
٣٥٠٠ قائمقام	٢٥٠٠
٢٥٠٠ بكباشى	٢٠٠٠
١٥٠٠ صاغ قول أغاسى	١٢٠٠
٩٥٠ يوزباشى	٥٠٠
٧٥٠ ملازم أول	٤٠٠

شهرياً	ص	ماهيات قديمة
٦٠٠ ملازم ثانى	٣٥٠	
٢٥٠ صولقول أغاسى	١٣٠	
٨٠ باشجاویش	٥٠	
٧٠ بلوگامین	٤٠	
٤٠ أونباشى	٣٠	
٣٠ نفر	١٠	١٩

المادة الثانية : ناظر الجهادية مأمور بتنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرأى عابدين فى ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ وفى ٢٠
ابريل سنة ١٨٨٠ م .

(الامر الثانى)

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا
فى هذا اليم وبناء على مارفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأى
مجلس نظارنا تأمر بما هوآت : —
المادة الأولى : قد تشكلت تحت رئاسة ناظر الجهادية والبحرية
قومسيون مؤلف ممن سيأتى ذكرهم وهم . —

- عدد
- | | | | | |
|---|--------------------|---|----------|---|
| ١ | حسن أفلاطون باشا | ■ | جركسى | « |
| ١ | الجنرال استون باشا | ■ | امريكانى | « |

١	الجنرال جولد سميث	»	انجيزى	«
١	محمد مرعشلى باشا	»	تركي	«
١	راشد باشا حسنى	»	جرکسى	«
١	اسماعيل كامل باشا	»	«	«
١	لارمى باشا	»	فرنساوي	«
١	ده بلوتش باشا	»	الماني	«
١	خالد باشا	»	جرکسى	«
١	محمد رضا باشا	»	تركي	«
١	محمد كامل باشا	»	مصرى	«
١	ده برناردى بك	»	تليانى	«
١	محمد شوقى بك	»	تركي	«
١	احمد عرابى بك	»	مصرى	«
١	حسين مظهر بك	»	تركي	«
١	محمد خلوصى بك	»	تركي	«
١	عبد الرحمن بك سليم	»	جرکسى	«
١	سليمان يسرى بك	»	کردى	«
١	فرهاد بك	»	»	«
١	محمد نسيم بك	»	تركي	«

المادة الثانية . هذا القومسيون مكافئ لما يأتى ذكره — :
أولا . النظر والبحث فى القوانين والنظمات العسكرية الموجودة .

بأنواعها. وادخال كافة ما يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها.
ثانياً . النظر في الترتيب الذي عليه المدارس الحربية الآن وما
ينبغي اجراؤه فيها من التعديلات .

ثالثاً تحضير مشروع قانون يختص بشروط الدخول في سلك الضباط
البرية والبحرية وترقيهم واستعدادهم ورفقهم وتقاعدهم .
رابعاً . البحث عن الطرق المقتضى اتخاذها لتسوية حالة الضباط
المستودعين الآن .

المادة الثالثة . قرارات القومسيون المذكورة تكون بأغلبية آراء
الاعضاء الحاضرين . وفي حالة انقسام الآراء الى قسمين متساويين يرجح
الطرف الذي يكون فيه الرئيس . ثم تعرض مشروعات هذا القومسيون
على مجلس نظارنا .

المادة الرابعة . على ناظر الجهادية والبحارية تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرأي عابدين في ٢١ جماد الأولى سنة ١٢٩٨ الموافق
٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ . التوقيع محمد توفيق

✽ احتفال ناظر الجهادية محمود سامي باشا بعد صدور الأمر ✽

بتشكيل القومسيون المذكور وزيادة الماهيات

كان هذا الاحتفال في قصر النيل وقد أعد فيه ناظر الجهادية مأدبة
فاخرة دعا اليها النظار والمفتشين وضباط العسكرية . وبعد أن اجتمعوا
هيئت لديهم موائد الطعام . فأكلوا هنيئاً وشربوا مريئاً . ثم قام محمود
سامي باشا ناظر الجهادية فقال : —

هذه ليلة أنس دعتنا الى هذا الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف
تذكراً لما أثر الحكومة الخديوية الجليلة التي وجهت عزيمتها الى اصلاح
أحوال الأهالى جميعاً وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق.
وقد رأينا في هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام
الحكومة تغييراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم بالعدل . والنقم
بالنعم وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدماً سريعاً . وما ذلك الا من
حسن مقاصد هذا الجنب وطهارة سجاياه خصوصاً وأنه اصطفى
لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلاً غيوراً على الهمة ذكي النفس وهو
حضرة دواتلوا رياض باشا فلم يأل جهداً في العمل ولم يقصر في تذليل
المصاعب باتحاده مع حضرات رفقاءه الكرام حتى وصلنا الى هذه
الغاية التي لا ينكر أحد حسناتها . ولا ريب في أن هذه نعم يجب علينا
استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها . ولا يكون ذلك الا اذا قرناها
بالشكر عاينها . فقد قالوا الشكر سياج النعم وحقيقة الشكر أن يكون
جميعنا مخلصين للحكومة في خدمته قائماً بواجباته لها . معضداً لجميع
مقاصدها . خاضعاً لأوامر الحضرة الخديوية التي هي السبب في هذا
الخير العظيم . وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعاً فليحي الجنب الخديو
أطول الله بقاءه .

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطاباً وجهه الى الضباط هذا نصه :-
هذه ليلة سرور تجلى فيها روح الصدق والاخلاص واجتمعت فيها
القلوب على قصد أداء الشكر للجنب الخديو . غير أن تذكراً محامده

وما أثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعى .
أن محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم
الجناب الخديوى فى هذه الاوطان أمر معلوم يعد تعدادها من قبيل
تحصيل حاصل . وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم فلا حاجة
الى بسط الكلام فيه ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة
الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين .
وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ممن شملتهم
هذه المحسنات وعمتهم فوائده الاصلاح . ومن أهم وجوهه التى شاهدناها
فى عصر الخديو الجليل تقرير الامن على الارواح والأموال وحفظ
الحقوق الشرعية وأداؤها لاربابها . ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة
ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .
وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم وأنتم روح الضبط
والربط . وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذه . فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات
ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما أخذتم مالكم أن تؤدوا
ماليكم . وهو طاعة ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه
الخيرات التى شملتنا . بل هو الذى انعم فى هذا الوطن روح الحياة
بعد أن أشرف على الموت والدمار . فعليكم أن تكونوا دائماً على قدم
الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواهيه العادلة . وعلينا
جميعاً أن نبتهل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأييد عزه وأن ينادى لسان
الصدق منا فليعيش الجناب الخديوى .

وبعد أن جلس رئيس الوزراء رياض باشا قلت أنا العاجز وأجبت
بتحقيق مافاه به ناظر الجهادية ورئيس الوزراء . ثم قلت اننا لانريد الا
الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة وذلك لا يتم
الا بانشاء مجلس نواب واجاده فعلا . ونحن مطيعون للحكومة بل نحن
الآلة المنفذة لأوامرها العادلة وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه
وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ويوفق رجال حكومته الكرام
لأصلاح البلاد واسعاد العباد .

قانون القواعد الاساسية

في المنظمات العسكرية

ويليه قانون الترقى

ولما تم تشكيل القومسيون العسكري من الرئيس والاعضاء
السالف ذكرهم بناء على الامر الخديوى الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١
قرر القواعد الاساسية الآتية : —

في الرتبة

المادة الاولى — الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتمتاز بها حالة
الضباط ويستخدم في جميع الوظائف وتصير ملكا له لا يمكن أن تسلب منه ولو
سلبت وظيفة الخدمة الا بأحد سببين : الاول : اذا تنازل عنها وصار قبول
ذلك لدى الحضرة الخديوية — الثانى — صدور مضبطة من مجلس عسكري
بالحكم بنزع الشرف والعزل بمقتضى قانون الجنايات المصدق عليه من لدن
الحضرة الخديوية :

ثانياً : —

(في الخدمة والاستيداع والأفصال والتقاعد)

(في الخدمة)

المادة الثانية — الخدمة هي حالة وجود الضابط مستخدماً بوظيفة تحت السلاح بأحدى الآليات أو بمصلحة تابعة للجهادية أو خدمة خصوصية أو مأمورية .

المادة الثالثة — حيث ان الضابط في هذه الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل المرتب والامتيازات .

(في الاستيداع)

المادة الرابعة — الاستيداع هي حالة وجود الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات . وهذا الاستيداع لا يمكن حصوله الا بأحد سببين : —

المادة الخامسة — (اولا) سبب عمومي للاستيداع وهو اطلاق العسكر أو الغاء مصلحة أو نهو مأمورية أو عند رجوع من الاسر من طرف العدو .

المادة السادسة — الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظاً لامتيازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح أو بأحدى وظائف فروع الجهادية .

المادة السابعة — الضباط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب النقصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستيداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترقى والحكمدارية والأفصال والتقاعد .

المادة الثامنة — (ثانياً) سبب خصوصي وهو الاستيداع بأمر صادر من

الحضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق .

المادة التاسعة — الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم أن تكون مرتباتهم بأعتبار خمس ماهياتهم فقط مدة هذا الاستيداع كذلك بعد التحقيق .

المادة العاشرة — هذا الأستيداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط .

المادة الحادية عشرة — حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدامهم ثانياً تحت السلاح أو بفروع الجهادية فيلزم اعتبار مدة استيداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الأتفصال والتقاعد لا بحقوق الترقى والحكمدارية .

(في الانفصال)

المادة الثانية عشرة — الانفصال هو رفع وتباعد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع اليها. وهذا الانفصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين : —

المادة الثالثة عشرة — (اولا) الانفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة تقضى على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون المعاشات .

المادة الرابعة عشرة — (ثانياً) الانفصال بسبب ان يكون الضابط متعوداً على قباحة السلوك او تقع منه مخالفات جسيمة ضد الضبط والربط أو ضد شرف وناموس العسكرية أو يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستيداع بمقتضى قرار مجلس عسكري حقق عدم لياقته للخدمة ولم تهذب احواله .

المادة الخامسة عشرة — الضابط الذى يتعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظمات العسكرية لا يمكن فصله الا بمقتضى قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للحضرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ .

المادة السادسة عشرة -- الضباط الصادر في حقهم مضبطة بالانفصال من

الخدمة لا يترتب لهم ماهية بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس الصادر في حقهم الا اذا صار العفو عنهم من الحضرة الخديوية .

(في التقاعد)

المادة السابعة عشرة — التقاعد هو ان يكون الضابط بلغ اخر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار عليه بالتقاعد .
المادة الثامنة عشرة — الضابط الذي يتقاعد يلزم أن يكون حافظاً لرتبه وملبوساته الرسمية ويتمتع بالمعاش الموافق لرتبته ومدة خدماته حسب ماهو مقرر بقانون المعاشات .

ثالثاً : —

(قانون الترقى)

المادة الاولى — لا يمكن ترقية النفر الى رتبة الاونباشى ما لم يستخدم ستة شهور بصفة عسكري .

المادة الثانية — لا يمكن ترقية الاونباشى الى درجة جاويز ما لم يستخدم مدة اقلها ستة شهور في خدمة الاونباشى . ولا يمكن للجاويز أن يترقى الى درجة الباشجاويز ما لم يستخدم في درجة الجاويز مدة اقلها ستة شهور .
المادة الثالثة — لا يمكن الترقى الى درجة الصولقول أغاسى ما لم يستخدم في خدمة الصف ضباط مدة اقلها سنة .

المادة ٤ — لا يمكن ترقية أحد الى درجة ملازم ثانى ما لم يكن (أولاً) بلغ عمره عشرين سنة . (ثانياً) يكون استخدم في خدمة الصف ضباط مدة اقلها سنتان أو يكون متخرجاً من المدارس الحربية .

المادة ٥ — لا يمكن ترقية ملازم ثانى الى رتبة ملازم أول الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة الملازم ثانى .

المادة ٦ — لا يمكن ترقية الملازم أول الى رتبة اليوزباشى الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة الملازم أول .

المادة ٧ - لا يمكن ترقية اليوزباشى الى رتبة الصاغقو لغاسى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة اليوزباشى .

المادة ٨ - لا يمكن ترقية الصاغقو لغاسى الى رتبة البكباشى الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغقو لغاسى .

المادة ٩ - لا يمكن ترقية البكباشى الى رتبة القائمقام مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشى .

المادة ١٠ - لا يمكن ترقية القائمقام الى رتبة الاميرالاي مالم يستخدم سنتين برتبة القائمقام .

المادة ١١ - لا يمكن ترقية الاميرالاي الى رتبة اللواء مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الاميرالاي . وهكذا فى باقى الرتب التى هى أعلى من رتبة الاميرالاي .

المادة ١٢ - ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثانى فى الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية . والثالث يؤخذ من الصف ضباط بالامتحان فى العلوم الواجب على الضباط معرفتها . واذا لم يوجد فيهم بمقدار الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية .

المادة ١٣ - لا يجوز الترقى من رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقو لغاسى . والبكباشى . الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فيرجح الاقدم . واذا تساوى بينهم القدم فيرجح الذى سبق له سفريات بالمحاربة أو السودان .

المادة ١٤ - لا يجوز ترقية احد الصاغقو لغاسيه الى رتبة البكباشى الا بالامتحان . وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة ١٥ - لا يجوز ترقية أحد البكباشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان . وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة ١٦ - جميع الرتب التى هى أعلى من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالا انتخاب حسب المدون بالمادة ٣٩ - من هذا الفصل .

المادة ١٧ - الاقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة . ومع تساوى عريضة الرتبة الحالية ينظر فى تاريخ عريضة الرتبة التى قبلها .

المادة ١٨ - المدد التى يصير اعتبارها فى الاقدمية هى مدد الخدمة فى الجيش . وفروع الجهادية . ومدد الاستيداع التى تكون بسبب اطلاق العساكر أو الغاء وظيفة . ومدة الاسر بطرف العدو أو مأمورية تتعين من نظارة الجهادية داخلية كانت أو خارجية . وأما المدد التى لا يصير اعتبارها فى الاقدمية فهى مدد الاستيداع المبني على وقوع مخالفات . ومدد الخدمة التى تكون خارجة عن الخدمات الاميرية أو تكون فى خدمة دولة أجنبية بمقتضى التماس خصوصى لمنفعة خصوصية .

المادة ١٩ - المدة المقررة لكل رتبة فى الترقى حسب ماهو موضح فى المواد المتقدمة يجوز الاكتفاء بنصفها فى حالة سفريات المحاربة أو فى حالة الخدمة بجبهات بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر وما شابه ذلك .

المادة ٢٠ - لا يمكن حصول الترقى بأقل من هذه المدة الموضحة فى المادة ١٩ الا بسببين (الاول) وقوع نادرة شهيرة تستحق الافتخار وتعلن للجيش . (الثانى) عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون مستوفياً مدة الاقدمية .

المادة ٢١ - ترقية بدل النقصان فى أثناء الحرب تكون باعتبار النصف فى الاقدمية مع مراعاة درجات جدول الامتحان المحفوظ . والنصف الثانى يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغقو لغاسى . وأما ترقية الصاغات الى رتبة البكباشى مدة المحاربة فيكون بالانتخاب .

المادة ٢٢ - لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة بالجيش أو بفروع الجهادية . كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية . ولا يجوز قبول حائز لرتبة ملكية فى الجهادية بأعتبار رتبته الحائز هو لها . ولا قبول من ترقى فى المصالح الملكية بأعتبار رتبته الحالية . ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية .

المادة ٢٣ - جميع الرتب يلزم اعلانها بالجورنال الرسمى عند اعطائها .

المادة ٢٤ - الضباط الذين يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح .

المادة - ٢٥ - لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقاً لان الرتبة لا يمكن فقدها الا بحسب ما هو مقرر بالقانون.

(قواعد اساسية في الترقى)

(الضباط)

المادة - ٢٦ - جميع الرتب التي تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية ويكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما هو آت بيانه : —

المادة - ٢٧ - بمجرد نقصان اى رتبة من الجيش أو من فروع الجهادية ينبغي اشعار نظارة الجهادية حالاً .

المادة - ٢٨ - الترقى لأى رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الا لآى النقص فقط .

المادة - ٢٩ - الترقى بالأقدمية لا يعتبر الا فى كل من رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقو لغاسى فقط .

المادة - ٣٠ - الترقى الى رتبة البكباشى فما فوقها يكون بانتخاب الحضرة الخديوية حسب ما هو مدون بالمادة - ١٥ - و ١٦ - من هذا الفصل .

المادة - ٣١ - لا يجوز الترقى الا للضباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع الجهادية أو المستودعين بسبب اطلاق العساكر أو الغاء وظيفة أو الحضور من الاسر .

المادة - ٣٢ - الضباط الذين يتعينون بمأموريات وقتية يحسبون ضمن الاياتهم فى مدة المأمورية .

المادة - ٣٣ - الضباط الموجودون بالجهادية أو فروعها أو بالمدارس الحربية أو بالبليجون أو معاونو الجهادية وعلى العموم جميع الضباط الذين ليس لهم عساكر تكون ترقيةهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان أو بالانتخاب بالنسبة لرتبتهم حسب ما توضح فى هذا القانون . ومن يترقى منهم يصير تعيينه فى الوظيفة النافضة التى ترقى اليها .

المادة - ٣٤ - عند خلو الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان . ثم يترقى بدل المنتخب ممن يليق للترقى بالامتحان أو بالانتخاب حسب ما توضح .

المادة - ٣٥ - حيث توضح في المادة - ١٢ - من قانون الترقى ان ثلث رتب الملازم ثانی النقصان تؤخذ من الصف ضباط . وبما أن الموجودين بالالآيات لا توجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثانی مثل المستخرج من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي ان كل امير الآى عند حضور المفتش بالآى يقدم له كشفاً باسماء الصف ضباط المشهود فيهم بالاستعداد للتقدم . وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان بمعرفة المفتش بمقتضى قومسيون يتشكل لذلك تحت رئاسته يحرر بهم كشفاً ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر أمر بقبولهم في المدارس الحربية للتدريس لهم مدة سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بالآياتهم . وبعد مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم . والذي يوجد مستحقاً منهم يترقى الى رتبة الملازم ثانی . والذي لم يستحق يرد الى آلايه برتبة الصف ضباط كما كان .

المادة ٣٦ — الترقى الى رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقو لغاسى وان كان بالاقدمية الا انه يشترط ان الذى يترقى ينبغي أن يكون فيه استعداد تام ولياقة للترقى الى الرتبة التى يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف والمعلومات أو الادارة أو حسن السلوك والاستقامة . ولاجل ذلك يتشكل قومسيون فى كل آى تحت رئاسة الامير الالى . ويعمل جدول بأسماء اللائقين ومستحقى الترقى ويقدم من طرف الامير الالى لمفتش الالى . والموما اليه يشكل قومسيوناً من الالايات تحت رئاسته ويجرى امتحانهم . فالذين يتحقق لياقتهم للترقى يحرر بهم جدولاً واحداً من عموم السلاح بحيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب نمرة الاقدمية . ويقدمه لناظر الجهادية لى يكون الترقى عند اللزوم بحسب نمرة الجدول المذكور . أما باقى الضباط المندرجين بالجدول ولم تتحقق بالامتحان لياقتهم للترقى فيصير نحو أسمائهم من الجدول انما لا يحرمون من درجهم فى جدول السنة الثانية والسنة الثالثة . ومن بعد تكرار درج أسمائهم فى مدة الثلاث سنوات اذا لم يظهر فيهم استعداد ولياقة فلا تدرج اسمائهم . ويستخدمون برتبهم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبتهم . ثم يحولون على المعاشات .

المادة ٣٧ — الضباط الذين تحقق لياقتهم للترقى بالامتحان وتدرج اسمائهم

بالجدول لا يمكن محو اسم واحد منهم الا اذا وقع منه مخالفات مثبتة بمقتضى مضبطة تستوجب تأخيرها . ولا يعنى اسمه الا بأمر من ناظر الجهادية .

المادة ٣٨ — حيث أن الترقى الى رتبة البكباشى والقائمقام بالانتخاب والامتحان فيجب على كل أميرلاى أن يحرر جدولاً بأسماء الصاغقو لغاسية والبكباشية المستحقين للترقى . ويكون واضحاً به الملاحظات والبيانات المستوجبة أحقيتهم . ويقدم المفتش الآلايات ويرسل صورته الى اللواء والمفتش . وبعد أن يجمع المفتش جداول الآلايات يشكل قومسيوناً تحت رئاسته من ضباط الآلايات وفروع الجهادية تكون رتبهم أعلا من رتب الجارى امتحانهم . وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللواءات واثنين من الأميرالايات واثنين من القائمقامات أو من البكباشية . ثم يجرى الامتحان بحيث أن جميع الضباط المندرجة أسماؤهم فى الجدول يحضرونه . والذي لا يحضر منهم يجرى محو اسمه . واذا حضر أحد من الضباط الذين لم تدرج أسماؤهم بالجدول وورغب فى الامتحان فيصير قبوله وامتحانه . وبعد الامتحان يتحرر جدول بأسماء المستحقين للترقى بحيث يكون ترتيب أسماؤهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية . ويتقدم من المفتش لناظر الجهادية لأجل الترقى منه . والضباط الذين لم يتحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بالسنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة — ٣٦ ثم يصير ابقاؤهم برتبتهم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبتهم ويحولون على المعاشات .

المادة ٣٩ — حيث أن المترقى لرتبة الأميرلاى واللواء والفريق بانتخاب الحضرة الخديوية فلاجل البحث عن أحوال الضباط الى تدل على استحقاقهم للترقى الى الرتبة المذكورة يتشكل قومسيون من الدوات الكرام ومن ضمنهم المفتش تحت رئاسة سردار العسكرية وأقدم الفريقان . وبعد المداولة بينهم على الملاحظات التى تستدعى الترقى الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسوابق الخدمة التى يقر المجلس عليها يحرر بهم جدول يقدم لناظر الجهادية . ومن طرفه يعرض للحضرة الخديوية ليصير انتخاب من يترقى منهم عند استصواب وارادة الجناب العالى .

المادة ٤٠ — يجب على كل يوزباشى أن يقدم جدولاً بأسماء العسكر والا ونباشية والصف ضباط اللائقين للترقى من بلوكه الى البكباشى حكام

الاورطة . وكل بكباشى بعد أن يضع ملحوظاته بالجدول المتقدمة من اليوزباشية يجرى اثبات اسم الصول قول أغاسية عليه ان كان مستحقاً للترقى وتقدم الجداول للقائمقام . وعلى القائمقام أن يجمع الجداول المذكورة في جدول واحد وبعد أن يضع ملحوظاته عليه يقدمه للأمير الآلى . وعلى الأمير الآلى أن يقدم جدولاً بأجمال أسماء المستحقين للترقى لمفتش الآلايات عند حضوره . ويجوز للمفتش امتحان المذكورين ليتحقق من اياقتهم واستحقاقهم للترقى . ومتى صدق على الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الأمير الآلى مدة سنة لاجل أن يرقى منه بدل النقصان في خلال تلك السنة . انما عند لزوم الترقى لرتبة البلوك أمين أو الباشجاويش فيرخص لسكل يوزباشى أن ينتخب ثلاثة لكل رتبة والأمير الآلى يعين واحداً منهم . وفي آخر السنة عند حضور المفتش الى الآلى يقدم له جدول آخر بمقتضى ذلك ويضاف اليه أسماء الباقين بدون ترقية من الجدول القديم الذين لا يكون وقع منهم مخالفات تستوجب تأخيرهم . وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال في كل سنة . واذا تصادف ترقية جميع الاسماء المندرجة بالجدول قبل انتهاء السنة فيجرى عمل جداول أخرى وتقدم بالطريقة المتقدمة للأمير الآلى الذى يقدم جدولاً بأسماء المستحقين للترقى الى اللواء ومن اللواء الى الفريق لسكى يحفظ من بعد التصديق عليه منهما بطرف الأمير الآلى لاجل الترقى منه باقى السنة . ويجوز لهم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء محل خال بالآلى من وظائف الاونباشية والصف ضباط مطلقا . وعند حضور المفتش يقدم له الجدول الاصلى المصدق عليه منه والجدول الآخر الذى صدق عليه من اللواء والفريق . ولا يجوز حرمان أحد من المندرج أسماءهم بجدول الترقى ما لم تقع منه مخالفات تستوجب تأخيرهم وتكون مضبوطة بسجلات الاخلاق . ويتأثر بالجدول قرين كل اسم السبب الموجب لتأخيرهم .

المادة ٤١ — الفر الذى يترقى أونباشى يكون متحصلاً على تعليم الفر . بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الانفار المستجدة وعلماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الاونباشى . ويرجح من يكون له معلومة باصابة النشان

المادة ٤٢ — (تنبيه) لا يمكن ترقى أحد من العسكر الى رتبة الاونباشى فى أى سلاح مالم يكن له المام بالقراءة والكتابة والحساب. ولا يمكن ترقى أحد الى رتبة الصف ضابط فى أى سلاح الا اذا كان فيه اقتدار على التدريس للعسكر فيما يختص بهم من التعليمات والخدمات .

المادة ٤٣ — الاونباشى الذى يترقى جاوياً يكون متحصلاً على تعليم النفر والبلوك والجرجى والنشان بحيث يقدر على تأدية القوماندات على البلوك فى الميدان. وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريية المختصة بالجاويز. ويرجح من يكون فى الدرجة الاولى فى ضرب النشان .

المادة ٤٤ — الاونباشى الذى يترقى بلوك أمين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجاويز. ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب. واذا لم يوجد فى الاونباشية من يليق فيجوز انتخاب أحد العسكر اللائقين لرتبة البلوك أمين ويترقى اونباشى ويستخدم فى وكالة وظيفة البلوك أمين ستة شهور ثم يترقى الى رتبة البلوك أمين .

المادة ٤٥ — الصف ضابط الذى يترقى باشجاويز يكون متحصلاً على المعارف المختصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريية الخاصة برتبة الباشجاويز ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب ليتمكن من اعمال ادارة البلوك . أو يكون من البلوكات أمناء الذين استوفوا شروط التقديم فى رتبة البلوك أمين .

المادة ٤٦ — الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلاً على المعارف المختصة بالصف ضباط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريية المختصة بالوصول ويكون فيه الافتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية والتدريس لهم .

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية السوارى)

المادة ٤٧ — ترقى الاومباشية والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة فى المادة ٤٠ .

المادة ٤٨ — النفر الذى يترقى أو مباحشى يكون قادراً على تعليم جميع الدروس على الارض وعلى الحصان . أو على الاقل يكون له اقتدار على تعليم الدرس الاول والثانى على الارض والدرس الاول على الحصان . ويكون دخل فى تعليم الاورطة ويكون عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الاومباشى .

المادة ٤٩ — الاونباشى الذى يترقى جاويشاً يكون ملماً بتعليم نفرو بلوك وأورطة تعليم على الارض وعلى الحصان . ويكون فيه اقتدار على تعليم الاتفار جميع دروس تعليم النفر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار على إدارة عسكره . وعالماً بخدمات حكمدار البلوك حتى يمكنه ان يقوم مقامه عند اللزوم . ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة بالجاويش .

المادة ٥٠ — الأونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجاويش . ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب . واذا لم يوجد فى الأونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيصير انتخاب احد العسكر وترقيته أونباشى . ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة ٥١ — الصف ضابط الذى يترقى باشجاويش يكون متحصلاً على المعارف الخاصة بالصف ضباط . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة بالباشجاويش . ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب ليتمكن من اعمال الادارة . أو يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الأقدمية فى رتبة البلوك امين .

المادة ٥٢ — الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية . والتدريس لهم . ويكون عالماً بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الصول قول اغاسيه .

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية الطوبجية)

المادة - ٥٣ - ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة في المادة - ٤٠ .

المادة - ٥٤ - الفخر الذي يترقى اُونباشى يكون متحصلاً على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثانى من تعليم المدفع والقانون الثانى من تعليم السوارى وقانون تعليم العربجى . ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المختصة برتبة الاونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم جمع من الانفار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض . ولغاية الفصل الثانى من القانون الثانى من تعليم المدفع . ولغاية البدء فى الاشكين من القانون الثانى من تعليم السوارى . ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربجى . ويكون عارفاً بكافة ادوات المدافع وما تحتوى عليه ادوات السرج وطقم الشدة . ويكون له معلومية فى ضرب الفيشان وفى اعمال التخائر الحربية وفى تعبئة التخائر بالصناديق والجبهه خانه . ويكون له معلومية باشغال الطوبجية .

المادة - ٥٥ - الاونباشى الذى يترقى جاوياً يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالاونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار المستجدة جميع الدروس المختصة بالطوبجية البياده والسوارى . وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء القومائده على جميع اجناس المدافع مع علمه بجر الاثقال وازدواج الخيول وقيادة وسوق العربات أثناء تعليم البطارية . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المختصة بالجاويش .

المادة - ٥٦ - الاونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجاويش . ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب . واذا لم يوجد فى الاونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر و يترقى الى اونباشى ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة - ٥٧ - الصف ضابط الذى يترقى باشجاویش يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على اعطاء القومادة فى تعليم الصف علماً وعملاً . ويكون مقتدرًا على التدريس فى التعليمات الخاصة بالطوبجية البيادة والسوارى ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب ليتمكن من اعمال الادارة . وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفريّة الخاصة بالباشجاویش .

المادة - ٥٨ - الصف ضابط الذى يترقى الى رتبة الصول يكون متحصلاً على المعلومات المختصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لهم . ومتحصلاً على مبادئ الهندسة وما يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والقوية . عالمًا بالخدمات الداخلية والقلاع والسفريّة المختصة برتبة الصول قول اغاسية .

المادة - ٥٩ - لاجل سهولة تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للاونباشية والصف ضباط ينبغى انشاء مدرسة لكل الآى ويصير التدريس لهم فيها . انما العسكر الذين لهم معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم فى المدرسة المذكورة باختيارهم .

(بيان المعلومات اللازمة لضباط البيادة)

المادة ٦٠ - لاجل سهولة تحصيل المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقى الى رتبة الملازم ثانى ينبغى ادخال الصف ضباط المشهود فيهم بأنهم لاثقون ومستعدون بالمدرسة الموجودة بالآلاى وجعلهم فصلاً واحداً . ويصير التدريس لهم بحيث ان الذى يدخل منهم بالمدارس الحربية يكون متحصلاً على الكتابة بحيث يحرر افادات وتقارير وتكون له معلومية بالآجرومية العربية والحساب والاربع مقالات الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطبوغرافيا بحيث يمكنه فهم وقراءة ورسم الخريطة الجغرافية . وأما باقى المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثانى فيصير استكمالها على حسب بروجرام المدارس الحربية . انما عند تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية لا تكون أعمارهم زيادة عن ستة

وعشرين سنة . ويكونون متحصلين على الماورات والتوريات الخاصة برتبة الملازم ثانى بمعنى أنهم يكونون مقتدرين على اعطاء القوماندو على البلوك فى تعليم البلوك الجرخجى والاورطة والآلاى فى المناورات بالميدان . ومستعدين للتدريس والتورية للصنف ضباط والاونباشية والعسكر فى تعليم النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان . ويكون له معلومية بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الملازم ثانى .

المادة ٦١ — الملازم ثانى المستحق الترقى الى رتبة الملازم أول بالاقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم بأسماء المستحقين للترقى . وأن يكون مقتدراً على المجاوبة فى المعارف الآتى بيانها: - وهى التعليمات العسكرية ومناوراتها وقواعد ضرب النيشان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة والقوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة وتعبئة الجيش والاعمال الحربية . وأن يكون عارفاً بما يجب على رتبة الملازم أول من الخدمات الموضحة بقوانين الداخلية والسفرية وقانون قلعة وقشلاق .

المادة ٦٢ — الملازم أول الذى يستحق الترقى الى رتبة اليوزباشى بالاقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم عن المستحقين للترقى وأن يكون مقتدراً على المجاوبة فى المعارف السابق ايضاحها بالمادة ٦١ وزيادة على ذلك يكون . مقتدراً على اجراء عمليات الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب أعمال المحاربات الصغيرة وبالجملة يكون عالماً بجميع المناورات العملية والعملية وجميع القواعد العسكرية .

المادة ٦٣ — اليوزباشى الذى يستحق الترقى الى رتبة الصاغقول أغاسى بالاقدمية ينبغى أن يكون مقتدراً على المجاوبة جيداً فى العلوم والمعارف السابق ايضاحها فى المادتين السالفتين . وينبغى أن يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذى يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً للتقدم الى الرتب العليا . ويكون فيه كفاءة الاقتدار على قيادة الاورطة واستعمالها فى المحاربات مع علمه جيداً بتجهيز الهيئات اللازمة لمقابلة العدو .

المادة ٦٤ — يجب على من انتخب للترقى الى رتبة البكباشى أو الى رتبة

القائمقام أن يكون عالماً فطناً مقتدرًا على المجاورة الشفاهية والتحريرية في المعارف الآتية وهي :

التاريخ الحربى وتعبئة الجيش المكون من الثلاثة أسلحة. وتجهيز الهيئات الحربية عند مقابلة العدو. وأن يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد السابقة .

المادة ٨٥ — جداول بيانات العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية والسوارى يصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع علاوة ما يختص بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها فى المناورات والخدمات علمياً وعملاً .

(بيان كيفية الترقى فى أثناء المحاربات)

المادة ٦٦ — كل قسم عسكري من آلاى يتوجه لسفريه المحاربة على حدته . سواء كان بلوكاً أو أورطه من أى سلاح كان يستكمل نقصانه منه فى أثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان . وذلك من ابتداء رتبة الاونباشى لغاية رتبة الصولقول أغاسى .

المادة ٦٧ — ترقى الصف ضباط الى رتبة الملازم ثانى فى أثناء المحاربة ينبغى أن يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه فى المادة ٣٥ من قانون الترقى . واذا كان أحد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة شهيرة مثبتة أن يترقى الى رتبة الملازم ثانى ولم يكن بالآلاى الملحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقيته وتعيينه بأحد الآلايات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه . وفى حالة ما اذا وقع من احدى نادرة شهيرة تستوجب ترقيته ضابطاً ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الرتبة بنيشان به يستولى على ٦٠٠ قرش سنوياً .

المادة ٦٨ — الجزء المنفصل من القسم العسكري الموجود بالسفريه يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثانى بأعتبار الثلث منه والثلثين من المدارس الحربية حسب ما توضح فى المادة ١٢ من قانون الترقى .

المادة ٦٩ — الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقول اغاسى يكون على الوجه الآتى وهو : —

ان نصف المحلات الخالية في الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفريه لمن هو قديم في الخدمة حسب ماهو مقيد بالسجلات المبين فيها استعداد كل شخص . والنصف الاخر من المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه .

المادة - ٧٠ - متى استحق ملازم ثانى او ملازم اول او يوزباشى او صاغ ان يترقى الى رتبة تكون أعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مثبتة بالجيش ومقيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالآيه فيصير ترقية وتعيينه بالمحل الذى يكون خالياً بالجيش من سلاحه .

المادة - ٧١ - القسم العسكرى او الجزء من القسم العسكرى الموجود بسفريه المحاربة عند نهو مأمورية المحاربة وصدور أمر له برجوعه لمحل الاقامة فمن قبل قيامه من محل السفريه يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفريه . وبعدها يستعمل فى الترقى الاصول المقررة فى حال الاقامة حسب القانون .

المادة - ٧٢ ترقى الضباط في اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما توضح فى المادة - ٣٥ - وما بعدها من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان لاى رتبة من عموم الآيات السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة او فى الاقامة بتمتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية . وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة لا يتيسر امتحانهم وتقديم جداول عنهم بالامتحان فينبغى عمل جداول عن مستحقى الترقية وتقديمها لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومى بالطريقة الآتية فى المادة - ٧٣ - وهذه لجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان . ويكون الترقى من عموم جداول الآيات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفريه أو بالاقامة . وانما يستثنى من ذلك الضابط الذى يكون مندرجاً اسمه بمجدول مستحقى الترقية فيكافأ بنيشان افتخار حسب ما توضح فى المادة - ٦٧ -

المادة - ٧٣ - الشهادات التى تقدم فى حق الضباط الذين يستحقون الترقى فى المحاربة ينبغى تقديمها من رؤساء الاقسام للاعلى بالتدرج الآتى بيانه وهو : - انه من ابتداء رتبة الملازم ثانى لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة فى حقهم من حكمدارات اقسامهم . ولأجل الترقى الى رتبة البكباشى

يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام . ولاجل الترقى الى رتبة القائمقام يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لواء الفرقة حكمداريته . ولاجل الترقى الى رتبة الاميرالاي واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم . وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش . ومن طرفه يعمل بأسمائهم جدول واحد من ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبة الاميرالاي واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية . وهذا الجدول يصير اعتباره في الترقى مثل جداول الاالايات الموجودة بالاقامة . ويصير الترقى منهم بدل النقصان في الايات السفيرية أو الاقامة على حد سواء .

المادة - ٧٤ - رؤساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لهم الحق في العرض عن الرتب بموجب المادة - ٧٣ - يجوز لهم ان ينتخبوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لاجل تعيين احدهم بها . ويجوز لهم أقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية لرتبة قائمقام أو اميرالاي أو لواء . المادة - ٧٥ - متى استنسب الجناب الخديو في الاحوال الخارقة للعادة ان يعطى الباشحكمدار بالجيش النفوذ بان يرقى وقتياً الى وظائف الضباط التي تكون خالية فهذا النفوذ يعطى بأمر عالٍ مبين فيه الرتب التي يجوز له اعطاؤها . وكذا الشروط والحدود التي يمكن ان يجرى بموجبها هذا النفوذ .

المادة - ٧٦ - كل ترقى وقتى يكون مخالفاً لاحكام القانونية أو للامر العالى أو للشروط المقررة في الامر المشار اليه المسطر في المادة - ٧٥ - يكون ملغياً ولا مفعول له .

المادة - ٧٧ - كل ضابط مستخدم بالجيش تحت السلاح أو بالجهادية وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه العمر الآتى بيانه : —

سنه

٤٢ صولقول اغاسى

٤٢ ملازم ثانى

٤٤ ملازم اول

سنة	
٤٦	يوز باشى
٥٠	صاغ قول اغاسى
٥٥	بكباشى
٦٠	قائمقام واميرالاي
٦٥	لواء

المادة ٧٨ - الضباط الذين يبلغون الاعمار الموضحة في المادة - ٧٧ لا يصير ابقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية وفروعها بل يصير رفقهم ويتحولون على المعاش بالماهية الموافقة لرتبهم ومدة خدماتهم حسب القانون. انما يصير فرزهم ومن يوجد منهم خالياً من العاهات المانعة للخدمة يصير قيده بالرديف وتحسب له ماهية كاملة مدة شهرين في كل سنة زيادة عن المعاش الذى يترتب له بالروزنامة مكافأة له.

(قانون الضمائم والامتيازات والاعانة العسكرية)

النوع الاول فى السفريات الحربية :

المادة الاولى - يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للمحاربة فى أى جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم ايايه الى مركز اقامته .

المادة الثانية - يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفريه المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفريه اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفريه .

المادة الثالثة - يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفريه حربية تعيينات ومؤونة ركائب حسبما يأتى بيانه :

تعيين نفر	علايق خيول	جمع يومي	
٢٠	٨	■	المشير وحكمدار الجيش
١٦	٦	٤	فريق
١٢	٤	٤	لواء
٨	٣	٣	امير الای
٦	٣	٣	قائم مقام
٥	٣	١	بكباشی
٤	٢	١	صاغ
٣	٠	$\frac{1}{2}$	يوزباشی ورئيس محاسبة
٢	٠	$\frac{1}{2}$	ملازمين وصولات وكتاب محاسبة
٢	٠	$\frac{1}{2}$	واعظ وامام

(النوع الثاني في السفريات العادية)

المادة الرابعة — يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر او الى هرر وملحقاتها او الحجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه. ويصرف له ايضاً تعيينات ومؤونة ركائب حسبما توضح بالمادة — ٣ —

(النوع الثالث في الانتقالات العسكرية)

المادة الخامسة — كل فرقة أو لواء أو الای أو قسم عسكري ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهة من جهات المديريات القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضائم في مدة الانتقال والاقامة .

المادة السادسة — كل قسم عسكري ينتقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذي هو من أخص واجبات العسكرية سواء

كانت هذه الخدمة بالمديريات أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهات القصير والعريش والقلاع الحجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بمحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم له الخمس على الماهية مهما كانت مدة المأمورية.

(النوع الرابع في المأموريات)

المادة السابعة — كل ضابط أو عسكري أو متوظف بالجيش أو بفروع الجهادية يتعين لتسليم أو استلام مهمات أو تعيينات أو توصيل عسكر أو لتحقيق قضايا أو لمشتري مهمات أو لتعداد النخيل أو عمليات المساحة أو التحصيلات أو محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية التي تقتضى تباعده عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتى بيانه على حساب جهة الاختصاص.

	يومى
فريق أو لواء أو اميرالاي	١٠٠
قائمقام أو بكباشى	٥٠
صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاي	٢٥
صول	١٠
باشجاويش أو جاويش أو بلوك امين	٢
أونباشى	١ ½
نقر	١

المادة الثامنة — اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل المحافظة على جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء (الايقاظ) وقت الخطر ففي هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسها . وأما ان كان ذلك يشمل مجبورية العسكر على اجراء الاشغال وملاحظة الضباط لهم ففي هذه الحالة ينبغى

ان يعطى لكل جهادى زيادة على الماهية يومية حسب ما هو آت بيانه : —

١٠٠	فريق أو لواء أو امير الاى
٥٠	قائمقام أو بكباشى
٢٥	صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاى
١٠	صول
٣	صف ضابط أو عسكرى

المادة - ٩ - الضباط والصف ضباط والعساكر الذين يتعينون للمأموريات مثل عمل الكورنتينات والخفر على الملاحظات وغير ذلك من انواع المأموريات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية فى مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين فى المادة - ٧ - وهذه المصاريف اليومية تكون على حسب الجهة المختصة بها تلك المأمورية .

المادة - ١٠ - كل جهادى (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً) أو متوظفاً بالجيش يتوجه للمأمورية بالجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر أو الى هرير وملحقاتها يعطى له فى مدة المأمورية المصاريف اليومية الموضحة فى المادة - ٧ - مع ما تقرر له من التعيينات والعلائق المبينة بالمادة - ٣ - وضميمة ربع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية أو على حساب الجهة المختصة بالمأمورية .

المادة - ١١ - الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال للمأمورية بجهات اوربا أو الاستانة تصرف لهم قيمة اجر سفرياتهم من جانب الميرى ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هو آت بيانه

٣٠٠	فريق ولواء
٢٠٠	امير الاى وقائمقام وبكباشى
١٠٠	صاغ ويوزباشى وملازم

(النوع الخامس في المأموريات والسفريات البحرية)

المادة ١٢ — (أولاً) الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون للمحاربة يضم لهم نصف مربوط الماهية ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المبينة في المادتين الثانية والثالثة ماعدا العلايق .

(ثانياً) الضباط والعساكر المصرية الذين يتوجهون لسفريات بأمورية بجهات سواحل البحر الاحمر وعدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبتهم بالمادة الثالثة ماعدا العلايق .

(ثالثاً) الضباط والعساكر البحرية الذين بالمراكب المقيمين بمين البحر الاحمر أو في خليج عدن أو في بحر الهند ماعدا ميناء السويس يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبتهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية .
(رابعاً) يعطى لسكل ضابط أو صف ضابط أو أونباشي أو نقر من الجيش البحري يتعين لمأمورية في البر الضمائم اليومية المقررة لمثل رتبهم في الجيش البري .

(خامساً) المركب المقيمة في خدمة ميناء الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو بور سعيد أو الاسماعيلية أو السويس اذا انتقلت الى ميناء أخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفرية .

(سادساً) المركب التي تقوم من احدى المين المصرية الى سواحل أوروبا أو الى بحر كبير يصرف لطاقمها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسب ماهو مدون بالنوع الثاني في هذه المادة .

(سابعاً) الضباط البحرية الذين يتعينون لمأموريات بجهة أوروبا والاستانة تصرف لهم من الميرى قيمة أجرة سفرياتهم وتعطى لهم مصاريف يومية حسب ماتوضح في المادة - ١١ - والضمائم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر .

(النوع السادس في مصاريف انتقال الأقسام العسكرية)

المادة ١٣ — في حالة انتقال قسم عسكري من محل الى آخر للإقامة به أو لمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وغفشه على

حساب الجهادية أو على حساب جهة الاختصاص حسب ما يتوضح في المادة ١٨ - وما بعدهما من مواد النوع السابع .

المادة ١٤ — من ابتداء رتبة البكباشي فما فوق يكون نزولهم بعربات السكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الاولى .

المادة ١٥ — من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية .

المادة ١٦ — الصف ضباط والانباشية والعساكر والخدمة هم وعائلاتهم مع الخيول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة الحديدية بالدرجة الثالثة .

(النوع السابع في مصاريف الانتقال للمأمورية)

المادة ١٧ — تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرة أيام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة .

المادة ١٨ — من يتعين لمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكباشي فما فوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ماعدا وزن عليق الركائب، وأما من يتعين منهم لمأمورية طويلة المدة فيكون اتباعه لغاية أربعة أنفار والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية تسع قناطير خلاف وزن عليق الركائب .

المادة ١٩ — من يتعين لمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة اليوزباشي يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير خلاف وزن عليق الركوبة. ومن يتعين منهم لمأمورية طويلة المدة تكون اتباعه لغاية ثخين ومن العفش لغاية خمسة قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العليق .

المادة ٢٠ — نزول الضباط وأرباب الوظائف والعساكر بالسفن والوابورات البحرية هم وعائلاتهم وتوابعهم وركائبهم وأثاث بيوتهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من هذا القانون .

المادة ٢١ — الضباط الذين يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز نزول توابعهم بالدرجة الثانية اذا لم يوجد به عربات من الدرجة الثالثة .

المادة ٢٢ — أجزع عربات الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز

الأقامة ومحل السكن لغاية محطات السكة الحديدية أو لغاية ساحل البحر وكذا اجر الفلائك التي توصل من الساحل الى المركب وبالعكس تصرف تقدماً من خزينة الجهادية أو من جهة الاختصاص.

المادة ٢٣ — يصرف لمن يتعين من الضباط الجهادية — البرية والبحرية — والمهندسين الحربية وأركان حرب ومعاوني الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها للمأمورية بداخل مصر والاسكندرية وضواحيها أجر عربات وركائب . وهذه الاجرة يكون تقريرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية .

المادة ٢٤ — الضباط الذين يتعينون للمأمورية استكشافية أو لاختد مسطحات أو لرسم خراط في جهات لا يتوصل لها بواسطة السكة الحديدية أو بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميرى لنقل عفشهم ومهمات سفرياتهم ويعطى لهم أيضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميرى أو لم يكن جارياً صرف قيمة علايق اليهم أو تصرف لهم قيمة الاجرة تقدماً بحيث يكون تقرير القيمة على حسب الجارى بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المأمورية .

(النوع الثامن في الامتيازات والاعانة العسكرية)

المادة ٢٥ — كل جهادى سواء كان ضابطاً أو عسكرياً أو متوظفاً بالجيش لا يدفع الا نصف أجرة فى وابورات السكة الحديدية أو بالوابورات البحرية التابعة لادارة البوستة الخديوية امتيازاً له عن سواه .

المادة ٢٦ — يعطى لمن يكون لهم خيول أميرية من اليوزباشية والملازمين أركان الحرب ومعاوني الجهادية والمهندسين الحربيين ضميمه شهرية علاوة على مربوط الماهية قدرها مائة قرش اعانة لمصروفات خيولهم .

المادة ٢٧ — اذا فقد أحد الضباط حصانه فى وقت الحرب بسبب مرض أو اصابة فيعطى له ثلاثون جنيهاً مصرياً قيمة حصانه من جانب الميرى .

المادة ٢٨ — كل جهادى فقد فى الحرب ركوبته أو لوازمه وعفشه وكان ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بأمر حكمداره فمن بعد اقرار القومسيون العسكرى الذى يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب ما يأتى بيانه : —

نظير العفش	نظير الخيول
جنه	جنه
١٢٠	٧٢ فريق
٨٠	٥٢ لواء
٣٦	٣٦ اميرالاي
٣٢	٣٦ قائمقام
٢٨	١٨ بكباشى
٢٤	١٦ صاغ
٢٠	يوزباشى
١٦	ملازم

المادة - ٢٩ - كل تلميذ أو صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثانى بالجهادية - البرية والبحرية - يصرف له عشرون جنهياً مصرى اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه الضرورية - من ملابس وغيرها .

(النوع الثالث فى الخيول المقررة لكل رتبة وقت السلم)

المادة - ٣٠ - يعطى لليوزباشية والملازمين خيول وسروجها من طرف الميرى . وأما من صاغقول اغاسى فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها من طرفهم انما يصرف لهم علايق وقت السلم حسب الموضح ادناه : —

خيول	عدد
١	يوزباشى وملازم سواء كان من السوارى أو الطوبجية أو أركان حرب أو المهندسين أو حكاء أو اجزاجية .
١	صاغقول اغاسى وبكبباشى
٢	قائمقام واميرالاي
٣	لواء
٤	فريق
٦	مشير وسردار

قانون الاجازات العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٩٨ من ناظر
الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : —

(قانون الاجازات العسكرية)

البرية والبحرية

المادة الاولى — حكمدار كل آلاى أو أورطة مستقلة أو سرية مستقلة
يجوز له ان يرخص بالاجازات لملتسميها التابعين له متى سوغت ذلك أحوال
الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة لا تزيد عن ١٠ ايام فى الشهر الواحد ولا
عن ثلاثين يوماً فى السنة الواحدة للشخص الواحد .

المادة ٢ — ينبغى ان يتقيد فى التقرير اليومى الذى يتحرر بالآلاى أو
بالاورطة المستقلة أو بالسرية كل اجازة يتصرح بها . وفى آخر كل شهر يعمل
تقرير خصوصى عن ذلك ويرسل الى ناظر الجهادية بالطريقة التدريجية بحيث
يكون مثبتاً فيه جميع الاجازات التى تصرح بها فى مدة الشهر .

المادة ٣ — يجوز لامير اللواء ان يرخص لملتسمى الاجازات التابعين
لقوماندته بمدة لا تزيد عن ١٥ يوماً فى كل ثلاثة اشهر . وتبين هذه الرخصة على
حسب الطلب التدريجى .

المادة ٤ — يجوز للفريق ان يرخص لملتسمى الاجازات التابعين لقوماندته
بمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً فى السنة الواحدة حسب الطلب التدريجى .

المادة ٥ — يجوز لحكمدار الجيش ان يرخص لملتسمى الاجازات التابعين
للجيش بمدة لا تزيد عن ستة اشهر فى السنة الواحدة حسب الالتماسات
التدريجية . ومن طرف المشار اليه يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريراً .

المادة - ٦ - ناظر الجهادية يرخص بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الالتماسات التي تتقدم له من حكام الجيش .

المادة - ٧ - كل ضابط أو عسكري تحصل على رخصة اجازة لا تزيد عن ٣٠ يوماً في السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شيء في مدة اجازته . فان زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد عن - ٣٠ - يوماً المقررة له في السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والاونباشية والعساكر الموجودون بالسودان وهرر وسواحل البحر الاحمر وما شابهها من الجهات من يطلب منهم اجازة خارج البلاد المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة ١٥ يوماً بالمهية الكاملة أيضاً .

المادة - ٨ - الاجازات التي تعطى لمن يلتمس التوجه الى الجهات الخارجية عن البلاد المصرية لا تكون الا من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية .

المادة - ٩ - كل جهادى حصل له مرض أو جراحات أو كان في حالة النقاهة وأعطيت في حقه شهادة من اثنين اطباء من مستخدمي الحكومة يتصرح له بالمدة التي يحددها الاطباء لتبديل الهواء أو المعالجة من طرف أرباب الحكم . وفي هذه الحالة لا تستقطع من استحقاقه شيء ولو كان سبق استحصاله على اجازات تزيد عن ٣٠ يوماً المقرر في السنة . والمدة المصرح بها لهم يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق عن حالته تجري اللازم في حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية .

المادة - ١٠ - كل جهادى لم يستحصل على اجازات قدرها ٣٠ يوماً في السنة يكون له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوماً التي يستحقها في السنة التالية . وهكذا لغاية اثنتى عشرة سنة فان مضت مدة الاثنتى عشرة سنة من غير طلب المدة التي يستحقها فيها بأعتبار شهر في كل سنة لا يكون له حق

في طلب أجازة زيادة عن سنة واحدة أنما من يستحصل على رخصة بالتوجه الى خارج الحكومة أو من والى السودان يضم اليه ١٥ يوماً على المدة التي لا يستقطع فيها شيء من استحقاقه .

المادة - ١١ - اذا لم يوجد بالآلى من الضباط العظام الا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة . وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق ضباط البلوكات . وأما الصف ضباط والاونباشية فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط .
المادة - ١٢ - لا يتصرح للانقار في الاجازات بزيادة عن عشرة في المائة الا في فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك . وتقدير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية .

المادة - ١٣ - الانقار المستجدة الذين لم يمكثوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم بالاجازات الا في الاحوال الاضطرارية .
المادة - ١٤ - حيث أن الاجازات تعتبر مكافأة لمن ينالها عن حسن سلوكه وعقاباً تأديبياً لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يترخص بها لمن كان متصفاً برداءة الاخلاق الا في الاحوال الاضطرارية .

المادة - ١٥ - عملية دفاتر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة تحت مسؤولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الادارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر من ديوان الجهادية .

المادة - ١٦ -حكام البحرية وامراؤها وضباطها وصف ضباطها وأونباشيها وعساكرها يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المقابلة له في الجيش البرى .

المادة - ١٧ - سريان مفعول امرنا هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة - ١٨ - ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .

صدر بسرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظر ناظر الجهادية

شريف محمود سلمى

(قانونه تسوية حالة الضباط المستودعين)

نحن خديو مصر

حيث انه من الضروري تسوية حالة الضباط المستودعين فبناء على ما رفعه
الىنا ناظر الجهادية والبحرية وموافقته لرأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : -
المادة الاولى - على ناظر الجهادية والبحرية ان يشكل قومسيوناً عسكرياً
يكون من جملة اعضائه طبيبان من حكماء الجهادية ويقدم له كشفاً عمومياً باسماء
الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مبيناً فيه منشأ كل ضابط ان كان من
المدارس أو من تحت السلاح. وتواريخ ميلادهم ودخولهم في الخدمة العسكرية
وترقيتهم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوضيح عن سلوكهم
وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استيادتهم .
على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئاً فشيئاً ويجرى فرزهم
وتقسيمهم الى القسمين الآتي بينهما : -

القسم الاول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية وظائف رتبهم .

القسم الثاني

الضباط غير اللائقين للخدمة وهم : -

اولاً - الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي لا يمكن استخدامهم
بعده حسب القانون .

ثانياً - الضباط ذوو الامراض والعاهات المعضلة التي لا يرجى شفاؤها .

ثالثاً - الضباط المثبت قبح سلوكهم عادة .

من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقوم الى ناظر الجهادية
جدولاً مستوفياً عن كل قسم على حدته بانواعه نوعاً نوعاً .

المادة - ٢ - ضباط القسم الاول اللائقون للخدمة يصير ابقاؤهم بقلاع الاستيداع لاستخدامهم بالالآت وغيرها عند اللزوم .

المادة - ٣ - ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول .

المادة - ٤ - ضباط النوع الاول والثاني من القسم الثاني تجرى حالتهم على التقاعد بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات .

المادة - ٥ - ضباط النوع الثالث يجرى في حقهم ما هو مدون بقانون احوال الضباط بالمادة - ١١ - .

المادة - ٦ - جميع الاحكام المغايرة لنص امرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها .

المادة - ٧ - ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .

صدر بسرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمه الخديوية رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية
شريف محمود سامي

(قانون معاشات الجهادية - البرية والبحرية - وفروعها)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل

قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية . وبناء على ما رفعه اليانا ناظر

جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : -

المادة - الاولى - قد صار التصديق والاقرار على قانون معاشات الجهادية

البرية والبحرية - المحتوى على واحد وثلاثين مادة ومرفوق بأمرنا هذا .

المادة - الثانية - على كل من ناظر داخليتنا وناظر جهادية وبحرية حكومتنا

وناظر المالية تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ويتعلق به .

صدر بسرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمه الخديوية رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية
شريف محمود سامي

(مقدمة القانون المذكور)

حيث ان ضابطان الجهادية - البرية والبحرية - وأركان حرب والمهندسين البحرية والحكماء والاجزاجيه والباشبوزق وأرباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها والحالة هذه جار اعطاءهم المعاشات التي يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر عليه الامر الخديو بتاريخ غاية جمادى الاولى سنة ١٢٩٣ نمرة ٩٢ مع ان هذا القانون وذيله الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ نمرة ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التي يستحق ربط المعاش عليها . فبناء على الامر الخديو الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ بتحرير وتنقيح قوانين الجهادية قد تحرر هذا القانون لمعاشات الجهادية البرية والبحرية - وفروعها ليكون دستوراً للاجراء بموجبه بعد صدور الامر بتنفيذه .

المادة - الاولى - كل من يتوفى بالحروب من الآن فصاعداً من صف الضباط والانباشية وأفراد العساكر أو الضباط . والضابطان العظام الكرام وأرباب الوظائف والصناعية سواء كانوا برية أو بحرية وكان له ذرية قصر أو بلغ يزيد سنهم عن الواحد وعشرين سنه وبهم عاهات تمنعهم عن التكسب . أو زوجة أو زوجات ووالد ووالدة يرتب لهم الماهية المخصصة لرتبة المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب ما ينحصر كلا منهم بالفريضة الشرعية . كما أنه اذا اعقب ولداً واحداً - قاصراً كان أو بالغاً - ذا عاهة تمنعه عن التكسب أو بنتاً قاصرة أو بالغة غير متزوجة . أو ترك زوجة واحدة أو والداً أو والدته ترتب ما هية المتوفى كاملة لمن اعقبه وتركه من المذكورين . واذا كانت البنت أو الزوجة تزوج يقطع مرتبها . وأما الولد القاصر فمن حيث انه من وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه ان يتحصل على معارف ويخرج من المكتب ويتسبب باسباب التعيش فعند بلوغه سن الاحدى وعشرين يقطع معاشه . أما اذا بلغ هذا السن وفيه علة تمنعه عن تكسب المعاش فلا يقطع مرتبه . وأما

الوالدة سواء كانت متزوجة بغير والد المتوفى قبل ربط المرتب أو بعد ربطه فلا ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام على قيد الحياة تطبيقاً للارادة الخديوية الصادرة لنظارة الجهادية بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ بمرة ١٢.

المادة - الثانية - لا يخلو الحال من وفاة بعض اشخاص من البرية والبحرية باسباب ما يحصل بأى نوع ان كان من عوارض سفريات المحاربين التى تعقبها الوفاة سواء كانت وفاتهم فى حالة الاصابة أو عند المعالجة منها فى أى محل كان. أو كانت وفاتهم بأسباب الحرق أو الغرق بالبحر أو فى الذهاب والاياب. ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعداً بسبب من هذه الاسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون فى المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الاولى من هذا القانون.

المادة - الثالثة - الذين يتعينون بمأموريات داخلية مثل اطفاء أو اخماد الفتن. ومنع التشاجر والتعديات. ومثل مأموريات الميل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد القطوع ومأموريات اطفاء الحرائق. اذا توفى احد منهم بأسباب اصابته بالحروق أو باسباب اصابته فى اثناء اجراء مأموريته فى منع واطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء الضبط والربط. وفى اثناء الخدمات والمناورات العسكرية وفى اثناء العملية بالردم أو الغرق فحين ان وفاتهم بأى نوع من هذه الانواع انما هى بأسباب اجراء مأمورياتهم للمحافظة على الحقوق العمومية فهؤلاء يعتبر وفاتهم كالذين يتوفون فى المحاربة ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كنص المادة الاى من هذا القانون.

المادة - ٤ - الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف ضباط والاو نباشية والانتقار وأرباب الوظائف الصناعية برية كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مدة خدماتهم على الوجه الآتى وهو : — ان كل من بلغت مدة خدماته عشر سنوات يترتب له ربح مربوط استحقاقه. ومن تبلغ مدة خدماته ٣٥ سنة يترتب له كامل استحقاقه معاشاً له. وعلى ذلك

يصير تقسيم الثلاثة أرباع الباقية من الاستحقاق على الخمسة والعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الأول من الخمس وثلاثين سنة المقررة. وما يخص السنة الواحدة يضم زيادة على الربع لمن كانت مدة خدمته أحد عشر سنة. وهكذا يضم حاصل القسمة سنوياً حتى إذا أتم الخمسة وثلاثين سنة يكون استحقاق المعاش الكامل. ولتتخذ رتبة ملازم ثانى مثالا لذلك فنقول أن استحقاق الملازم ثانى هو ستمائة قرش وربعه هو مائة وخمسون قرش يستحقه في مدة العشرة سنوات بتقسيم الثلاثة أرباع الباقية من ماهيته التي هي عبارة عن أربع مائة وخمسين قرشاً على مدة الخمسة وعشرين سنة الباقية من مدة الخمسة وثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشاً. فعلى هذا القياس إذا كانت مدة خدمته إحدى عشر سنة فيضم له الثمانية عشر قرشاً على مبلغ المائة وخمسين قرشاً ليكون استحقاقه في مدة الواحد عشر سنة مائة وثمانية وستون قرشاً. وإذا بلغت مدة خدمته اثنتي عشر سنة يضم على المائة وخمسين قرشاً التي هي قيمة الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشاً قيمة ما خصه في السنتين. وهكذا حتى إذا بلغت مدة خدمته خمساً وثلاثين سنة يكون تحصل على كامل استحقاقه بهذه الطريقة ليكون معاشاً له. وعلى هذا المنوال يصير معاملة جميع أرباب الرتب والوظائف والصنائع.

المادة — ٥ — مدة الخدمة تحتسب للضابط الذي أصله من تلامذة الحربية والخطرية ووجاق النخيلة والمفروزة من تاريخ دخوله وقيدته نقراً بالمدارس المذكورة بما أن تلامذة المدارس الحربية والخطرية والبحرية والنخيلة مستعملون الأسلحة النارية مثل عساكر الآلاي ومتهيئون للحركات العسكرية وبالجملة فهم مثلهم. وأما الضابط الذي يترقى من تحت السلاح فتحسب مدة خدمته من تاريخ دخوله في الخدمة العسكرية. ويحسب من مدة الخدمة للنوعين مدة الاجازات وتبديل الهواء ومدد الاستيداع والمأموريات من قبل ومن بعد صدور هذا القانون.

المادة — ٦ — تحسب مدة الخدمة للذين توجهوا أو يتوجهون لسفريات

المحاربات بالجهات الخارجة عن دائرة بلاد الحكومة الخديوية كل سنة بسنتين .
وكذلك تحسب المدة التي تمضي في المحاربات والمأموريات والاقامة بالجهات
البعيدة مثل الاقطار السودانية بالاستثناء وجهات خط الاستواء والسواحل
الشرقية الافريقية من القصير فصاعداً الى الجنوب تحسب السنة بسنتين .

المادة — ٧ — من الآن فصاعداً اذا كان أحد من الضباط الجهادية —
البرية والبحرية — أو من المتوظفين بها ينتقل للخدمات بجهات الملكية بحسب
المصلحة ثم استخدم ثانياً بالجهادية — البرية أو البحرية — واستحق التقاعد
للمعاش فيعامل بمقتضى هذا القانون . أما اذا لم يعد الى الجهادية — البرية
أو البحرية — واستخدم بأى جهة وبقي بالخدمة الملكية واستحق التقاعد
للمعاش فيمنعذ ينظر الى سنى خدمته بالجهادية — البرية أو البحرية — فان
كانت بلغت خدمته باحدى الجهتين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا القانون
في ربط معاشه . وأما اذا كانت مدة خدمته بالجهادية — البرية والبحرية —
لم تبلغ العشر سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى لائحة الملكية عن
مدة خدمته بالجهادية والملكية .

المادة — ٨ — اذا استودع بوجه الاستغناء أحد ضابطان الجهادية —
البرية والبحرية — تحت ظهور خدمة له فن تكون ماهيته لغاية الف قرش
يرتب له ثلثا ماهيته . ومن تكون ماهيته من فوق الألف قرش يرتب له نصف
ماهيته معاشاً . وعند ظهور أى خدمة أو مأمورية فيكون هؤلاء المستودعون
أولى من غيرهم في الاستخدام . ومتى تعين أحد منهم لمأمورية أو للاستخدام
فيعطى له ماهيته ومرتبات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه .

المادة — ٩ — كل من وقعت منه جنحة وعوقب عليها بالارسال الى الليمان
أو بالطرد أو بالنفي بعد نظر قضيته وثبوت جنحته وصدور مضبطة الحكم عليه
ثم صار العفو عنه بعد ذلك وأعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته
السابقة لحد تاريخ العفو عنه الا اذا نال أمراً طالياً يقضى باحتساب مدة خدمته
السابقة . وان كان معه أشخاص آخرون مشتركين في قضية واحدة وحكم واحد

وأحدهم لم يشمل العفو لمصادفة وفاته من قبل العفو عن المشتركين معه فيجری حصر مدة خدمته السابقة ويعامل ورثته الشرعيون بمثل ما تعامل به ورثته المتوفين في الخدمة العسكرية . وأما من سبق رفته من الخدمة بدون مضبطة أو حكم من مجلس عسكري ثم أعيد للخدمة ثانياً ورفت أخيراً بالاستغناء فيجری حصر مدد خدمته جميعها بما فيها المدة الأولى التي قبل الرفت الاول ويرتب له المعاش بواقع ما يستحقه من مدة خدمته حسب القانون . وإذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يربط لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لورثتهم . وهذه المادة يعتبر الاجراء بموجبه في السابق واللاحق .

المادة — ١٠ — اذا وقع ضابط في أسر العدو في أيام الحرب مجروحاً كان أو سليماً فمن بعد حضوره وتحقيق أمر وقوعه في الأسر بمجلس عسكري اذا تبين أن أسره حقيقة كان بحيث لا يمكنه التخلص وأن وقوعه في الأسر كان بالقوة الجبرية لا بسبب آخر غير حركات العسكرية فمدة أسره تحسب له من سنى خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها . أما اذا توفي وهو في الأسر وتحققت وفاته من أمثاله الأسرى الذين حضروا سواء كانوا ضباط أو عساكر فيعامل ورثته أسوة بورثة من يتوفون بالحروب .

المادة — ١١ — يجب على كافة الضباط والمأمورين الانقياد فيما ينادون به من الخدم . فاذا امتنع أحد عن خدمته المأمور بها وطلب الاقالة منها مع كونه خالياً من الاعذار المقبولة ينظر الى سنه فاذا كان يبلغ سن الستين فيعافى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سنى خدمته . وكذا اذا كان لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فانه يعافى ويعطى له معاش أيضاً على حسب مدة خدمته . أما اذا عجز عن ثبوت الاعذار فلا يساعد على رغبته في الامتناع عن الخدمة . وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة في غير حالة السفرية .

المادة — ١٢ — كل ضابط أو متوظف بالجيش أو بديوان الجهادية والبحرية وفروعهما استحق المعاش يصرف له كامل مرتباته التي هو عليها سواء

كان بالاستخدام أو بالاستيداع مدة حصر سنى خدمته . ومتى صار اتمام استخراج المدة المذكورة يحول على الروزنامة بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامة . ولأجل السهولة يقتضى حصر مدد خدمات جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفروعهما بدفتر مخصوص لكل الآى حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف بمدة خدمته مع كشف استحقاقه . كما انه عند المحاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كسور من السنة اقل من ستة أشهر فلا تحسب له تلك الكسور . وأما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة .

المادة — ١٣ — كل من ظهر أنه سقط وهو فى خدمة الميرى من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — وفروعهما والمتوظفين بهما بأى علة تمنعه من تأدية وظائف خدمته . أو سلبت لياقة الخدمة فمن بعد كشف الأطباء عليه بالقومسيون المخصص لذلك وثبوت تسقطه فمن كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً . ومن كانت ماهيته الف قرش فأقل يرتب له ثلثا ماهيته . أما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يستمر بعد وفاة صاحبه لورثته .

المادة — ١٤ — كل من يسقط من الصف ضباط والأو نباشية والعساكر ومن يمائلهم فى الماهيات من ارباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية — والبحرية وفروعهما ووابورات البوسطة الخديوية والانجارية والمستخدمين بعموم جهات الملكية الذين من زمرة العسكرية . وكان تسقطه فى المحاربة برأ أو بحراً وكان فى حالة الاقامة والتعليمات والخدمات العسكرية البرية والبحرية أو الخدمة الملكية فمن بعد الكشف عليه بمعرفة الحكماء بالقومسيون المخصوص لتحقيق ذلك وتصديق نظارة الجهادية بصحة التسقط ولزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩ قرش قيمة بدل تعيينات شهرياً علاوة على ماهياتهم . ويربط جميع ذلك معاشاً لهم وذلك لكون ماهياتهم جزئية ليست كقوا لمعاشهم . ماعدا ارباب الوظائف الصناعية السابق ذكرهم فيكتفى بترتيب ماهياتهم

فقط معاشاً لهم وبعد وفاة كل من هؤلاء يقطع معاشه .

المادة — ١٥ — في حالة ما اذا اصيب في ميدان الحرب احد بالعلل الكبيرة والامراض والجروح الجسيمة . أو فقد عضواً أو جملة من اعضائه . أو احدى عينيه أو كليهما . أو أصيب بمرض مقابل لفقد الاعضاء سواء كان ذلك حصل له وقت الحرب أو السلم في اجراء خدمة أميرية فيترتب له علاوة شهرية على كامل ماهيته الضميمة الآتية : — . وهي ان يضاف لمن فقد عضواً أو عيناً مائتان وخمسون قرشاً ان كان ضابطاً و ١٠٠ قرش ان كان صف ضابطاً أو عسكرياً ويضاف لمن فقد عضوين أو عينين ٥٠٠ قرش ان كان ضابطاً و ٢٠٠ قرش ان كان صف ضابطاً أو عسكرياً . وبعد وفاته ترتب ماهيته لورثته الشرعيين بدون الضميمة المذكورة . كما ان هذه المادة يجري مفعولها على من تسقط في حرب الحبشة وحرب الروسيا اعتباراً من يوم التصديق على هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتنفيذ .

المادة — ١٦ — السر سوارية والسر بيادة وضباطهم وأرباب وظائفهم بحسب تنوعاتهم . وأتقارهم اذا تقاعد احد منهم بحسب الاقتضاء وهو في الخدمة الاميرية او توفي او تسقط في الحروب او السفريات والمأموريات أو في الإقامة بحالة الاستخدام يعاملون في احتساب سني خدماتهم وترتيب المعاش لهم أو لورثتهم على حسب ماهياتهم فقط اسوة بضابطان وعساكر الجهادية بمقتضى هذا القانون . وذلك في حالة ما اذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية .

المادة — ١٧ — الوطنيون المستخدمون بالبحرية مثل مهندسين وتلامذة شرك وخوجات وخلافهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية حيث انهم مستخدمون بوابورات البحر واشغالهم مثل اشغال الذين من سلك العسكرية بدون تفاوت فهو لاء والكتبة الذين اصلهم من سلك العسكرية ومن المدارس الحربية ومستخدمين بالجهادية — البرية والبحرية — وفروعها فمن يرفت منهم

بالاستغناء لأحاطته على المعاش تصير معاملته بمقتضى هذا القانون. ومن لم يتحول على المعاش يجرى قيده مستودعاً ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من هذا القانون . ومن يتوفى منهم فى حالة الاستخدام أو فى الأستيداع تصير معاملة ورثته الشرعيين فى ترتيب المعاش لهم بمقتضى المادة — ٢٤

المادة — ١٨ — المستخدمين بعموم وفروع الجهادية — البرية والبحرية — الذين اصلهم من زمرة الملكية مثل نظار أقلام وباشكاتب ورؤساء الأقسام والورش وسائر الكتبة والخوجات والوعاظ بالألايات والخوجات الذين بالمدارس الحربية والبحرية ومن مضى عليه منهم بالخدمة بأى جهة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية أو غير متوالية يعامل فى المعاش على مقتضى المادة — ٤ — من هذا القانون .

المادة — ١٩ — الصف ضباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتينيات والصحة والسكة الحديدية وتمرجية بالاستبالية وفى بعض وظائف أخرى بعموم خدمات الملكية فمن رقت أو رقت منهم من جهات استخدامه بأسباب تسقطه المثبت لدى القومسيون المخصوص لتحقيق ذلك فى حال وجوده بالخدمة . أو يكون رفته بأسباب عدم اقتداره على تأدية اشغال خدمته بالنظر لكبر سنه يرتب له المعاش اسوة بمن يتسقطون من الصف ضباط والعساكر الذين تحت السلاح . وبمعرفة الجهات المرفوتين منها أخيراً يصير احوالهم على الجهادية ليتحرر منها الى الداخلية وبمعرفة يصير احوالهم على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه مذكور .

المادة — ٢٠ — الذين سبق رفعتهم والذين يرفتون من الآن فصاعداً من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — بأسباب حالات أوجبت الكشف عليهم بمعرفة الاطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بأنهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يلىقون للخدمات الملكية فهؤلاء حيث ان الحالات التى أوجبت عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت فى حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب

هذا القانون يعامل في ترتيب المعاش له بواقع مدة خدمته . وأما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كان مربوطاً لهم من الماهية والمرتبات بحالة الاستخدام قيمة الخمس معاشاً . ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خاليين من الاستخدام بجهات الملكية . ومن يتيسر له الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش . وإذا رقت من خدمته الملكية قبل اتمام العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفي العشر سنوات . وأما إذا بقي بدون خدمة لحين اتمام العشر سنوات بما فيها المدة التي هو مقيم بها بالخمس فيجوز إحالته على المعاش بواقع ربع مرتباته حسب هذا القانون .

المادة — ٢١ — ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — وباقي أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثائهم معاش لأن فاولئك يعاملون بمقتضى نص هذا القانون .

المادة — ٢٢ — لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميرى وكان ذلك لا يمنع من التمسك بعد اخذ المعاش فمن يرغب من اصحاب المعاشات في الخدمة بالميرى اليومية أو بالمكافأة ويجوز استخدامه بالميرى بحسب اللزوم تعطى له اليومية أو المكافأة اللازمة علاوة على معاشة وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه . ومن يريد الاشتغال في انواع الكسب مثل التجارة والأخذ والعطاء . أو الصناعة . أو الأستخدام بخدمة لائقة بشرفه داخل الحكومة بطرف احد تبعاتها لا يمنع من ذلك أيضاً . وأما من يرغب الخدمة بحكومة اجنبية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدور امرها بالتصريح أو بالمنع .

المادة — ٢٣ — اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات الأميرية ولم يكن ممن يستحقون المعاش الكامل بواقع المدة الموضحة في المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من ماهية رتبته الحائز لها فانه يرتب له ماهية رتبته

ويستخدم بها. فان اقتضى الحال تقاعده ثانياً يضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التي قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة. أما اذا كان المتقاعد في المعاش حالة استخدامه ثانياً حاز رتبة زائدة على الرتبة التي كان حائزاً لها قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التي حازها اخيراً .

المادة — ٢٤ — من يتوفى في الاستخدام أو في الاستيداع من الضابطان وارباب الماهيات والوظائف التابعين للعسكرية فمن كانت ماهيته فوق الخمسائة قرش فصاعداً يرتب نصف ماهيته المرتبه له لورثته الشرعيين . ويتخصص لهم ذلك بأسمائهم على حسب ما يخص كلا منهم شرعاً . والذي ماهيته خمسمائة قرش فأقل الى مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته الشرعيين في كل شهر مائتان وخمسون قرشاً . والذي ماهيته اقل من مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته جميع ماهيته . أما اذا تحقق للورثة ان لمورثهم مدد خدمة بالميرى توجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فبعد الكشف والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفي اذا ظهر زيادة عن الذي ربط لهم فيجربى علاوة تلك الزيادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذي يصدر للروزنامة بربط العلاوة . والمعاملة في قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون بالموضح بالمادة الاولى .

المادة — ٢٥ — من توفى أو يتوفى من الذين تحولوا أو يتحولون على المعاش بالروزنامة يربط كامل معاشه المرتب له بالروزنامة الى ورثته الشرعيين المنصوص عنهم في المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون . حيث ان ربط المعاش لمورثهم كان مكافأة له على خدماته الاميرية التي اداها .

المادة — ٢٦ — المرفوتون والذين يرفتون بالاستغناء لتحويلهم على المعاش ثم تدركهم الوفاة قبل الاحالة أو بعدها أو في أثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم أو من بعد اتمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالروزنامة فما كان يترتب لهم بها يصير ترتيبه لورثته الشرعيين . وأما من رقت أو يرفت من محل

خدمته بالاستغناء وبأثناء حضوره بالجهادية أو قبل حضوره لمعاملته كأمثاله
لربط المعاش له أو لاستيداعه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة
ورثته الشرعيين كورثة الذي يتوفى في الخدمة .

المادة — ٢٧ — من توفى ولم يربط لورثته معاش للآن أو من يتوفى
من الآن فصاعداً بأي وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون فمن يستحق
ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتي : وهم
أولاده الذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر احدى وعشرين سنة . والذكور
الذين تجاوزوا الاحدى وعشرين سنة وبهم غلة تمنعهم عن التكسب . وبفاته
الاناث اللاتي لم يتزوجن . وزوجته أو زوجاته . ووالده ووالدته . وينحصر تقسيم
المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم . ويخصص ذلك لهم بأسمائهم على حسب ما يخص
كلا منهم شرعاً . ومن يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء ممن لا يستحق
المعاش كالاولاد الذكور الكبار عن سن الاحدى والعشرين سنة ولم يكن
بهم عاهات تمنعهم عن التكسب . والاناث المتزوجات لا يصير ادخالهم معهم
ضمن التقسيم في معاش مورثهم . ومن لم يكن له اولاد ذكور بالكلية توجب
منع وارثيه من طبقات أخرى مثل الاخ وابن العم وخلافه فلا يصح تورث
تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الاناث .

المادة — ٢٨ — كل من أرباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المراتب
له في أي جهة من الجهات الواقعة في دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على
خدماته . فلا يجوز قطع شيء مما يستحقه من المعاش باسم احتياطي كاهو واضح
في المادة الرابعة . ولا يجوز له التنازل عن شيء منه ولا يمكن وضع أي
حجز كان على معاش أحد من أرباب المعاشات . أما اذا توجه الى جهة
أخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية بدون اذن فيقطع معاشه المراتب
له . وان حصل لاحد هم غلة واشتد أمرها وذهب له اثنان من الاطباء المستخدمين
بأنه لا يحصل له الشفاء الا بتبديل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له
رخصة بقدر ما يعينه الاطباء من الزمن . وان التمس مدة أخرى وأحضر شهادة

من حكيم سياسى أو شرعى أو من أطباء الجهة التى انتقل اليها بعدم حصول الشفاء له فى تلك المدة وأنه محتاج لاعطاء مدة أخرى علاوة على المدة الاولى فانه يساعد ويحاج على موجب الشهادة المذكورة . وكذا اذا حصل له الشفاء واستدعى مدة للحصول على كمال الصحة والاطباء يرون ذلك موافقاً فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتام . والذي يستأذن لتأدية أشغال لنفسه بمدة معلومة فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتام . فان تأخر فى تبديل الهواء أو فى الاجازة ولم يحضر فى الميعاد المحدد وكانت مدة التأخير عدة من الاشهر وعجز عن اثبات أن تأخيره كان بعذر مقبول فلا يعطى له شىء عن مدة التأخير .

المادة — ٢٩ — يقتضى تشكيل قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها لمستحقيها تحت رئاسة احد اللوائت أو الامير الآيات . وهذا القلم يكون منوطاً بحفظ الدفاتر المتعاقبة بذلك . وينبغى ان جميع العروض المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها .

المادة — ٣٠ — حيث ان المعاشات المستحق ترتيبها للضباطان والصف ضباط وغيرهم الموضحين بالمواد المحررة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم بالروزنامة العاصرة فمن يستحق المعاش ويتحرر عنه من ديوان الجهايه وديوان البحرية لديوان الداخلية بلزوم ترتيب المعاش له أو لورثته بموجب مواد هذا القانون فانه يتحرر من ديوان الداخلية الى الروزنامة بربط ذلك المعاش بها . وصرفه لمستحقه . وحيث أنه من أرباب المعاشات فمن يكونونهم أو ورثتهم متوظفين بنواحى الاقاليم والبنادر مثل هؤلاء يتحول صرف مرتباتهم من خزائن المديريات أو المحافظات التى تكون محلات اقامتهم تابعة لها . وهذا لاجل عدم تكليفهم بتحمل مصاريف الذهاب والاياب شفقة عليهم ورأفة بهم .

المادة — ٣١ — كل قانون أو حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون أحكامه مخالفة لما هو مدون بهذا القانون لا يعمل به ويعتبر لاغياً من تاريخ تنويج هذا القانون بالامر العالى الذى يصدر باعتماده وتنفيذه . اهـ .

الفصل الخامس

في الدسائس التي حدثت عقيب حادثة قصر النيل في أول فبراير
سنة ١٨٨١ الى وقت سقوط وزارة رياض في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(الاولى)

أوعز يوسف باشا كمال وكيل الدائرة الخديوية - وهو رجل
جر كسى الاصل - الى باشجاویش جر كسى أيضاً متزوج من جارية من
السراى وملتحق بالآلاى السودانى - بان يستميل أفراد الآلاى
المذكور الى التمرد على ضباطهم . ثم يحىء اليه بمن يقبل الاشتراك فى
ذلك التمرد من الصف ضباط والعساكر ليصرف له مبلغ ثمانية جنيهات
ويزوجه من جارية من جوارى السراى . فقام الباشجاویش المذكور
بما عهد اليه وتيسر له أن يستميل ثمانية أشخاص من السودانيين . وبينما
هم ينشرون الفتنة بين جنود الآلاى إذ اتصل خبرهم ببعض الضباط
فتداركوا الأمر بضبطهم . وقد انضح من التحقيق أن الباشجاویش
هو الذي أغري الجنود السودانية . وإنه ذهب بهم الى وكيل الدائرة
الخديوية الذى صرف لكل منهم ثمانية جنيهات وشجعهم على القيام
بتلك الدسيسة . وبناء على ذلك حكم مجلس الآلاى بسجن الباشجاویش
الجر كسى مدة ستة أشهر مكبلاً بالحديد . وصرف النظر عن الصف
ضباط السودانيين فصدق عليه الأمير آلاى عبد العال بك حلمى
وأرسله الى الجهادية حيث صادقت عليه أيضاً

(الثانية)

كان فرج بك الزينى السودانى - وهو من أمراء الآلايات
 المستودعين قاطناً فى عزبة مجاورة للآلاى السودانى . وكان يتردد عليه
 أحياناً بعض صف ضباط هذا الآلاى بقصد الزيارة . فلما علم يوسف باشا
 كمال وكيل الدائرة الخديوية بقرب سكن فرج بك من محل الآلاى
 المذكور . وأن الصف ضباط يترددون عليه . استحضره فى شهر ابريل
 سنة ١٨٨١ وأوعز اليه بأن يحرض الصف ضباط على العقوق والعصيان
 ووعدته بترقيته أمير أليا على ذلك الآلاى . وبناء على ذلك شرع فرج
 بك فى ترتيب الدسياسة وطلب الى الصف ضباط والانباشية الذين كانوا
 يترددون على منزله أن يجتمعوا معه ليلاً فى مزرعة من القمح بعيدة
 عن السكن . وهناك أخذ يحرضهم على العصيان والتمرد ولكنهم فطنوا
 للامر وسرعان ما اعتقلوه وبعثوا بمن أخبر الامير الاي عبد العال بك
 حلمى بما حدث . فذهب الامير الاي بنفسه ومعه بعض الضباط الى
 المزرعة حيث وجدوا فرج بك معتقلاً . فأمر بنك اعتقاله ثم أخذه
 معه الى الآلاى وادعاه السجن وقدم بعد ذلك تقريراً بشأنه الى نظارة
 الجهادية طلب فيه محاكمته أمام مجلس عسكرى . فحُكم واذ ثبتت عليه
 الدسياسة باعترافه صدر عليه الحكم بالنفى الى السودان (أى بلاده)
 ولكن الخديو أراد أن يعوضه مما فاتة فى مصر من رعايته فارسل الى
 رؤوف باشا حاكم دار السودان ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية
 وهكذا منح رتبة اللواء . ولكن قتله غردون باشا لخيانته واتحاده مع
 الدراويش عند حصار الخرطوم

(الثالثة)

(وهي دسيسة التسعة عشر ضابطاً من الآلاى السودانى)

أوعز وكيل الدائرة الخديوية إلى اليوزباشى سليم أفندي صائب الذى كان متزوجاً من جارية من جوارى السراى ولها مرتب فى دائرة الخديو — بأن يحرض ضباط الآلاى السودانى على تحرير عريضة يقدمونها لنظارة الجهادية بطلب تقيدهم من آلايهم لأنهم لا يوافقون على تشكيل مجلس نواب . ولا على زيادة عدد الجيش . ولا على التصديق على القانون الجديد . لأن كل ذلك مخالف لرغبة الحضرة الخديوية . ثم أفهم اليوزباشى المذكور بأن من يفعل ذلك يكن محلاً لثقة الخديو وتعطفاته هو ومن يتبعه من الضباط . فصعد بالأمر وأفلح فى إغواء ثمانية عشر شخصاً من أصاغر الضباط . فبعثوا إلى ديوان الجهادية بطلباتهم ولما وصل تقريرهم إلى الجهادية أمر ناظرها بتشكيل لجنة للتحقيق . فشككت تحت رئاسة وكيل الجهادية حسن باشا أفلاطون . وكنت فى جملة أعضائها مع ده بلوتسن باشا الألمانى . وبعد أخذ أقوالهم واحداً بعد واحد نصحت لهم اللجنة بأن يقلعوا عن غيهم ويتنازلوا عن طلباتهم فلم ينتصحو . وتبين أنهم ساعون فى ترتيب حركة عصيان عام فى الآلاى . وفى خلال ذلك قدم باقى ضباط الآلاى تقارير أخرى إلى الجهادية فى حق أولئك التسعة عشر ضابطاً . يطلبون فيها محاكمتهم على أمور ينموها فى تقاريرهم . فصدر فى شأنهم قرار برفقهم من الآلاى وأحالهم إلى الجهادية مستودعين بنصف ماهياتهم

(الرابعة)

أغرى البكباشي ألفي افندي يوسف من الآلاي الرابع حكمداريتي
أحد يوزباشية أورطته خليل افندي على بالتظاهر بالتمرد والعصيان ظناً
منه أن تلك الروح الخبيثة تسرى في الآلاي . فتجمعهر ضباط الآلاي
وطلبوا معاقبة البكباشي واليوزباشي المذكورين على محاولتهما الطائشة .
وبناء على ذلك صار احضارهما واحضار البلوك حكمدارية خليل افندي
على بصف ضباطه وانفاره وبعد الوقوف على حقيقة تلك الدسيسة رقت
الضابطان المذكوران من الآلاي . وارسلا الى الجهادية حيث احالتهما
الى الاستيداع بنصف الماهية

(الخامسة)

تقدم تقرير الى الجهادية من ضباط آلاي القلعة بأن حكمدارهم
محمد بك صدقي مشغل بالتفريق بينهم . وأنهم لذلك يطلبون عزله فعزل
وعين ابراهيم بك حيدر بدلا منه . وتقدم كذلك تقرير آخر الى الجهادية
من ضباط آلاي الطوبجية بالتماس عزل الحكمدار حسين بك حسني
الترك لاشتغاله أيضاً بالتفريق بين ضباط آلايه (وكان متزوجاً من
جارية من جواري السراي مثل محمد بك صدقي) فعزل هو الآخر
وعين الاميرالاي اسماعيل بك صبري بدلا منه

(السادسة)

ماطلت الحكومة في التصديق على القوانين والتعديلات

العسكرية التي تمت بواسطة القومسيون الذي تشكل بناء على الأمر
الخديو الصادر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ . وأخذت تفكر في
الغدر بنا والانتقام منا . ثم أرادت أن تستعمل جميع الآليات في حفر
الرياح التوفيقى الذي كان مزمرعاً انشاؤه . على أن تصرف للعساكر
والضباط أجر أخرى زيادة على مرتباتهم الشهرية . ولما كان القيام بهذا
العمل يستلزم تسليم السلاح الى مخازن الجهادية فقد عرض علينا الأمر
ولكننا رفضناه رفضاً باتاً . وقلنا إن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر
الرياح المذكور في المناقصة بين المقاولين لأن حفر الترع ليس من
شؤون العسكرية . وهكذا حبطت الدسياسة .

(السابعة)

أرادت الحكومة ارسال آلاى السودان حكمدارية عبد العال
بك حلمى الى السودان بغير ماسبب يوجب ذلك . لأن القوة التي
كانت موجودة في جهات السودان كانت كافية لحفظ النظام فيها .
وقد علمنا أن الغرض من ذلك هو تفريق القوة العسكرية واضعافها .
ولم تقف الحكومة عند ذلك الحد بل سعت سعيًا حثيثًا للغدر بنا
بواسطة الأشقياء من جواسيسها المنبشرين في الشوارع التي نمر فيها
ليلاً ونهاراً .

(الثامنة)

أغرى أحد غلمان الخديو (جركسى) غلاماً آخر (جركسياً)
كان في وصاية عبد العال بك حلمى (لأنه ابن زوج حرمه المتوفى)

بقتله ففس له السم في اللبن ولولا أن رأت خادمتة (تشریف) ذلك العمل الجنائي الفظيع ونهت اليه في حينه لكانت النتيجة شرّاً ووبالاً على الجميع . وقد عوقب المجرم بالسجن .

(التاسعة)

توجه الخديو الى الاسكندرية جرياً على العادة السنوية المألوفة عند حلول فصل الصيف . وكان بمعيتة آلاي الحرس حكمدارية على بك فهمى . فأمر بوجوب تمرين عساكر الآلاي المذكور على ضرب النار مرتين أو ثلاث مرات في الاسبوع . وكان يحضر تلك التمرينات بنفسه ويمطر الذهب على الجنود خلافاً للعادة بدعوى مكافأة من يصيب النشان . وقد صرح للأمير الآلاي بأنه ناقم من الوزراء وأعمالهم . وأنه راض عنى تمام الرضى واننا ثلاثة وهو رابعنا . وفي مساء ذات ليلة . جاء الأمير لآي المذكور من الاسكندرية الى القاهرة من غير أن يشعر به أحد ودعانا الى بيته . فتوجهت اليه مع عبد العال بك حامى حيث أفضى الينا بأن الخديو أرسله ليبلغنا رضاه وموافقته على أحقية طلباتنا . وأنه لما رأى محمود باشا سامى ناظر الجهادية مذبذباً فى أقواله غير مخلص لنا فى أعماله أمر بعزله وبتعيين داود باشا يكن ناظراً للجهادية بدلاً منه . وانه يرجو أن لا تحصل منا معارضة فى ذلك . ثم أبدي الأمير آلاي رغبة شديدة فى أن لا يعلم أحد غيرنا بأمر حضوره الى القاهرة . وقال انه سيعود الى الاسكندرية فى أول قطار ليطمئن الخديو . فقلنا له ان داود باشا رجل لم تسبق له خدمة فى الجهادية ولا فى الملكية الا بضع

أشهر جعله فيها اسماعيل باشا وكيلا للجهادية ليمتحن على أعمال الديوان المذكور . فكيف يستطيع النهوض بأعباء الجهادية ؟ لاشك انه أختير لأنه صهر الخديو وسوف ننتظر مايعمله بكل حذر . وهكذا وافقنا على ذلك التغيير الجائر عملاً بسياسة الملاينة .

(العاشرة)

لما رأي الخديوى أن محمود باشا سامى لا يوافق نظار الحكومة على دس الدسائس والمكائد التى كانوا يحاربوننا بها أمر بعزله كما مرَّ واستبدل منه بصهره داود باشا يكن . وكذلك أمر بعزل مأمور ضبطية المحروسة احمد باشا الدرهملى لموافقته على طلباتنا الوطنية . وتعيين عبد القادر باشا حلمى بدلاً منه . ولما استقر داود باشا فى نظارة الجهادية توجهنا اليه وهماً نأمله بما ناله من الالتفات الخديو . وطلبنا اليه أن يجعل فاتحة أعماله السعى فى تصديق الخديو على قوانين الإصلاحات العسكرية التى تمت بالقومسيون . فوعدنا بذلك ولكن ما عثم أن نشر على جميع الأكايات منشوراً شدد فيه بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة . وعدم تركهم مراكز الآلايات ليلاً ولا نهاراً . وأنه إذا وجد اثنان منهم فأكثر مع بعضهم فى المدينة فسيجرى ضبطهم بمعرفة رجال الضبطية وسجنهم فيها . ثم أخذ يذهب بنفسه ليلاً الى مراكز الآلايات ليرى هل تنفذ أوامره أم لا .

ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف

العسكري فقد ردت عليه تلك الأوامر من طرف أمراء الآلايات .
أما مأمور الضبطية عبد القادر باشا حلمي فانه أرخى عنان
الجواسيس حول منازلنا وفي الطرقات ليفتكوا بنا غيلة وغدراً .
ففكرنا في وضع حد لتلك الدسائس الدنيئة التي اشتغل بها وزراء
الحكومة ومأموروها . فذهبنا الى راغب باشا الذي عرف بحسن
السياسة وكمل الاقتدار على تذليل المصاعب المستنير برأيه وأوضحنا له
الموقف بخذافيره . فسألنا عن يمكن جمعه من العساكر وعن مقدار
الأسلحة والذخائر الحربية الموجودة بالمخازن والآلايات . ثم أشار علينا
بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو . وأظهر استعداداه لأن يقودنا
بعد ذلك بما أوتيته من الحكمة وإصالة الرأي .
فعلمنا مبلغ حكمته واستعدنا بالله من شر رأيه لأننا لم نرد إلا
الاصلاح بالتي هي أحسن . ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا
على خط مستقيم .

(الحادية عشرة)

في انزال فرقة المماليك الجراكسة من القلعة

واقامتهم في قصر النيل

شاع في ذلك الوقت أن الأمراء الجراكسة أوعزوا الى فرقة المماليك
الجراكسة الموجودة بالقلعة بأن يتمردوا ويحدثوا هياجاً ضد الحكومة .
وكان عثمان باشا رفيقي قد جمع تلك الفرقة من مماليك الذوات الذين هم
مماليك العائلة الخديوية ليتعلموا التعليمات العسكرية ويترقوا ضباطاً

بحيث ينتفع بهم في التغلب على الحكومة عند الحاجة . ولما علم الخديو بانفضاح كيدهم أمر على بك فهمي أمير الآي الحرس بانزال الفرقة المذكورة من القلعة واقامتها في قشلاق قصر النيل تحت ملاحظته . وقد دفع بذلك ما كان يخشى حدوثه من فتنهم .

(الثانية عشرة)

أمر كوخلي ابراهيم أغا توتنجي الخديو أحد الشوبكجية المدعو محمد حسن الحبشي باخفاء تراكيب الشوبكات المجوهرة التي كانت معدة (للمسافرين) للضيوف في التشريفات ليظهر لأوربا أن أموال الخديو في خطر الضياع . ولياصق عار ذلك العبث بعساكر الحرس . ولما بلغ الأمير الآي على بك فهمي ذلك الأمر توجه بنفسه الى السراي وأخذ في التحقيق الى أن اعترف له محمد حسن المذكور بكل ما كان من أمر المكيدة . وأرشده الى محل وجود تلك الشوبكات فاستخرجت من (مجرور المراحيمض) . ولما أردنا اجراء تحقيق رسمي لأظهار براءة رجال الحرس أسرع الخديو بارسال ابراهيم اغا الشوبكجي المذكور الى الاستانة خفية . كما أمر بارسال محمد حسن الى سواكن حيث لقي المسكين حتفه جزاء صدقه وأمانته .

وكذلك نفيت الست عائشة (الكوديا) التي كانت تبخر (الخديو) وملابسه وتتلو عليه (العزائم والتمايم) الى جدة جزاء نصيحها له بالكف عن الدسائس . والتمايم وافقته ومساعدته في اجراء الاصلاحات الوطنية بصفاء نية وخلص طوية . ثم أمر برفت زوج ابنتها من خدمته

ولما طلق الرجل زوجته أعيد الى خدمته كما كان .

(الثالثة عشرة)

كان محمد زكي باشا ناظر الدائرة السنية قد عزل طلبه بك عصمت من وظيفة مفتش زراعات المنيا وجعله معاوناً في الديوان . ولما علم أنه على رأينا في طلب الاصلاح بيت له الغدر والخيانة . وفي ٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ سلمه كتاباً مختوماً بالجمع الأحمر وأمره بتسليمه الى مفتش أرمنت زاعماً أن فيه بعض تعليمات مهمة . فأراد طلبه بك الاطلاع على الكتاب وقيده بالدفاتر ولكن الباشا أبى عليه ذلك واضطره الى السفر حالا . وهنا أدرك طلبه بك إن في الأمر كيداً . فجاءنا بمركز الآلاى بالعباسية حيث أفضى الينا بما كان . ورأينا نحن أنه كان من الممكن أن يرسل الباشا المذكور ذلك الكتاب بطريق البوستة لو لم يكن في الأمر دسيسة أو خيانة على حسب عادة الحكومة . وعاد الى الذاكرة أمثال ما حصل للشيخ أبي العلا عمدة سنبل (غربية) في آخر أيام اسماعيل باشا . إذ أرسله المدير في عربة مقفلة من طنطا الى مصر ثم الى القلعة حيث اختفى بعد ذلك الى الأبد لا لذنوب سوى أنه قال جهاراً إن أموالنا نفدت جميعها ولا قدرة لنا على دفع الأموال المطلوبة للخديو . ولما كثرت دسائس الحكومة وبأن ختلها وعزمها على اغتيالنا أخذنا حذرنا منها وسهرنا على إحباط تلك الدسائس المنكرة . وكان السير مالت (قنصل انجلترا بمصر) كثير التردد على الخديوي ليلاً ونهاراً دون غيره من وكلاء الدول الأوربية . فأوجسنا من ذلك خيفة على مصير

بلادنا وخشينا من مطامع انجلترا التي كانت ترمى الى التهام وادى النيل
أسوة بما فعلته فرنسا بتونس (الخضراء) حتي يتم التوازن الذي تدعيه
أوروبا . فعرضنا تفاصيل مخاوفنا على جلالة أمير المؤمنين ليحيط علماً بما
كان جارياً في مصر . ولكي لا يتورط في تصديق ما قد يصل اليه من
دسائس أعداء البلاد . وذيلنا العريضة المذكورة بامضائى وإمضاءات
إخوانى على بك فهمى وعبد العال بك حلمى وأحمد بك عبد الغفار
بالنيابة عن الجيش . وأحمد بك أبو مصطفى وأحمد بك الصباحى وعثمان
باشا فوزى وغيرهم من وجوه الامة بالنيابة عن جميع المصريين .

* * *

وبعد حادثة قصر النيل طلبنا الخديو قبل سفره الى مصيفه
بالأسكندرية وأمرنا بالمحافظة على الامن والراحة العمومية فى البلاد .
كما أمرنا بالذهاب الى جميع قناصل الدول لتأمينهم على رعاياهم وأعطائهم
كلمة الشرف بحفظ أرواحهم وأموالهم . فصدعنا بأمره وأبلغنا القناصل
باننا قد كفلنا استتباب الامن والراحة فى البلاد . وطمأنا خواطرهم
على رعاياهم . ثم بعثنا بناء على ذلك التعهد الرسمى — الى جميع الآليات
البيادة والسوارى والطوبجية وفروع الجهادية والبحرية بأن يخلدوا الى
الهدو والسكينة محافظة على الامانة التي باتت فى أعناقنا وكلمة الشرف
التي أعطيناها . ثم أخذت فى نشر أفكارى بين علماء الامة وأعيانها
وعمد البلاد ومشايخ العربان طالباً منهم مساعدتى فى حفظ الأمن
والراحة العمومية حتى نتفرغ للنظر فى مصالح البلاد . وتتوفر على
انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التي سقطت فيها

أوكادت بتفريط الحكومة في حقوق الأمة وبيعها كثيراً من
الأراضي للأجانب. مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها
بالمرتبات الفادحة. وسعيها في رفع الأحجار الطبيعية الموجودة في بوغاز
الأسكندرية. وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب. ثم أبنت لهم
أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة
في التفريط في وطننا العزيز. وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على الباري
سبحانه وتعالى فيما اعزمناه من منع كل مامن شأنه الاجحاف بحقوقهم
وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التي لا تريد بالبلاد خيراً. وتشكيل
مجلس نواب يعهد اليه في الوصول بنا إلى الحرية المنشودة. وختمت
المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأبيدهم.

وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمتنا
عرائض النيابة عنها. وفوضت إلينا العمل لمافيه سعادة البلاد وخلاصها
من براثن رجال الاستبداد. معانة تضامنها معنا في كل ما نقوم به من
أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج.

الفصل السادس

(في حادثة عابدين)

(التي وقعت في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١)

لما رجع الخديو إلى المحروسة من مصيفه صدر أمر من ناظر
الجهادية الجديد داود باشا يكنى إلى الأكلای الثالث البيادة حكمدارية

ابراهيم بك حيدر بالتوجه الى الاسكندرية . والى الآى الاسكندرية
حكمدارية حسين بك مظهر بالحضور الى المحروسة . فاضطرب
ضباط الآلى الثالث وذهبت بهم الظنون والشكوك كل المذاهب
وقالوا ان الحكومة لم تقصد من ذلك الاجراء سوى الانتقام منهم .
وكان قد تردد على اللسنة ان فى النيه اغراقهم فى كوبرى كفر الزيات
كما حصل للأمر حليم باشا والأمر احمد باشا ابن ابراهيم باشا فى
عهد سعيد باشا . ولما جمع ابراهيم بك حيدر حكمدار الآلى ضباطه
واخبرهم بأمر الجهادية رفضوا جميعاً الاذعان له . فكتب الى الجهادية
يحيطها علماً بذلك .

ولما رأينا كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة . وعدم
التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها . وعدم الشروع فى
تشكيل مجلس النواب الذى وعدنا الخديو بإنشائه . أيقنا ان الحكومة
تأملنا فى تنفيذ الطلبات الوطنية . وصممنا على تجديدنا فى صورة
مظاهرة وطنية شاملة للعسكرية والأهالى الذين انابونا عنهم فى المجادلة
عن حقوقهم . وتأمينهم على الانفس والاموال والاعراض . وعند ذلك
قمت بمخاطبة جميع الالايات البيادة والسوارى والطوبجية الموجودة فى
القاهرة بواسطة فن الاشارة العسكرية . للاستعداد للحضور الى ميدان
عابدين فى الساعة العاشرة عربى من يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لعرض
طلباتنا العادلة على الحضرة الخديوية .

وكتبت الى ناظر الجهادية ليخبر الخديو بان جميع الآليات

ستحضر الى ساحة عابدين في الساعة المذكورة اعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها . ثم كتبت الى قناصل الدول مؤكدا لهم ان لا خوف البتة من تلك المظاهرة على رعاياهم لانها متصلة الغاية باحوال البلاد الداخلية .

ولما وصل كتابي الى ناظر الجهادية اسرع بعرضه على الخديو الذى استدعى رياض باشا رئيس النظار في الحال وفاوضه في الامر . ثم بعث الينا بطه باشا لنعدل عن القيام بالمظاهرة . وذهب الخديو بعد ذلك ومعه رياض باشا وخيرى باشا رئيس ديوانه الى مركز الالى الحرس بقشلاق عابدين وجمع الضباط والعساكر واخذ ينصح لهم بقوله « انتم اولادى وحرسي الخصوصى فلا تتبعوا التعصب الذميم ولا تقتدوا باعمال الآلايات الاخرى » فأجابوه بالسمع والطاعة . ثم أمر على بك فهمى حاكم دار الآلى الحرس بأن يوزع عساكره على نوافذ السراي وابوابها من الداخل — ليتخذوها متاريس لهم عند الاقتضاء — ففعل . أما طه باشا فإنه قال لنا وسألنا عن قصدنا فأخبرناه بما عزمنا عليه من عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الامة وسعادتها . فرجع ليخبر مولاه بما رأى وسمع . وبعد توزيع عساكر الالى الحرس على السراي كما اسلفنا توجه الخديو الى القلعة وبمعيته رياض باشا وخيرى باشا ليحاول منع الآلاى الثالث من الذهاب الى ساحة عابدين . وعند وصوله وجد الآلاى المذكور واقفاً تحت السلاح ينتظر الامر بالسير . فطلب الضباط ووبخهم . ثم امسك بتلابيب البكباشى

فوده افندي حسن وقال له « أمثلك يعارض أوامر الحكومه ويسعى في وقف اجراءاتها ؟ » وهنا هاج العساكر وماجوا وأمر اليوزباشي محمد افندي السيد البروجية بضرب نوبة « سونكى ديك » فأمرع العساكر الى تركيب السونك في رؤوس البنادق وأحاطوا بالخدو ومن معه صارخين بقولهم (أترك البكباشي) . فتركه وقال « مر العساكر بأن ينفرجوا عنا يا بكباشي » فأمرهم بالرجوع الى حالتهم الأولى . ثم تركهم الخديو وسار بمن معه من طريق الجبل قاصدا العباسية ليمعني من القيام بما عزمت عليه . فلما وصل الى مركز الآلاي طلبني فلم يجدني . وأخبره اليوزباشي حكمدار الخفر بأني توجهت بالآلاي حكمداريتي والآي الطوبجية حكمدارية اسماعيل بك صبرى بمدافعه وجبه خاتته الى عابدين منذ ساعة . فقفل راجعاً الى السراي .

وكان عبد العال بك حامى حكمدار الآلاي السودانى قد قام مع آلايه . ولما وصل الى ساحة المنشية أمر العساكر بالاستراحة وتنظيف ملابسهم من الاتربة . وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة فاخذ بلوكين من العساكر وصعد الى القلعة ليستكشف الامر الذي اوجب الخديو ان يترك مركزه في الوقت المعين لاستعراض الآلايات عليه والمطالبه بالاصلاحات اللازمة للجهادية وللأمة جميعاً .

فلما وصل الى مركز الآلاي الثالث واستعلم عن سبب مجيئ الخديو احيط علماً بما حصل . وكان الوقت قد حان فنزل من القلعة وخلفه

الآلاى الثالث يقوده البكباشى فوده حسن لان الامير الاى ابراهيم بك حيدر كان ترك الآلاى وذهب الى بيته حتى لا يشترك فى تلك المظاهرة هلعاً وجبناً ونذالة.

(كيفية تجمع الجيش فى ساحة عابدين)

كان اول من حضر الى ميدان عابدين الآلاى السوارى بقيادة احمد بك عبد الغفار. ثم حضرت بآلاى العباسية ومعى آلاى الطوبجية يقوده اسماعيل بك صبرى. وكانت بطاريات المدافع تتخلل اورطة للبيادة اثناء المسير وكان ذلك فى يوم الجمعة الواقع فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ. و٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م. وهناك اخبرنى بعض الضباط ان آلاى الحرس الخديوى (حكمدارية على بك فهمى) وزع داخل السراى وهو على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة ومعهم كمية وافرة من الجبهة خانه. فبعثت بالملازم محمد افندى على الى الحكمدار المذكور ليستدعيه الى فلما حضر سألته عن سبب وضع العساكر فى ابواب السراى ومنافذها من الداخل وما هو القصد من ذلك؟ فقال « أن السياسة خداع » فطلبت منه ان يجمع آلايه ويأخذ محله فى الميدان. فامر بخروج الآلاى جميعه وأخذ المحل المعين له فى الدائرة. ثم صار ترتيب الاى الطوبجية والسوارى والبيادة على شكل مربع. وحضر بعد ذلك الآلاى الثانى من قصر النيل يقوده احمد افندى صادق اليوزباشى ومعهم احمد افندى عبد السلام ورسول افندى اليوزباشى لامتناع الامير الاى محمد بك شوقى والبكباشية عن مرافقتهم. ثم جاء الآلاى الثالث من القلعة بقيادة فوده افندى حسن

والا لاي السودانى بقيادة عبد العال بك حلمى . وأورطة المستحفظين
يقودها القائم مقام ابراهيم بك فوزى .

فلما كمل اجتماع الجيش فى عابدين كان الميدان غاصا بنجماهير المتفرجين
من الوطنين والاجانب ونوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطحتها
ملأى بالمتفرجين والمتفرجات .

وأما الخديو فانه لما عاد من العباسية دخل السراى من الباب
الشرقى المسمى (بياض باريز) وصعد إلى الايوان ثم نزل منه ومشى فى
الميدان وحواليه المستر كوكسن (قنصل انجلترا فى الاسكندرية) والجنرال
جولد سميث (مراقب الدائرة السنية) ونفراً من جاوشية المراسلة
الخديوية . حتى إذا ما توسط الساحة طلبنى فتوجهت اليه لأعرض
مطالب الأمة وكنت راكباً جوادي وسيفى فى يدى ومن خلفى نحو
ثلاثين ضابطاً . فلما دنوت منه صاح بى أن ترجل وانمده سيفك .
ففعلت . ثم أقبلت عليه وفى تلك اللحظة أشار عليه المستر كوكسن بأن
يطلق غدارته علىّ فالتفت اليه وقال « أفلا تنظر إلى من حولنا من
العساكر » ثم صاح بمن خلفى من الضباط أن انمداوا سيوفكم وعودوا
الى بلدككم . فلم يفعلوا وظلوا وقوفاً خلفى ودم الوطنية يغلى فى مراجل
قلوبهم والغضب ملء جوارحهم . ولما وقفت بين يديه مشيراً بالسلام
خاطبنى بقوله ماهى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ فأجبتة بقولى : —
جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات
عادلة . فقال وماهى هذه الطلبات ؟ فقلت : —

« هي اسقاط الوزارة المستبدة . وتشكيل مجلس نواب على النسق
الاوربي . وابلإع الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية .
والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها » فقال . -
« كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورث ملك هذه البلاد

عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » فقلت : -
لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً - فوالله الذى لا إله
إلا هو اننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم .

وكننت أرى الجنرال جولدميث كلما سمع جملة من كلامى رجع
القهقرى خطوات ثم يعود الى محله فى الدائرة المحاطة بالضباط والجاويفية .
فأشار المستر كوكسن على الخديو . بالرجوع الى السراى زاعماً أنه يخشى
عليه سوء اذا زادت المخاطبة عن ذلك الحد .

وبعد رجوع الخديو الى داخل السراى عاد المستر كوكسن ومعه
المستر كلفن المراقب المالى الانجليزى وخاطبنى بالنيابة عن الخديو
كرسول من طرفه - قال :

ان طلب اسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من
حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية - ولا لزوم لطلب زيادة الجيش
لأن المالية لا تساعد على ذلك . فقلت . -

« اعلم يا حضرة القنصل ان طلبائى المتعلقة بالاهالى لم أعمد اليها الا
لانهم أقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم
عبارة عن اخوانهم وأولادهم . فهم القوة التى ينفذها كل ما يعود على

الوطن بالخير والمنفعة . وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر
فهم الاهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم . واعلم علم اليقين
اننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ . »

فقال القنصل علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك
بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها . فقلت : —

« كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يعارضنا فى احوال داخلتنا . فاعلم
أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا . »
فقال القنصل : —

وأن هى قوتكم التى ستدافع بها فقلت : —
« عند الاقتضاء يمكن أن يحشد مليون من العساكر يدافعون عن
بلادهم يسمعون قولى ويلبون اشارتى » . فقال القنصل وماذا تفعل اذا
لم تجب الى ما تطلب فقلت : —

اقول كلمة اخرى . فقال وما هى : فقلت لا أقولها الا عند اليأس
والقنوط . ثم انقطعت المخبرات ساعة تقرر فى غضونهما اجابة مطالبنا
وتنفيذها بالتدرج . ثم اسقطت الوزارة وطلب الى الخديو قبول تعيين
حيدر يكن باشا رئيساً للوزارة الجديدة . فلم اوافق على ذلك لانه من
اقربائه وعرضت تعيين محمد شريف باشا . وبناء على ذلك استدعى شريف
باشا من الاسكندرية بالتلغراف .

وبعد صدور أمر الخديو باجابة مطالبنا توجهت اليه وشكرت له
إرضاءه ضمير الامة فاقسم بانه مرتاح لما فعل . وانه وافق على تلك الطلبات
بنية صافية . فكررت له الشكر والدعاء . ثم أمرت فانصرفت الآلايات

الى مراكرها ما عدا آلاى السودان فانه قضى ليلته فى ضيافة آلاى
الحرس بقشلاق عابدين .

وفى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ توجهت الى سراى شريف باشا
وهناؤه برياسة الوزارة الجديدة وطلبت منه أن يعنى بانتخاب من
يؤازرونه فى سرعة تشكيل مجلس النواب . ونشر الحرية فى البلاد .
ورغبت اليه فى تعيين محمود سامى باشا ناظراً للجهادية . ومصطفى فهمى
باشا ناظراً للخارجية لما أعلمه من ميلهما مع العدل والحرية . فابى وقال
انى لا أقبل أن يكون فى وزارتي محمود سامى ولا مصطفى فهمى لانهما
لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدا عليه من قبل . فقد اتفقنا على انه اذا رفض
الخديو الموافقة على تشكيل مجلس نواب استقالت وزارتنا ولا يشترك
أحد منا بعد ذلك فى الوزارة الجديدة ولكنهما نكثا بالعهد وقبلا الدخول
فى وزارة رياض باشا التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالامس .
لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما . فقلت له : « ان لكل وقت حكماً
وانى اثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة . وفضلا عن ذلك فان العسكرية
لا تطمنن لغير محمود سامى باشا » فقال : « أفلا ترضون أن أكون ناظراً
للجهادية . فاني قد تربيت معكم فى العسكرية » فقلت « لقد اخترناك
رئيساً للوزارة ولابد من مراعاة ميول رجال العسكرية . فلما أصر على
عدم قبولهما فى وزارته تركته ورجعت الى اشغالى من غير أن يتم شىء
فى أمر الوزارة .

وفى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ قابلته مرة أخرى وقلت أنه لا يمكن
ترك البلاد بلا وزارة . فأصر على الرفض . فقلت له : « ان لم تؤلف

الوزارة اليوم فسنتطلب غيرك. ولا تظن أن ليس بالبلا دسواك. ففيها بمحمد الله العلماء والحكماء ولم يكن اختيارك لعدم وجود غيرك لهذا المركز الخطير « فاعرو رقت عيناه بالدموع ولم يحجر جواباً . ثم خرجنا من عنده وبعد قليل جاءنا الشيخ بدرأوى عاشور (وكيل زراعته الذي نال رتبة باشا في زمن الاحتلال حين كان شريف باشا رئيساً للنظار أيضاً) وقال إن الباشا قبل ما عرضته عليه وأنه يريد مقابلتي . فذهبت اليه مع محمود سامي باشا حيث أعلن لنا تشكيل الوزارة على الوجه الآتي:—

شريف باشا رئيساً للنظار وناظراً للداخلية

محمود سامي باشا ناظراً للجهادية والبحرية

حيدر باشا المالية

اسماعيل أيوب باشا » للأشغال

مصطفى فهمي باشا » للخارجية

زكي باشا » للأوقاف والمعارف

قدرى باشا » للحقانية

ثم رفع الى الخديو تقريراً ضمنه الكلام على السياسة التي ستجرى عليها وزارته والأعمال التي ستباشرها . فأجاب عليه الخديو بالموافقة . وهذا هو صورة التقرير . ويليه جواب الخديو:—

(تقرير شريف باشا المقدم في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

مولاي

قد تفضلتم على وفوضتم الى امر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها في الحالة الصعبة التي نشأت عن ما حصل من الحوادث بمصر أخيراً .

ولم أقدم في بادئ الامر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال أن يحدث من الاحوال الحاضرة امور خطيرة ومكدره . ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوى المكانة والاحتشام ورأت بالانحداد معهم ان اشتراكى في ادارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن وأصرت على تكليفى بذلك فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلا جهدي أولاً فى ازالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب . ومنع وقوع نوازل كالتى ألت بمصر فى هذه الايام . وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة وتصفية الحالة المالية وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية وادخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد . وقد اقتربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام . وحيث ان تفتيش المالية الذى كان عندا حداته موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على اصلاح امور المالية . وكان لحكومتم عضداً قوياً فيجب بهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الامر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو اصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال . فتي استتبت الأمنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد في تحقيق تلك المقاصد التي وجهت اليها عنايتكم العلية لأظهار نتائجها الخيرية . وابدل الهمة في تنظيم المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام . وفي تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها والقوة التنفيذية . وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها . وإجراء الاعمال العمومية النافعة . ونشر المعارف واتساع دائرتها في ارجاء القطر - فان جميع هذه المواد جديرة بالالتفات اليها حقيقة بالاعتناء بها . وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة . مع الاهتمام والسعى التام في تحسين الحالة التي هي عليها الان .

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة . ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد إهتمامها الى إجراء المخبرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة .

فها هي يامولاي مهام الأمور التي ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورئاستها . فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام وأسعفتني العناية الخديوية بالمساعدة القوية - فاني بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد في إرشاد الوطن

الى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح . وأعيد اليه النظام والراحة والسلام .

وغاية رجائي من مولاي أن يتقبل مزيد احترامي وإنني لدولته خادم مخلص خاضع .

(جواب الخديو)

(هذه ترجمة النطق الخديو الذي صدر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

عزيزى شريف باشا

إن فى قبولكم أمر تشكيل نظارة جديدة والقيام برئاستها حال كون الوطن محفوفاً بالمصاعب — دليلاً قوياً على إخلاصكم وحميتكم الوطنية . وإنى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعامى بغيرتكم ووثوقى بإخلاصكم .

ولقد سرنى مارأيتى من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المسكنة والأحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الألاحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم . وإنى موافق على ماتضمنته لاثتكم من مهام الأمور — وأرى كما ترون أنه متى عادت الطمانينة الى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية . فان تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام الصريحة الأحكام . وتحديد القوى العمومية وتعيين وظائف كلا منها . وانتظام سيرها والنظر فى الاعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختاطة

وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية. والزراعة والتجارة وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة. كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد. وإني على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجاحها بصدق نية وإخلاص طوية. أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه. وثق يا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة. اهـ.

وفى يوم الأحد الواقع فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٨ وقد على شريف باشا كثير من وجوه البلاد وأعيانها نذكر منهم سليمان باشا أباطه وشريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى ومنشاوى بك والشيخ على الليثى وعبد السلام بك المويلحى والشيخ احمد محمد والشيخ الصباحى وابراهيم افندى الوكيل وقدموا الدولته تقريرين أولهما كضمانة وكفالة لتعهداتنا ودليل على اشتراكهم معناتى الطلبات الوطنية التى نحن متضامنون عليها وهذه صورته :

نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى لأعتقادنا التام بحسن صفات وغيره مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولتكم بالحكومة المصرية. وإظهاراً ل صداقتنا التامة وخلوص نية الجيش نحن ضامنون ومتكفلون بصدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الاتقياد لأوامر دولتكم شريف باشا. « اهـ.

أما الثانى وعليه ١٦٠٠ توقيع فهو يتضمن طلب تشكيل المجلس

النبياني وفقاً للأرادة الخديوية وهذه صورته :-

«لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئته الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله حراً في أفكاره وأعماله مما فيه سعادته وحسن حاله . وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شوروية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد . اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نهاء أممها ينوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة . وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذت لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق . وبما ان مقاصد خديويتنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلباً لحفظ بلادنا من بوائق الدهر نجاسر نابعرض هذا راجيز من المراحل الداورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية ليكون له ما للمجالس الامم الاوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة . وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعم وتصير حكومتها العادلة نموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم . واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لارادة ولى النعم أدام الله اجلاله »

وفي يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ توجّهت مع بعض الضباط لمقابلة شريف باشا وتهنئته برياسة الوزراء بالنياحة عن الجيش فقلت له :-
«أعرض لدولتكم اننا جميعاً واثقون بصداقتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن

وأهله وجازمون بان الصفات التي تحليتم بها ستكون سبباً في وقاية بلادنا واستتباب الراحة العمومية فيها. واننا لنعلم واجباتنا والفروض التي توجبها علينا وظائفنا العسكرية وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها. ولذلك فاننا نعتز باننا القوة المنفذة لما يصدر من الاوامر التي تكون ان شاء الله في خير البلاد وصلاح العباد. الا أن لنا حقوقاً معلومة يمنحها لنا القانون فخرجوا من الله سبحانه وتعالى أن يحسن اليها بنواها بمساعدتكم ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح آمين » ثم أثنى الحاضرون فرد علينا بقوله : —

« في علمكم مآل الاقدمون : — آفة الرياسة ضعف السياسة . ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا باتقياد الجنود اتقياداً تاماً وامتثالهم امتثالاً مطلقاً .

كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه وهذا وذلك لا يتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية. فترددى أولاً في قبول الرياسة ما كان الا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الاشكال فاكون عرضة للملامة بين اخواني في الوطن وبين الاجانب. وحيث أغاثتنا الالطاف الالهية وحصل عندي اليقين باتقيادكم فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة . فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لانهما من أخص شؤون العسكرية واساس قواها. واعرفوا انكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا باداء واجباتها

الشريفة وعلى القيام باداء كل مايزيدكم خيراً وسؤدداً وفقنا الله واياكم
وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ بعث شريف باشا الى وكلاء الدول
بالكتاب الآتي تعريبه :-

الى حضرة القنصل الجنرال

انكم لتعلمون الظروف والدواعى التى اوجبت على تحقيق الثقة التى
تعطف الجنب العالى باعتقادها بى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة .
ونفس هذه الدواعى هى التى حملت زملائى حضرات النظار على الامتثال
الى امر الحضرة الخديوية مجيبين بقبول المناصب التى وجهت اليهم .

وبناء على ذلك أقدم لحضرتكم طى كتابى هذا صورة الذكرى
الخديوى المؤذن بتشكيل الوزارة . وانقل اليكم أن الحضرة الخديوية
تكرمت بان توجه الى مع رئاسة النظار منصب الداخلية والقيام بمهام
نظارة الخارجية ريثما يحضر حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا فهمى .

وأملى وطيد بانكم فى جميع المدة التى تتصل بها مخبراتى مع حضرتكم
توّاً لا تتأخرون عن مساعدتى بطيبة نفس لحفظ العلايق الودادية المستمرة
حتى الآن بين حكومتكم وحكومة الجنب العالى مما هو عضد ثمين له
وسند للقطر المصرى . وبعد هذا فرجائى أن تقبلوا اثبات اعتمادى الفائق

ناظر الخارجية

لحضرتكم

شريف

كتب بمصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

ثم بعث شريف باشا الى المحافظين والمديرين بالقطر المصرى بالمنشور
الآتية صورته : -

تعطف الجنب العالى وعهد الى بان اشكل وزارة جديدة وأتولى
رياستها ووجه الى مع هذا المنصب نظارة الداخلية . فأول أمر عنيت
به حين قبلت هذه الخطة التى دعانى اليها كرم الحضرة الخديوية وطلب
وجوه البلاد - هو ان صرحت بعزمى الاكيد على مراعاة الاقتصاد
بالحكمة فى جميع نفقات الدولة . وعلى توطيد العدل والامانة وتعميمها
فى جميع الوظائف . وعلى احداث الاصلاحات التى أدت اليها الخبرة
ودعت الى ادخالها ارادة البلاد واحداثها فى عموم الادارات على الوجه
الموافق . ومن تلك الاصلاحات تنظيم الاحكام القضائية . وتحديد السلطة
العمومية وتبيان اختصاصاتها ومزاياها . ثم توسيع نطاق المعارف والاشغال
العمومية والزراعة والتجارة . وذلك هو جل الاصلاح الاساسى المقصود .
ويلوح لى إنه ذو أهمية عظيمة يجب الاسراع الى قضائه ولذلك أدعوكم
الى بذل جميع ما فى الطاقة فى سبيل مساعدتى على اتمام ذلك بما لكم من
السلطة المعينة حدودها بهمة ونشاط .

وحيث لم يصدر حتى الان القانون القاطع الذى يحدد السلطة
العمومية ويبين لكل منكم حقوقه وواجباته - رأيت من الضرورى ان
اذكركم هنا باهم المزايا التى خولتموها فى الاحكام والادارة . فأحرصوا
على الخدمة العمومية واجراء موجباتها . واسهروا على تأييد العدالة
والمساواة وعلى جباية الضرائب . واحفظوا حقوق الاهالى وذودوا عن

مصلحتهم مثل ما يجب ان تزودوا عن المشروعات العمومية دينية كانت
أو خيرية. واتموا فروض الحفظ والضبط. واعتصموا بالدراية لا تقاء ما
يمكن حدوثه. وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاقها بحيث لا
تذهب بما لا خير فيه. تلك هي حدود السلطة لادارة الاحكام معينة
الا السلطة الخديوية العظمى.

وعليكم ان تسووا بين الرعية اذا اخل بعضهم بعهد مع الاخرين
فنشأ عن ذلك خلاف. وان تحققوا اجراء ما يتعهد به كل منهم لصاحبه.
وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة بصلاتهم فيما بينهم وتفصلوا
فيما يحصل من الخلاف. تلك هي الحدود المعينة للاحكام القضائية أى
للقضاة في الدعاوي الشخصية والمجالس المدنية العادية - وبالجملة نقول
ان الامور التي يكون مرجعها الى منفعة عمومية فلكم انتم الحكم فيها.
واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهي من اختصاصات الحكومة
القضائية.

وعليكم ان توجهوا في المستقبل عناية خصوصية الى فض المشاكل
بمقتضى مبادئ الادارة العمومية التي ذكرت لكم اياها بوجه الاجمال.
والتي ما حدثم عنها الا وحسب ذلك منكم تعديا لما فرض لكم من
الحدود ومخالفة لتعليماتي الرسمية. ثم مع كوني تحاشيت اعطاءكم السلطة
في المزايا المختصة بالحكومة القضائية - فمن الواجب عليكم ان تتخذوا
الوسائل الحسنة بحكمة ودراية من جميع الوجوه التي يحلها لكم القانون
لتحفظوا شرف رعيتم وأرواحهم وراحتهم. فان في هذه المدة الاخيرة

حدثت مخالفات كثيرة من شأنها إزعاج الأمانة ولم يعاقب المرتكبون بالقصاص الحق العادل الذي يكفهم عن ارتكاب الجنايات ويبين لهم أن أحكام القانون العادل تدركهم أيًا كانوا.

فعلينا أن تبطلوا هذه الحالة وتقفوا بالمرصاد لمنع عودها مرة ثانية موجبين لكل ارتكاب أو جنابة العقاب القانوني. وأن تؤيدوا الراحة والأمانة العمومية فان ذلك أول ما يجب علينا.

وبعد فاني منذ استأمت نظارة الداخلية تبين لي على أسف أنه قد حصل في مديرية الغريية وفي غيرها من الإدارات على اختلافها ضعف في السلطة. مع أن على حفظها مدار الأحكام وبه قيام الحكومة الواجب احترامها. فمن المهم إذا وضع حد لهذه المخالفات المشؤومة التي تفسد ببقائها جميع فروع الإدارة. وأحسن وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته للحكومة هي اختيار المأمورين الصادقين في الخدمة. فابذلوا عنايتكم في أن يكون جميع شيوخ البلاد والذين تدعوهم الى هذه الوظيفة إرادة مواطنيهم رجالا ذوي عفة تشهد لهم بها ثقة الاهالي. وأن يكون لهم في بلادهم نفوذ تام لا يتقوى على معارضته أحد إما بوجودهم في حالة الثروة والغناء وإما لما لهم من المصالح الزراعية والتجارية.

وعليكم أن لا تتأخروا عن تقديم تقاريركم الى مرجع السلطة العمومية الذي منه يصدر لكم الحض والاوامر الادارية واليه يجب أن تبعثوا بجميع المسائل التي تستلقت أنظار النظارة العامة. وأن تعرضوا عليها جميع المشاكل التي يلوح لكم أنها تستلزم تعليمات خصوصية حتى اصل بمساعدتكم وحرصكم بأمانة ودقة على ما يئنته لكم من التعليمات الى

اجراء الاصلاح وأعادة النظام الادارى طبقاً لمقاصد الخيرية الخديوية -
الامضاء . رئيس مجلس النظر وناظر الداخلية

شريف

وفي ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ قدم شريف
باشا الى الخديو تقريراً بقوانين الاصلاحات العسكرية التي كانت من
ضمن طلباتنا في يوم حادثة عابدين المشهورة جاء فيه : —
قال : — ان القومسيون العسكري السابق تشكيله بمقتضى الامر
العالى الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية
قدم لمجلس النظر بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات عن
قوانين عسكرية . وبعد النظر في هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين
الاتى بيانها : —

أولاً — قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية

ثانياً — » تسوية حالة الضباط المستودعين

ثالثاً — » معاشات الجهادية البرية والبحرية

رابعاً — » القواعد الاساسية الذى يليه قانون الترقى

خامساً — » الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية

فأتشرف بأن أرفع لصدتكم السنية صورة خمسة أوامر عالية
عن هذه القوانين ملتمساً تشريفها بالقبول . وانى لولى الامر والنعم عبده

الخاضع ومحسوبة المتواضع
رئيس مجلس النظر

محمد شريف

وبعد تصديق الخديو على هذه القوانين الخمسة وفد كبار ضباط
الجهادية على شريف باشا في ديوان الداخلية وشكروا له عنايته بأمر
رجال العسكرية واهتمام وزارته بانجاز تلك القوانين . كما أبدوا له حسن
مقاصدهم وعظيم ثقتهم به .

(الفصل السابع) ✓

(في الوفد العثماني)

في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ ورد تلغراف من الاستانة ينبيء بأن
جلالة السلطان عقد عزمه على ارسال وفد الى القطر المصري من غير
أن يشاور الوزراء في الأمر . وأنه عين على نظامي باشا رئيساً للوفد
المذكور . وعلى فؤاد بك معتمداً ثانياً . واحمد راتب باشا وصفر افندي
وهما من ياوران الحضرة السلطانية . وأنهم قد سافروا جميعاً في يوم
٢ أكتوبر قاصدين الاسكندرية . فوقع ذلك النبأ موقع الدهشة
والاستغراب لدى جميع الدول الأوربية . لأنه لم تسبقه مقدمات ولا
مخابرات مع تلك الدول . وقد توجه كل من قنصل فرنسا الجنرال
وقنصل إنجلترا (السير مالت) الى الخديو وأخبراه بأنهما لا يعلمان شيئاً
عن أسباب قدوم الوفد العثماني . وأكد له بأن الوفد المذكور لا يمكنه
أن يعيث بشيء من حقوقه .

وفي يوم الخميس ١٣ دي القعدة سنة ١٢٩٨ وصل الوابور الهمايوني
(طليعت) الى ميناء الاسكندرية في منتصف الساعة السادسة مقلاً

حضرة صاحب الدولة على نظامى باشا وحضرة صاحب العطوفة على
فؤاد بك وقدرى بك وصفر افندي وسيف الله افندى من ياوران
الحضرة الشاهانية. فأطلقت مدافع السلام من وابور محمد على وطاية
رأس التين. كما أدت التحية من بقية المراكب المصرية الراسية فى الميناء.
وتوجه ذو الفقار باشا سر تشريفاتى خديوى ومعه المحافظ ومأمور الضبطية
وفريق آليات الاسكندرية ووكيل البحرية الى الوابور (طليعت)
وبلغوا حضرات القادمين سلام الخديو . ثم نزلوا الى البر وذهبوا الى
سراى رأس التين للاستراحة من متاعب السفر .

وبعد أن استكملوا راحتهم ركبوا الى محطة السكة الحديدية .
حيث شيعهم فيها حضرات الذين استقبلوهم من قبل . وكان فى انتظارهم
قطار خاص أقامهم فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر الى القاهرة
فوصلوها فى الساعة الثامنة مساء . وكان فى استقبالهم فى محطة مصر سعادة
طلعت باشا باشكاتب الديوان الخديوى وغيره من المأمورين . فبلغهم
طلعت باشا سلام الخديو ثم ركبوا الى قصر النزهة بجهة شبرا وكان قد
أعد لنزولهم فيه مدة اقامتهم فى مصر .

وفى الساعة الرابعة عربى من صبيحة يوم الجمعة توجهوا الى سراى
الاسماعيلية لزيارة الجنب الخديو فقبولوا عند وصولهم بغايه التعظيم .
وكان على سلم السلامك سعادة طلعت باشا وسعادة خيرى باشا
والتشريفاتجى وياوران الحضرة الخديوية . فساروا بهم الى حيث الجنب
العالى الذى حياهم وأكرم مشواهم .

وبعد أداء واجب الاستقبال بلغوا الخديو تسليمات الحضرة السلطانية . وأعربوا عن مألها من كل الالتفات اليه . وتمام المسرة وغاية الرضي بما توجهت اليه من تحسين الاحوال وحفظ الأمانة هم الحضرة الخديوية . وان حضور هذا الوفد انما هو عنوان على مالم الذات الملوكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديو المعظم . والمقصد الأصلي منه هو تأييد نفوذه وتعزيز موقفه وتثبيت مركزه .

وعند ذلك نطق بآيات الخشوع والخضوع وأدى من واجبات الشكر وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على حسن عنايتها به واطف رعايتها له . وابتهل الي الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتخليد ملكها وتأييد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين قوتها . وبعد ذلك قاموا للأمراف فشيعةهم الي سلم السلامك حضرات من تقدم ذكرهم ثم ساروا قاصدين قصر النزهة .

وفي منتصف الساعة العاشر ركب الخديو عربته وتوجه الى قصر النزهة ليرد لهم الزيارة ثم عاد الى سراي الاسماعلية .

(زيارة على نظامي باشا للألأى الثاني بقصر النيل)

توجه على نظامي باشا المندوب السلطاني لزيارة الألأى الثاني الكائن بقصر النيل فلما وصل اليه استقبله حكمدار الألأى طلبه عصمت بك بعساكره حاملي السلاح . وبعد أداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية مع ناظرها محمود باشا سامي والامير الألأى طلبه بك عصمت ثم خاطب طلبه بك بقوله : — أخبر حضرات الضباط الكرام اني عسكري

دخلت العسكرية وتريت فيها الى أن نلت الرتب السامية . فقد كنت قائد جيش عظيم ثم تفضل على مولانا وسيدنا السلطان الاعظم بترقيتي الى وظيفة سر ياورانه بمعنى اني نائب عن مقامه السامي في تنفيذ احكامه العالية . فانكم تعلمون أن الجند حامية الملك وعون الخليفة على تنفيذ أوامره . وقد قضيت في العسكرية اثنين واربعين عاماً وهذا هو الشرف الذي اعتز به فانه لا شرف للانسان الا خدمة الملة بنفسه وروحه . وبصفة كوني سر ياوراً شاهانياً اخبر حضر تكم أن مصر قلب الدولة العلية وهي بين أعين مولانا وسلاطاننا المعظم نخشى عليها ما نخشاه على انفسنا وديارنا فانها من الاراضى السلطانية والجناب الخديو العالى هو نائب السلطان فالناظر اليه ناظر للسلطان .

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله : —

« اقدم لدولة السرياور الاعظم احتراماً يليق بمقامه السامى واعرض على مسامعه ان الجيش المصرى الشاهانى يعترف لمولانا وإمامنا سلطان الملة الاسلامية بالسلطة والسيادة على مصر . وانى بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى الامراء واخوتي العساكر المصرية اقدم لمولانا السلطان الاعظم خضوعنا واعترافنا بسيادة جلالته كما انى اعترف مع جميع اخوانى بحفظ ناموس مولانا الخديوى وامتيازاته السلطانية ونخضع له خضوع الابداء لا بائهم ونقر بسيادته علينا ونيايته عن المقام الشاهانى . وليس بيننا وبين مقامه السامى ما يوجب اضطراباً أو يحدث قلقاً أو يحرك ذكراً فى السياسة وغيرها . وانى اقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب

وانا معتقد بأنى أخطب وكيل الحضرة السلطانية. وانا نشكر عنايتها
وسعيها واجتهادها في دفع افكار السياسيين عنا بما ألفناه من رحمتها
وحنوها ورأفتها بنا . »

فرد عليه على نظامى باشا بقوله: —

كذا تكون أمراء الجيوش . وأنى قد سررت بما علمته من حسن
نيتكم وطهارة بواطنكم وحبكم للجناب الخديو السامى . وقد تأكد عندى
أن تظاهركم العسكرى لم يكن لاضرار ولا افساد .

فقال طلبه بك : —

« سيدى . ان تظاهرتنا كان لحفظ البلاد ووقاية شرف أميرنا ومولانا
الخديو . ومع النوازل التى رأيناها قد أحاطت بأوطاننا فاننا رأينا رئيس
النظار السابق يبذل جهده فى تقليل الجند وتبديده . فعامناً أنه يريد بالبلاد
شراً . اذ لا يخفى على فطنة دولتكم أن الملك لا يحفظ الا بحامية الجند والجند
إن لم يكن كافياً لحفظ الحدود ورد العدو كان كعدمه . وبلادنا مع
كثرة الاجانب فيها واحتياجها لحفظ الامن ومراقبة الاعداء لا يقوم
بحفظها الا قوة عظيمة من الجند . وقد عارضنا فى تقليل القوة العسكرية
فاستبد علينا رئيس النظار وأبى الا تنفيذ أغراضه . فضلاً عن أننا رأينا
يمشى فى غير طريق الوطنية ولا يفعل الا ما يشاء . وهذا ما يضر بالوطن
وصالح الدولة العلية ويمس شرف مولانا الخديو .

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة . فلم نجد غير أذن صماء
وعين عمياء . فاضطررنا الخوف على بلادنا وأميرنا للقيام بالجند ووقوفنا فى

ساحة عابدين . وقد منّا علينا للجناب الخديو بواسطة أخينا الأكبر
ونائبنا جميعاً (احمد بك عرابي) . فتفضل علينا بالاجابة وسلم الرئاسة
العظمى لصاحب الدولة والهمة العلية دولتو محمد شريف باشا وهو خير
كفوؤ لذلك . ونحن الآن راضون عن الهيئة الحاضرة معترفون بسيادة
مولانا السلطان الاعظم خاضعون لأمرنا الخديو . ولم يبق عندنا شيء
سوى خدمة الوطن العزيز بحياتنا .

وكما أن الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة فكذلك نحن نرى
الدولة محل سطوتنا ومركز آمالنا ودار الخلافة الاسلامية . واننا نرجو
أن تجتمع كلمة المسلمين في سائر الاقطار وتتحده قلوب المؤمنين لتكون
يداً واحداً في وقاية دولتنا من جميع النوازل أعازها الله منها . ولانشك
في أن اخواننا المسلمين يجدون في بث الاتحاد بينهم وجمع الكلمة على
تأييد مملكتنا وسلطاننا المعظم خلد الله سلطانه .»

ولما أتم كلامه وقف على نظامي باشا وصافح طلبه بك ومن معه
من الضباط وأثنى عليهم ثناء جميلاً . ثم جالس مع ناظر الجهادية محمود سامي
باشا نحو نصف ساعة وذهب بعد ذلك فزار شيخ الجامع الازهر وتقيب
الاشراف والشيخ عlish شيخ السادة المالكية . وكانوا يباهون جميعاً
بما فعلته الجهادية وما وصلت اليه الحالة بفضل رجالها .

وقد مكث رجال الوفد في مصر بضعة عشر يوماً أقيمت لهم في
خلالها المآدب الفاخرة . أما الخديو فقد أكد لهم بان الجيش على
طاعته . وان ليس في مصر ما يوجب الاضطراب .

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الوفد الشاهاني الى الاسكندرية .
مقتنعاً بما رأى وسمع . وفي صباح اليوم التالي أقلته البارجة (طليعت)
الى الاستانة . وقد أطاق المدافع ايذاناً بسفرهم واجلالاً .

الفصل الثامن

(في سفر الآلاى السوادنى الى دمياط)

(وسفرى بالآلاى الرابع الى رأس الوادى)

لما ورد من الاستانة تلغراف ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ المار ذكره .
علم الجميع أن مجيئ الوفد الشاهاني هو لتحقيق التمرد العسكرى الذى
أشاعته أوربا لتجعله وسيلة لتتدخل فى إفساد ماتم من الاصلاحات فى
القطر المصرى ولقد هاجت الافكار واضطربت خواطر رجال الاستبداد
وأوجس الخديو من جراء ذلك شراً . فاتفق مع الوزارة الجديدة على أن
لا يسمح لرجال الوفد المذكور بمقابلتنا . وأن يعترف الخديو بأن لا تمرد
ولا عصيان فى الجيش . (كما هو الواقع) وأن الجيش على طاعته ولا موجب
للاضطراب . وانه يلزم ارسال الآلاى السوادنى الى دمياط والآلاى
الرابع حكمدارى الى رأس الوادى .

هذا ماتم الاتفاق عليه بين الخديو والوزارة . وقد اخبرنا ناظر
الجهادية محمود سامى باشا بكل ذلك فوافقنا عليه مبدئياً تطميناً للنفوس
وتسكيناً للقلوب ولكن على شرط صدور أمر الخديو بانتخاب النواب
قبل سفرنا .

ثم نبهنا على عبد العال بك بالتأهب للسفر الى دمياط وأن يأخذ معه موسيقى الآلاى الثانى البيادة .

(كيفية سفر الآلاى المذكور)

سافر عبد العال بك حامى بالآلاى السودانى الى محطة السكة الحديدية ماراً وسط المدينة . وكان قد سبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع . وكان عدد الحضور غير قابل للعد والاحصاء ولما وصل الآلاى المذكور الى المحطة أخذ عنانى بك من أعيان القاهرة بنثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر . وقد سقى الناس شراباً سكرياً فى ذلك اليوم اكراماً للجيش المنقذ للبلاد من هوى الاستبداد . وكنت حينذاك مع ناظر الجهادية محمود سامى باشا فى جملة المودعين .

وتلا كل من محردى جريدتى الطائف والمفيد (السيد عبد الله نديم والسيد حسن الشمسى) خطاباً تضمن المدح والثناء علينا وعلى الهيئة العسكرية لما قننا به من قتل الظلم والاستبداد واحياء روح العدل والحرية ونشر علم الآخاء والمساواة والاتحاد فاجبت بشكر الخطيبين المذكورين وأوعزت الى العموم بالاستمسك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

فقام عبد العال بك حامى وأتى خطاباً وجيزاً قال فيه .
« أيها الاخوان . انا نودعكم والقلوب معكم وكلمة الوطنية تجمعنا .
فاجعلوا حبل المواصله بيننا ممدوداً وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة

فيما يفترون علينا كما انما لانسمع من واش كلاماً. واعلموا أننا في تيار
أفكار إن لم نحفظ أنفسنا فيه بالاتحاد هلكنا. وكلنا يعلم حسن طوية
مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام. فنحن نخدم افكارهم بأرواحنا
ونقضى العمر في طاعتهم ماداموا على الحق. والله الحفيظ علينا وعليكم
وهو على كل شيء قدير . اه

وهذا هو خطاب السيد عبد الله نديم :-

« حماة البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر من الحوادث والنوازل
عرف مقدار ما وصلت اليه من الشرف وما كتب لكم في صفحات
التاريخ من الحسنات. فقد ارتقيتم ذروة ما سبقكم اليها سابق ولا يلحقكم
في ادراكها لاحق الا وهي حماة البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد
عنهما. فلكم الذكر الجميل والمجد الخلد يباهى بكم الحاضر من أهلنا
ويفاخر بما ترككم الآتي من ابنائنا. فقد حي الوطن حياة طيبة بعد أن
بلغت الروح التراقي . فان الامة جسد والجند روحه ولا حياة للجسم بلا
روح . وهذا وطنكم العزيز أصبح ينادى بكم ويناجيكم ويقول :-

اليكم يرد الامر وهو عظيم	فاني بكم طول الزمان رحيم
اذا لم تكونوا للخطوب وللردى	فمن أين يأتي للديار نعيم
وان الفتى ان لم ينازل زمانه	تأخر عنه صاحب وحميم
فردوا عنان الخيل نحو مخيم	تقلبه بين البيوت نسيم
وشدوا له الاطراف من كل وجهة	فشدود اطراف الجهات قويم

إذا لم تكن سيفاً فكن أرضاً وطأةً فليس لمفلول اليدين حريم
وإن لم تكن للعائدين حماية فانت ومخضوب البنان قسيم
ولقد ذكرتُ باتحادكم وحسن تعاهدكم ما كان من رسول الله صلى
الله عليه وآله وأصحابه وسلم عند تغيب سيدنا عثمان في أهل مكة من
مبايعة أهل الشجرة على حفظه وصيائته صلى الله عليه وسلم . فصاروا
يعنونهن بالعشرة المبشرين بالجنة . وأنتم قد تعاهدتم على حفظ الاوطان
وبقاء سطوة مولانا الخديو وتأيد ماكم . وتبايعتم على الدفاع ووقاية أهليكم
من كل ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يخذل الشرف فاستبشروا
ببيعكم الذي بايعتم به . وذلك هو الفوز العظيم .

ثم قال : أخوكم الحريو دعكم ويسير باخوانكم الى دمياط فاجعلوا
عروة الود وثيقة ولا تحلوا حمل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في أحكامه .
فقد زالت موانعنا التي كانت تجر الى الفساد . والانس دار حقيقه بين
الجيوش أولى الرشاد . ولا تعمر الدنيا إذا لم تترك الخلق العناد . فالارض
تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد .

ومن محاسنكم التي تفخرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم
لأوامر الحكومة وامثالكم لارشاداتها وربط قلوبكم بحجة مولانا
الخديو ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البرارؤوف القائم بخدمة
الامة وبلادها .

ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل
أن يقال (مات شهيد الاوطان) فنادى الجميع (رضينا بالموت في حفظ
الاطوان) .

واستمرت مظاهر التوديع والتشيع الى ان تحرك القطار وسار قاصداً دمياط . فلما وصل اليها هرع أهلها الى استقبال الآلاى المذكور بالحفاوة والاكرام . فالتقى السيد عبد الله نديم خطاباً حماسياً مدح فيه الجيش ورؤساءه وقال انهم هم الذين انتقذوا البلاد من جور الاستبداد . ثم ذهب الآلاى الى مركزه .

وكان اسماعيل بك صال أوغلى حكمدار طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باشا زهدى محافظها قد شرعا فى دس الدسائس بين أهل المدينة . فصار احالتهما الى المعاشات لكبر سنهما واتقاء شرهما .

(كيفية سفر الآلاى الرابع حكمدارىتى)

(الى رأس الوادى)

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ تأهبتُ للسفر الى رأس الوادى . وكان قد صدر الأمر العالى بانتخاب النواب قبل ذلك بأربعة أيام . فمررت بالآلاى المذكور فى وسط مدينة المحروسة من باب النصر والموسيقى العسكرية تعزف فى مقدمة الآلاى على حسب العادة الى أن بلغنا مسجد سيدنا وولى نعمتنا الامام الحسين . فوقف الآلاى مقابلاً للمسجد تعظيماً واجلالاً لسبط الرسول عليه الصلاة والسلام . ثم دخلت الى المقام الحسينى مع بعض الضباط وأمرنا بيرق الآلاى على الضريح الشريف . وسألنا الله جل شأنه أن يوفقنا لما فيه خير البلاد ونفع العباد . ثم خرجنا وسرنا بالآلاى على الهيئة السالف ذكرها وكانت الشوارع ممتلئة بالمودعين والمتفرجين الى أن بلغنا محطة السكة الحديدية . وكان قد سبق

اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الذوات والتجار وعامة الناس. وبالجملة فان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر. فقامت فى الحاضرين خطيباً قبل سفرنا وقلت ما يأتى :-

« سادتى واخوانى

بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ولا ننشئ عن عزمنا حتى نحي البلاد وأهلها. وما قصدنا بسعيننا افساداً ولا تدميراً ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء. حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها. والمطالبة بحقوق الامم. وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية. وتمتعنا بمجالس الشورى لتنظر الامم فى شئوننا وتعرف حقوقها كباقي الامم المتقدمة فى العالم. ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الاوربية ما تحصلت على الحرية الا بالهور وإراقة الدماء وهتك الأعراس وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلباً أو نضيع حقاً أو نخدش شرفاً. وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى الا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد. فالآن ننادي بصوت واحد « فليعيش الخديو واهب الحرية. فليعيش الجيش المصرى طالب الحرية. فلتعيش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة.

نحن الآن فى نعمة جليلة وعزة جميلة. وقد فتحنا باب الحرية فى

الشرق ليقتمدى بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة . ويجانب حدوث ما يكدر صفو الراحة . ولقد ألقينا مقاليدنا الى وزرائنا الكرام ورئيسهم الشهم الهمام شريف النفس عظيم القدر . وبين أيديهم عقبات ومصاعب فلا نردهم ارتبنا كما بتخاذلنا . بل نلزم وحدة الاتحاد ونحافظ على البلاد ونسير معهم في طريق الإصلاح أينما ساروا . وانا قاعمون الى راس الوادي امتثالاً لأمر رئيسنا الوطني الحر القائم بخدمة الوطن وأهله سعادة محمود باشا سامي ناظر جهاديتنا . ليعلم الجميع أن قيامنا كان لطلب الحقوق لا للعقوق . وان الطمأنينة عادت كما كانت وعدنا الى مانشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام . فلا تأخذكم الاراجيف وأشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعي أميرنا ورجاله .

وأخص اخواني الجهادية بحفظ وحدة الاتحاد وعدم الاصغاء الى الوشاة والحساد . فانكم تعلمون أننا جاهدنا في هذا الامر أعواماً طويلاً حتى ربطنا القلوب وألفنا النفوس . وبيننا من الاعداء من يسعى في تفريق كلمتنا واضرام نار الفتنة بيننا . فاردعوهم بلسان التقريع واحفظوا لنا ما عاهدناكم عليه . فالبلاد محتاجة اليها وأمامنا عقبات يجب أن نقطعها بالحزم والشبات والاضاعت مبادئنا ووقعنا في شرك الاستبداد بعد التخلص منه .

تعلمون انكم كما قتم وأنقذتم أمراءكم الثلاثة بل اخوانكم من السجن بل من القتل . هكذا قتلنا لكم وبكم فانقذنا الوطن من الاستبداد ورفعناه الى عرش الحرية .

وما الفخر بالعظم الرميم وانما نخار الذي يبغى الفخار بنفسه
ونحن نفتخر بالابناء . فقد ختم لنا الآباء الفتوح ونحن حفظناها .
فاجعلوا عروة الاتحاد بينكم وثيقة . وانى سائر باخوا نكم الى رأس الوادى
فاستودعكم الله جميعاً واقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله
وأخى محمد افندي عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة .
فقام السيد عبد الله نديم . وكان قد عاد من دمياط فخطب الحاضرين
بمعنى ما خطبت . وكان مصطفى بك عناني وبعض الاهالى ينثرون الزهور
والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلوى ويستقون الناس
شراباً سكرياً لذيذاً .
ولما قرب وقت مسير القطار صحت مودعا جميع المشيعين . ثم سار
بنا القطار قاصداً مدينة الزقازيق يصحبنا السيد عبد الله نديم .
وكنا فى أثناء المسير كلما وقفنا فى محطة يستقبلنا الاهالى بالفرح
والسرور ومزيد الاحتفاء والاجلال . فيخطب السيد عبد الله نديم فيهم
بمثل ما سلف ذكره . واستمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال
الى أن دخل القطار محطة الزقازيق (مركز مديرية الشرقية) فاستقبلنا
فيها جمهور الاهالى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى وهتفوا لنا
وللجيش بالدعاء وعلى وجوههم علامة الفرحة والسرور . ولما وقف القطار
نثروا على العساكر الورد والازهار العطرية وسقوهم الأشرطة السكرية .
ثم خرجت من القطار وسلمت على جموع المستقبليين . وأقيمت عليهم
الخطاب الآتى ،

«سادتي واخواني

أنا أخوكم في الوطنية وإسمى احمد عرابي ولدت في بلدة (هرية رزنه) من بلاد الشرقية هذه . فمن عرفني منكم فقد عرفني ومن لم يعرفني فقد عرفته بنفسى . وهأأنا واقف بين أيدي الأهل والخلان . وقد بلغكم ما تطلبناه من قطع عرق الاستبداد وتحرير البلاد وأهلها . وعناية الله سبحانه منحنا مولانا الخديو هذه الامنية فنحن لم نخرج من العاصمة عصياناً ولا تظاهراً بعدوان . وانما سرت بالجيش ووقفت بين يدي الخديو وقفة الطالب الراجى كرم مولاه . فلا تعولوا على الأراجيف وأشاعات أهل الفساد . واعلموا أن البلاد محتاجة الى الخدمة بالقوة والفكر والعمل . اما القوة فنحن رجالها ولا ننثنى عن عزمنا وفي الجسم نفس . وأما الفكر فهو منوط بأمرنا الأعظم ووزرائه الكرام وهم لا يهنا لهم عيش الا اذا طاب لنا ولا يدركون الراحة الا بأمننا . فهم يسهرون الليل ويقضون النهار في سلوك السبل المؤدية الى حفظ الامة وسلامتها من العوارض . وأما العمل فهو منوط بكم فان القوة والفكر يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة . وقد طلبنا لكم مجالس الشورى لتكون الامور منوطة بأهلها والحقوق محفوظة لذويها . وهذه نعمة كبرى نشكر الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن وأهله من رق العبودية واستنشاق نسيم الحرية . ونحمده على سلامة باطن أميرنا المعظم وخديونا الانخم أيده الله . » اه

ثم قام بنا القطار قاصداً رأس الوادى . وبعد استقرارنا فيه بيومين

دعانا الفاضل أمين بك الشمسي رئيس تجار الزقاريق الى وليمة شائقة
اكراما لنا واحتفالا بنا وبضباطنا ورجالنا. فألقيت على جماهير المودعين
من أعيان المديرية المذكورة خطابا هذا نصه :

«سادتي واخواني الأعزاء .

أحلى أسماعكم باسم مولانا وأميرنا الخديو الساعي في عمار الوطن
وقطع عروق الاستبداد منه. وأذكركم بمدة حُجبت عنا فيها أنوار الحرية
واستعبدتنا فيها الظلمة حتى صرنا نتألم ولا يرحمنا أحد. وأصبحت أموالنا
وأرزاقنا معرضة للنهب والسلب تتخطفها أيدي المستبدين الذين تمكنت
القسوة من قلوبهم وألفوا الظلم وكرهوا العدل والانصاف حتى كانت
عاقبة أمرهم أن أصبح الناس في قيد الفقر وذل الفاقة . والقطار معرضاً
للاخطار مهياً لامتداد أيدي الظالمين اليه . فعز ذلك على اخوانكم
وأولادكم الجهادية حماة البلاد . وتحركت فينا الحمية العربية والغيرة
الوطنية فتعاهدنا على حفظ البلاد ووقاية أميرنا من كل سوء . وسرت
بهذا الجيش ووقفت بساحة عابدين أمام مولانا الخديو حفظه الله .
وقد اشتدت شوكة جيش البغى وقويت معارضته .

هنالك اتلى المؤمنون وزلزلوا زلزلا شديدا فجال صديقي الاعز
الهام صاحب الغيرة والعزم القوى السيد عبد الله نديم بين الصفوف ينادي :
(وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان بغت
احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتي تفيء الى أمر الله) فكان
معي . ثاني اثنين في حفظ قلوب الرجال من الزوج والارتجاف . وأخذ

الكل يردد هذه الآية الكريمة كأنهم لم يسمعوها الا من فيه في تلك الساعة . وببركة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وولديه البدرين المنيرين سيدنا الامام الحسن ومولانا وملاذنا سيدنا الحسين نحصلنا على المقصود . وأتقذناكم من يد من لم يعرف لكم حرمة ولا يعترف بحق ولا يري أنكم مثله من نوع الانسان . وشكرنا مولانا وأميرنا الخديو على حسن عنايته بنا وبالامة وعلى ما تفضل به من مجلس الشورى . وأنتم الآن مهئون للانتخاب فلا تميلكم الأهواء والاغراض لا انتخاب ذوي الغايات . بل عولوا على الأذكىاء والنبهاء الذين يعرفون حقوقكم ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل والانصاف في بلادنا . فلا تأخذكم الارجيف واطمئنوا في بلادكم . والتفتوا الى أشغالكم ومصالحكم . وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء أميرنا ممتعاً بامتيازات وطننا . محروساً بجمنده المظفر . وقد كاف صاحب الدولة والفضامة رئيس نظارنا شريف باشا بالنظر في أحوال الامة وسن القوانين التي تحفظ حقوقها وهو يجاهد الآن مع أصحاب السعادة اخوانه الوزراء في حل المشاكل وترتيب أمورنا الداخلية والخارجية . فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم لهم هذا النشاط وأن يلهمهم المنسك بالعدل لذى ألفه هذا الرئيس . وفي الختام ننادي بقولنا « يعيش الجناب الخديو » . اه
فأجاب الجميع بالتأمين ثم شكرنا صاحب الليلة على كرمه وأثنينا عليه الثناء المستطاب .

ثم قام السيد عبد الله ندبم ونطق بخطبة غراء كثر في أثنائها هتاف

الاستحسان من الحاضرين. وفي اليوم الثاني دعيت لوضع أساس المدرسة الأميرية بالزقازيق فتوجهت ووضعت حجر الزاوية فيها باسم الحضرة الخديوية. وتلوت على الحاضرين خطبة ذكرت لهم فيها فوائد التعليم ومنافعه. وفضل العالم على الجاهل والبصير على الأعمى. وحرصتهم على الاهتمام بأمر تعليم أولادهم ليكونوا مستعدين لخدمة بلادهم في المستقبل. وكذلك دعينا إلى وليمة بطرف الفاضل الهمام أحمد بك السيد أباطه بناحية (شرويده ووليمة). بطرف الفاضل الشيخ أحمد محبوب عمدة ناحية (المصلوجي). ووليمة أخرى بطرف المفضل سليمان بك السيد أباطه. ثم إلى مأدبة كريمة بطرف سليمان باشا أباطه. وغيره من وجود مديرية الشرقية.

وفي ١٦ أكتوبر تقابلت مع أحمد راتب باشا أحد رجال الوفد العثماني. وأحد رجال المايين المقربين من جلالة السلطان الأعظم. في محطة الزقازيق. وكان قاصداً بندر السويس ليجر منه إلى الحجاز بأمورية فوق العادة. فركبت معه في عربة واحدة وعرفته بنفسي. ثم أخبرته بكل ما أجريناه من أول الأمر إلى آخره. وأننا لم نشق عصا الطاعة كما يدعى الأوربيون بل طلبنا الإصلاح باسم الذات الشاهانية. وبذلك علم الصغير والكبير بأن لنا سلطاناً شرعياً هو صاحب السيادة العظمى على البلاد المصرية. وأن الخديو هو نائب عن جلالته فقط. من بعد أن كانوا لا يعرفون لهم حاكماً شرعياً غير الخديو. ولما وصلنا إلى رأس الوادي حضر الضباط والصف ضباط. واصطفوا صفاً واحداً تعظيماً

واجلالا للذات المشار اليه . وهتفوا بقولهم (يعيش السلطان) . ثم ودعناه والتمسنا منه عرض اخلاصنا وطاعتنا على الحضرة السلطانية حين عودته الى الاستانة العلية . وقام به الوابور بين اصوات المودعين والدعاء له وللذات الشاهانية .

وفي ٢٠ اكتوبر أرسل اليها نوبار باشا مندوباً من طرفه يدعى احمد قبودان البكرى . من موظفى بوغاز الاسكندرية . ليشكرنا على انقاذ الوطن من ظلم الظالمين وجور المستبدين . ويعرض علينا أنه مستعد لأن يقود حركتنا الوطنية بصائب رأيه اذا دعونه الى رئاسة الحكومة . واعتمدنا عليه وسامنا أمورنا اليه . فمجئنا لذلك . واجبناه بأن مبدأنا هو أن تكون « مصر للمصريين » . وللنزلاء عندنا حسن الضيافة ومزيد الاكرام . وانا لانجمل الأدوار التى لعبها نوبار باشا فى مسألة تغيير قواعد فرمان الوراثة الخديوية . وفى مسألة تشكيل المجالس المختلطة فى مصر . تلك المجالس التى صرف عليها ١٢ مليوناً من الجنيهات من أموال المصريين المساكين على يده . وبسعيه . وكان هو أكبر مساعد للمستبدين وله الحظ الأوفر من تلك الغنائم .

✱ الفصل التاسع

(فى عودتي الى القاهرة)

بلغ الحكومة من جواسيسها أنى أتجول فى انحاء مديرية الشرقية لبت مبادئى وأفكارى فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان . حاضاً على

وجوب مؤازرتي في مشروعاتي الوطنية. وأن كثيراً من المظلومين يأتون شاكين من ظلم الظالمين . فأوجست خيفة من ذلك. وقررت طلبى الى العاصمة فاجبت طلبها . ثم عرضت على وظيفة وكيل نظارة الجهادية ورتبة اللواء (باشا) فقبلت وكالة الجهادية مع بقاء الآلاى فى عهدى ورفضت رتبة الباشا حتى لا أدنس سمعى . وحتى لا يقال بانى انما اشتغل لمصلحتى الخصوصية لا للمصلحة العمومية .

ولما استلمت منصبي الجديد كثر توارد المتظاهرين على من ارجاء البلادوا كنفها حتى كانت ساحة منزلى لا تسع الزائرين والمتظاهرين وكان كثير من الأوربيين ومكاتبى الجرائد الافرنكية والوطنية يحضرون الى منزلى لاستطلاع سياستى . والوقوف على مكنونات افكارى بحيث كنت فى تعب دئم ليلا ونهاراً . وفى تلك المدة حضر الى منزلى الرجل الكريم المتفانى فى حب الحق والعدل والحرية . محب الشرقيين عموماً والمصريين خصوصاً (المستر ولفرن سكاون بلانت) . وكان معه صاحبه العلامة القس لويس الصابرنجى (صاحب جرنال النحلة) وعرض على قبول صداقته لى فقبلت منه ذلك . فديده الى ومددت يدي اليه . وتصادفنا وتعاقدنا على الصداقة والاخلاص وكنت أظن أننا بواسطته وبفخامة مركزه فى قومه وشدة غيrote على الحرية . نتمكن من تذليل الصعوبات التى يلقها قناصل الانجليز هنا فى طريق حريتنا ونجاح بلادنا. بدعوى الانسانية والعدل والانصاف بين الامم والشعوب وهذا ما يدعى الغريوز زوراً وتضليلادائماً وهى كلمات محبوبة يدسون بها السم فى الدسم ليتمكنوا بها من الاستيلاء على مشارق الارض ومغارها طمعاً وجشعاً.

وكذلك حضر لزيارتنا كاتم اسرار ملكة الانجليز . محب الحرية
(السير وليم جريجري) . الرجل الأيرلندي الذي كان قد تولى حكومة
جزيرة سيلان مرتين اجابة لرغبة أهل تلك البلاد . وسألنا عن مقاصدنا
فأكدنا له أن لا خوف على رعايا الدول المتحابة . فهم آمنون على أنفسهم
وأموالهم بضمائنا وكفالتنا . وأنا لا نريد الا الحرية وقطاع عروق
الاستبداد . وقد تم لنا ذلك بتشكيل مجلس نيابي . وبرضاء واستحسان الخديو
وقد التمت من الخديو في تلك المدة بواسطة ومساعدة ناظر الجهادية
ورئيس النظار الافراح عن المسجونين ظاماً في مدة الاستبداد فأجيب
التماسي . وكان من ضمن أولئك المسجونين احمد بك أبو ستيت من مديرية
سوهاج . والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة . وكانا منفيين
الى السودان ظاماً وعدواناً . ولما قدم السيد حسن موسى العقاد أقام الافراح
وأولم ولائم كثيرة لضباط الجهادية وأعيان العاصمة تعد من ليالى
مصر المشهورة .

وفي تلك المدة أيضاً أنشئت جرائد وطنية صادقة منها جريدة
الحجاز ومحررها السيد ابراهيم سراج المدني . وجريدة المفيد ومحررها
السيد حسن الشمسي . ولسان الأمة ومحررها السيد عبد الله نديم . وكان
موضوعها سياسياً تهذيبياً للذب عن حقوق الأمة .

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامي
ناظر الجهادية فأطنب في الثناء على لقيامى بنشر رواية الحرية في مصر
وملاحقاتها من بعد مضي خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون

في قيود الاستبداد والاستعباد . ثم أقسم انه مستعد لأن يضحي حياته ويجود بأخر نقطة من دمه في تنفيذ رغبي . ويجرد حسامه وينادي باسمي خديو بالمصر اذا رغبت في ذلك .

فقلت له « مه يا محمود باشا . فاني لا أريد الا تحرير بلادى ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظة على الخديو كما مرحت بذلك مراراً وتكراراً . وليس بى طمع أصلاً في الاستئثار بالمنافع الشخصية . ولا أريد انتقال الأريكة الخديوية الى عائلة أخرى لما في ذلك من الضرر . مع علمى بأنك تنسب الى الملك الأشرف (سبرباى) . فقال أنا لا أقول لك الا حقاً . وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى . فشكرته على ثقته بى وتم الحديث .

❦ الفصل العاشر ❦

(فى مجلس النواب)

بناء على طلبنا . وعلى التقرير الذى رفع الى شريف باشا مديلاً بألف وستماية توقيع متضمناً طلب تشكيل المجلس النيابى . وهو التقرير السابق ذكره . رفع رئيس النظار فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ . الى الجناب الخديو التقرير الآتى نصه بشأن انشاء مجلس نواب وانتخاب اعضائه :

(التقرير)

لقد أظهرت التجارب فى عدة مرار خلال الحالة الموجودة عليها

البلاد الآن ولهذا فالاصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأهم صوالم البلاد المصرية لأنه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحها شيئاً فشيئاً وتوطيد الادارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها لاخراجها من حيز التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظر فقط : بل المتراني لهم أن تبادل الافكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم . ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضى اخوانهم بهم . ولا تتخابهم للنياحة عنهم . هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات . وقد طابق رأى عمد الاهالى بالنياحة عن عمومهم هذا الرأى الذى رأته هيئة النظر ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد . وجمع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص إحتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الادارة عليهم . واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم .

والموصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شىء سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٢٨٣ . نعم أن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لأفكار الأهالى ومقاصدهم وكانت قد عملت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص . لكن هيئة النظر باتحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل فى البحث عن ما يلزم اجراؤه

من التنقيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة
الخدوية وحالة القطر .

هذا ومن الجلى الغنى عن البيان ان العهود والترتيبات التى نشأت
عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة . وكذلك القوانين والأوامر
العملية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز
نظرها والبحث فيها بمجلس النواب . لأنها موضوع عقد صلح مع الدول
ولا يجوز تعديلها أو تغيير شىء منها الا برضاء الدول التى عقدت معها .

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدى ما موريته بدون تعرض للمصالح
الواجب احترامها . وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية فى اجراء
الاصلاحات المشروع فيها . وعوناً على تأمين المصريين تأميناً كافياً على
النفوس والعرض والمال . ولهذا . واتباعاً للمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى
المؤرخه فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ اتشرف بأن أقدم للاعتاب السنية
مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨
الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

أما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح المجلس فسأشتغل فيها مع
رفقائى بتحضير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب . وسنستلقت
انظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب . وبالعونة والبديلة
المتعلقتين بالعمليات والاشغال العمومية . لأنها مسائل ذات اهمية جسيمة
بالنسبة للمزارعين . وسنأخذ رأيهم أيضاً فى ترتيب مجالس ادارة
بالمدرجات . لان اقامتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهاليها يجمعان

رأيهم ذات فائدة عظمى في ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصاتها.
ومن ثم فاذا تكلمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الامر
العالى المقدم لسلطانيتها السنوية يبادر في الحال ناظر الداخلية باجراء التنبيهات
اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة
باللائحة المار ذكرها.

وعلى كل حال فاني لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع
الامضاء شريف

(صورة الأمر العالى)

فبناء على هذا التقرير صدر الأمر العالى الآتية صورته :

(نحن خديو مصر)

بناء على التقرير المرفوع اليها من رئيس مجلس نظار حكومتنا
بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ المرفوق
صورته بأمرنا هذا . وبعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى النواب
الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ وبناء على موافقة رأى مجلس نظارنا
نأمر بما هوآت :-

المادة الأولى - يصير انتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة
بتلك اللائحة . وافتتاح مجلس الشورى يكون في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨
غرة صفر سنة ١٢٩٩ اتباعاً للمادة - ١٦ من اللائحة المذكورة .
المادة الثانية - ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراي الجزيرة في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق

الامضاء

٤ اكتوبر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء محمد شريف

(اللائحة الأساسية و نظام مجلس النواب)

« الصادران في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ »

ولقد صادف المشروع بعد صدور التقرير والامر العالى السابقين
استحساناً يجل عن الحصر والوصف في البلاد فلم يكن المرء يلقى الا
وجوهاً طليقة وثغوراً باسمه . وكان أهم ما استوجب الاستحسان قول
رئيس الوزراء « ان مشاورة أهل الرأي والسداد من وجوه البلاد فيما
تحتاج اليه من الاصلاح هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة
المقصودة . وان هذا المأخذ مطابق لرأي عمدة الاهالى بالنيابة عن
عمومهم » . وكان ذلك عند الامة دليلاً على قرب الصلة وارتفاع الحجاب
بينها وبين الحكومة .

أما اللائحة التي ورد عنها الكلام في تقرير شريف باشا وجاء في
شأنها — أن مجلس النواب سيجتمع بقتضاها ولكن هيئة النظار ستتعهد
معه في البحث فيما يجب تعديله وتنقيحه منها مع مراعاة حقوق الحضرة
الخديوية وحالة القطر — فقد كان في الكلام عنها في ذلك التقرير موضعان
للاستحسان . الاول : تعديل اللائحة بمعنى تقريبها من جانب الحرية

بقدر تبعيدها من حد التقييد . والثاني : مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر . بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين احوال البلاد وأحكامها . ولما كان قد ورد في التقرير المذكور أن الانتخاب الجديد سيكون بمقتضى اللائحة الأساسية الصادرة عام ١٢٨٣ . وكان قد تقدم المهد على تلك اللائحة وعلى نظام مجلس النواب المسنون في ذلك العام . تاق الناس أثر صدور الامر الخديوي بتشكيل المجلس النيابي الى الوقوف على ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب . وماهية مجلس النواب في دوره الأول . فنشرته جريدة المحروسة حينذاك . وكان في اليقين أن الحاضرة الخديوية تصدق عليه بعد أن يرفع اليها وتضعه موضع الاجراء . على انه بالنظر لما ورد في تقرير الوزير بصراحة لا تحتمل التأويل — أن المجلس الجديد وان جرى تشكيله بمقتضى اللائحة القديمة الا أنه سينظر في أحكام تلك اللائحة ليعد لها من طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب الامة — كان المجلس الجديد بهذا الاعتبار مجلس تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانوناً جلي الأحكام .

ونورد هنا تنميماً للفائدة صورة تلك اللائحة وذلك النظام الصادران في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (في عهد الخديو اسماعيل) وهما كما يأتي : —
(صورة اللائحة الأساسية المذكورة)

(١) تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للحاضرة الخديوية .

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره - ٢٥ سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال . وأن يكون من الاشخاص المعلومين عند

الحكومة بأنه من الاهالى التابعين لها ومن أولاد الوطن .

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس وتعلقت بهم حقوق للغير . الا اذا أعيدت تلك الحقوق التي حرموها منها . وأيضاً الفقراء والمحتاجون والاشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة . والاشخاص الذين صار مجازاتهم بالليمان والطرده بحكم .

(٤) ان الاشخاص الذين ينتخبون القواب يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس . وتعلقت بهم حقوق للغير الا اذا أعيدت تلك الحقوق اليهم . وان لا يكون سبق مجازاتهم بالليمان والطرده بحكم . وأن لا يكونوا من الاشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح .

(٥) المستخدمون فى الخدمات الاميرية والمستخدمون فى الجهات الخارجة عن الميرى سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم . وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة حسب الايجاب أو انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة .

(٦) ان انتخاب الاعضاء من القايم يلزم أن يكون على حسب التعداد . فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديريات بحسب كبر القسم وصغره . وبصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط .

(٧) حيث أن كل لد عليه مشايخ معينون برغبة لاهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالى ذلك الد والنائبون عنهم لا انتخاب العضو المطلوب انتخابه من القسم . وإذا كان أوائك المشايخ حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة فهؤلاء المشايخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه من القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية .

(٨) بعد ما يتم وضع الاوراق بالصندوق تفتح على يد المدير والوكيل ونظر قلم الدعاوى وقاضى المديرية . فينظر اذا كانت أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائباً عن القسم . وان تساوت الآراء فى

انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم والذي تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم . وفي كلا الحالين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة بأختامهم بما استقر عليه الحل في انتخاب أولئك النواب . وأما الانتخاب في مصر واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو بأكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدن .

(٩) يصير تجديد انتخاب الاعضاء في كل ثلاث سنين حسب ما هو موضح بالبند السابع والثامن .

(١٠) أعضاء المجلس لا يزيد عن خمسة وسبعين شخصاً .

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث . وان كان أحد الاعضاء له عذر ضروري فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر . فان قبل عذره بالمجلس فيها والا فيعلن بعدم قبول عذره . فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة .

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن أحد الاعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه .

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون . فان وجد مستكمل الشروط المعتبرة المحررة في البنود السابقة يقبل . والا فتلغى نيابته وينتخب غيره من قسمه وجهته .

(١٤) بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبون بالقومسيون ويوجد من حائزين الاوصاف المذكورة في البنود السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومسيون . ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه أيضاً الى الاعتبار الخديوية ليعطى كل واحد منهم (بيورلدى) يتضمن كونه منخباً في ظرف ثلاثة سنين في شورى النواب .

(١٥) حيث من المعلوم أن كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا له حدود ونظامانمة فالطبع حدود ونظامانمة هذا المجلس ستمعطى له .

(١٦) ان عتد المجلس سيكون في هذا العام من عشرة هاتور لغاية عشرة طوبه . وأما في السنين الآتية فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير .

(١٧) تولى الامر جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل

اعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة .
(١٨) لا يجوز قبول عرض حالات من أحداً بالمجلس .

(صورة النظام)

(حدود و نظامانة مجلس شورى القوانين)

(١) مجلس الشورى يكون بمحروسة مصر .
(٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه تصير المذاكرة فيها واعطاء الرأى عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية . فما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة عنه بالاقدام والقومسيونات بمجلس الشورى حسب ما يأتى بعده بما يتعلق بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٣ من هذه اللائحة . وبعد اعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما في البند ٢١ و ٢٢ وباتمام المذاكرة واعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .
(٣) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما أن يكون بذات الحضرة الخديوية أو من يوكل لذلك بالارادة السنية . وتقرأ فيه مقالة . فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالنطق الخديوى أو من يتوكل في قراءتها متعلق بالارادة العلية . وان افتتحه الموكل فاما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ويقرؤها الموكل بالافتتاح أو انها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذى يقرؤها بموجب الامر .

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لاربابه الحق في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين . وهذا الجواب لم يكن الا من قبيل الرسوم بحيث لا يقطع فيه شئ عن أمر من الامور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

(٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من

مجلس الشورى يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم أثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية يصير تسميتهم بمعرفة جميع الاعضاء .

(٧) حيث تقرر في البند ٢ و ٣ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية في حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المحوز لهم انتخاب النواب يعينون اشخاصاً من الغير جائز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند ١٣ من اللائحة الاساسية يصير الايضاح من المديرية الى مفتش العموم عن كيفيةهم . ومن طرفه يجرى تبين ذلك بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى باسماء النواب الذين يعينون لاجل اجراء منطوق البند المشار اليه .

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يصير تقسيم الاعضاء الى خمسة أقلام بانتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضاً . ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة الاعضاء أيضاً . وفي الاقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخب حسب المدون بالبند - ١٣ من اللائحة الاساسية بمعنى أن كل قلم يتفحص عن أحوال المنتخبين الذين هم بقلم آخر . وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الاقلام الاخرى . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير أعطائها الى رئيس مجلس الشورى لعرضها للحضرة الخديوية كما في البند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو المتنازع فيها متى كان الذين صبح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالموضح بالبند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(١٠) ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنمر بحسب ما يراه رئيسه . ويكون لذلك دفتر واضح ببيان تلك الاشغال مادة مادة بغاية الاختصار .

وتوازي ورودها والنمر التي وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها. وملحوظ
يتأشر فيه عما يجري فيها .

(١١) من يؤمر من الدوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن
تصور من التصورات المعروضة للمذاكرة بمجلس شوري النواب متى طلب أن
يتكلم لزم الاذن بذلك . ولا يقتضى الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيّد
بدفتر النوبة .

(١٢) مجلس شوري النواب له أن يجبر على الحضور بالشورى كل من لم
يمنعه مانع صحيح معتبر . وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من لم يحضر مجلس
الشورى . وكل رئيس قلم من الاقلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قائمة
في كل يوم صباحاً بمن حضر من الاعضاء ومن لم يحضر .

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام أقل من القدر
الموضح عنه بالبند ١١ — من اللائحة الاساسية لزم تأخير عقده الى اليوم
الذى يليه . وهكذا في كل يوم متى اتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس
أن يؤخره الى اليوم الذى يليه .

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام أقل من القدر
الموضح عنه بالبند (١١) من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام يوجد
بعضهم مستوفياً بقدر الثلثين بالنسبة لاصل أعضائهم فالقلم الذى يكون بهذه
الصفة لا يصير تعطيله بل ينظر في الاشغال المحولة عليه .

(١٥) الذى يأمر بافتتاح كل جلسة من جلسات مجلس شوري النواب
وقفلها هو الرئيس . ويقتضى في كل آخر جلسة أن يعين الرئيس من بعد السؤال
من الاعضاء ساعة افتتاح الجلسة التي تليها . وترتيب الاشغال بالاوقات المقتضية
ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في
الحال الى كاتب الديوان الخديوى . ويقتضى أن يجري الرئيس ما يلزم من طرفه
بوصول الاخباريات والتبليغات اللازمة اليه بأوقاتها المقتضية .

(١٦) التصورات التي تراها الحكومة تتلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من ينوب لهذه الأمور من طرف الحكومة .

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة في البند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الاقلام للنظر فيها بأوقاتها . فتبحث فيها وتعين الاقلام من مجموعها قومسيوناً مركباً من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة اعطاء الرأى عنهم بالصندوق سراً . وبالقومسيون المذكور ينظر في تلك التصورات ويتحرر التقرير اللازم عنها .

(١٨) اذا صدر رأى من واحد أو جماعة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المدرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها بالبند ٢٢ من هذه اللائحة يقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله الى القومسيون المختص بالنظر في ذلك . ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير بشأنها من ذلك القومسيون الى مجلس الشورى . وأما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد بينود اللائحة من البند (٢٠) الى البند (٢٢)

(١٩) كل من أورد رأياً بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات كما ذكر في البند ١٣ من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذه الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك .

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم أن يتلى بمجلس الشورى ويطلع ويوزع على أعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

(٢١) تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في البند (٢٠) من هذه اللائحة في الوقت المعين له بترتيب أشغال مجلس الشورى . ويقتضى

افتتاح المذاكرة أولاً فيما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة .
(٢٢) من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المتروكة منها
التصورات المذكورة يجب أخذ الآراء أيضاً بخصوص مجموع تلك التصورات
على وجه العموم .

(٢٣) إذا تراءى للقومسيون المختص بالنظر في إحدى التصورات المرسلة
من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى
وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبث من طرف الحكومة .

(٢٤) المسائل يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب
أشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر في البند ١٥ من
هذه اللائحة يلزم في الجلسة الثانية أن كل مسألة منها قبل وضعها في ديوان
المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها .
وعلى واقع ما ينتهي عليه الحال في ذلك يجري العمل .

(٢٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التي يلزم التداول فيها بمجلس الشورى
بواقع ترتيب أشغاله كما في البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم أن كل مسألة منها قبل
وضعها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة
فيها وقتئذ أو تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك .

(٢٦) إذا طلب الكلام اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن
واحد لزم أعمال القرعة المتتمضية في تقديم أحدهم عن الآخر بمعرفة رئيس
مجلس الشورى .

(٢٧) في حالة المكاملة بمجلس الشورى في مسألة لا يجوز افتتاح المكاملة
في مسألة أخرى .

(٢٨) في حالة المكاملة إذا تكلم أحد الأعضاء فيما هو التكلم جار من
أجله لا يتكلم غيره قبل إتمام كلامه .

(٢٩) لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة بمجلس الشورى إلا مرة واحدة
مالم تقض الحال على بعض الأعضاء بالتكلم غير مرة إن احتاج الأمر إلى إعطاء

ايضاحات أو اعطاء جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو آخر . وأما في القومسيونات التي تتشكل بمجلس الشورى فلكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

(٣٠) لا يجوز لاحد أن يتكلم الا اذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك . ولا يتكلم الا وهو في موضعه .

(٣١) اذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الاصغاء اليه .

(٣٣) يجب أن يكون أخذ الآراء بالصندوق في الجهر وبطريق الأثرية المطلقة .

(٣٣) تفرغ صندوق الآراء يكون بمعرفة كاتب السر .

(٣٤) لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة الا اذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية .

(٣٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الاقل . وفي ضمن المذاكرات به يجب الاصغاء للعدد الاقل وأن تسمع الملاحظات الصادرة منهم .

(٣٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ رأيهم هو الاقل وان الاكثر لم يعطوا رأياً في المادة المعروضة لزم الرئيس أن يسأل باقي الاعضاء عن رأيهم .

(٣٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذي يؤدي وظيفة الرئاسة وعليه

فقط أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس له رأى مطلقاً الا

في صورة انقسام الآراء الى طرفين متساويين . وأما فيما عدا ذلك من الاحوال

فلا يدخل بنفسه في رأى من جملة الآراء بمجلس الشورى . وليس له أن

يتدخل في مذاكرات مطلقاً .

(٣٨) متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم أن تكون

نسختها الاصلية مقيدة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس والاعضاء

ويتحرر نسخة اخرى عليها علامة كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية .

(٣٩) المجيء الى مجلس الشورى يومياً والذهاب منه يكون بحسب ما يراه

رئيسه باستنساب المجلس .

(٤٠) أعضاء مجلس الشورى يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة اللائقة. وجلسهم فيه يكون بهيئة الادب .

(٤١) لا يجوز لاحد من مجلس شورى النواب أن يغيب بدون اذن يصدر اليه منه ويتحرر له تذكرة رخصة من طرف الرئيس. ولا يجوز له أن يحزر تذكرة رخصة الا من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى ما لم تقض الضرورة الشديدة بتحرير التذكرة على وجه العجلة. وبعد تحريرها على هذه الكيفية يخبر الرئيس مجلس الشورى بذلك .

(٤٢) المحاضر التي تحرر لاثبات وقائع مجلس شورى النواب تكون مشتملة على أسماء الاعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأى كل واحد منهم بالاختصار.

(٤٣) المحاضر المذكورة في البند ٤٢ تقيّد بدفتر مخصوص لذلك ويقروها كاتب السر في أول مجلس الشورى المنعقدة في اليوم الذي يلي يومها . ويضع الرئيس امضاءه على ذات الدفتر في كل يوم .

(٤٤) الاوامر التي تصدر من الحضرة الخديوية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تتلى بمجلس الشورى في الحال ويجرى العمل على مقتضاها .

(٤٥) التنبيه بارجاع ما يخرج عما يليق بحسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده .

(٤٦) اذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسألة المقتضى الكلام فيها لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها . ولا يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام فيما يتعلق بأسباب الرجوع الى المسألة المقتضى الكلام فيها .

(٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها فرجع وطلب الكلام ليعتذر . ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الاصول في غير الصورة المذكورة .

(٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها مرتين

في مسألة واحدة رطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة. ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية .

(٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها وصار ارجاعه اليها مرتين في مسألة واحدة ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس أن يسأل أرباب المجلس عن لزوم منعه من الكلام في باقى الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية .

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على أحد من الاعضاء بالسكوت لكونه تكلم في غير محله وقطع الكلام على غيره فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة .

(٥١) لايسوغ لاحد بمجلس الشورى أن يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة بالاقرار أو بعده على قول أحد بمجلس الشورى .

(٥٢) اذا حصل من أحد الاعضاء أمر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس . فان أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه عليه في ضمن المحضر الذى يتحرر بما يقع في مجلس الشورى في ذلك اليوم . وفي صورة ما اذا أصر على عدم الرجوع عن الامر المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس أن يحكم من غير مذاكرة باخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضى أن تزيد عن خمسة أيام فقط . ولا بأس أن يأمر أيضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة التى يكون انتخاب النواب المحكوم عليه بذلك من طرفها .

(٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحدودة له لاتعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه . الا ان كان لا سمح الله حصل من أحد منهم مادة قتل فطبعاً لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبما هو مدون في البند (١١) من اللائحة الاساسية .

(٥٤) لا يجوز لاحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة

التي قالها بمجلس الشورى أو المذكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له . فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضائه .

(٥٥) فى مدة العضوية اذا حصل من أحد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب مما هو واضح بالبند ٢ و ٣ و ٥ من اللائحة الاساسية يسقط حقه من العضوية ويعين بدله كما فى البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٦) فى مدة دوام افتتاح مجلس الشورى فى الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من أحد من الاعضاء . وفى اوقات تعطيله اذا أراد أحد منهم أن يستعفى لزم أن يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوماً على الاقل . وحينذاك تجرى المكاتب لجهته لاجل تسمية غيره كما فى البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم فى أثناء الجلسات المنعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لاقامة المجلس .

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تأخير عقد المجلس فى يوم واحد من الايام الى اليوم الذى يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما فى البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط . ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك فى الحال .

(٥٨) يرسل القدر اللازم من الخفراء لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة .

(٦٠) لا يدخل جهة مجلس النواب الا الاعضاء المنتخبون والاشخاص المتعلقون بمجلس الشورى . ومن يرسل من طرف الحكومة بأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجرائه لحد ما يصدر الامر من الحضرة الخديوية بتجوز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التي تعطى لهم حينذاك من طرف رئيس مجلس الشورى .

(٦١) حيث ذكر فى البند ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف

اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية لمجلس شورى النواب ومن يجوز لهم انتخاب النواب فى الانتخاب السابع يقتضى أن الذين يحصل

أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم .
وفي الانتخاب الحادى عشر يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون
لهم المام بالقراءة والكتابة علاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

(صورة المنشور الصادر بانتخاب النواب)

وفي ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ صدر منشور نظارة الداخلية الى جميع
المديريات والمحافظات بانتخاب النواب وهذه صورته : —
انه اجابة لاستدعاء أهالى القطر و بناء على التماس مجلس النظار
قد أصدرت الحضرة الخديوية أمرها السامى بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ بافتتاح مجلس شورى النواب فى ١٥ كيهك
سنة ١٥٩٨ وبتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل اللازمة ليكون
انتخاب حضرات النواب على حسب النصوص والشروط المدونة فى
لائحة مجلس شورى النواب . فعملاً بالامر المشار اليه السابق نشره مع
صورة التقرير المقدم منا للاعتاب السنية قد عينايوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١
الاجتماع المنتخبين (بكسر الخاء) أى الذين ينتخبون النواب . واجتماعهم
يكون بالمديريات والمحافظات .

وليكن معلوماً لحضرتكم أن الواجب عليكم انما هو تسهيل انتخاب
النواب الموماً اليهم . ومراعاة نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك
على حسب آراء أهالى القطر ورغبتهم . وبدون أن تتدخلوا فى
الانتخاب لمساعدة أى شخص كان . اذ أن المشايخ هم نائبو الاهالى

ولهم دون غيرهم أن ينتخبوا من يعتمدون عليه ويثقون به ليكون نائباً عنهم بالمجلس المذكور . اهـ .

وبعد أن صدر هذا المنشور توجهت الانظار الى ما سيكون من أمر الانتخاب لمجلس النواب . وأخذت النصائح تبذل لأرباب الانتخاب بأن ينتخبوا نواباً يكونون وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما يفعلون . وينتقوا حكماً مصلحين يضعون لبلادهم نظامات وقوانين تكون بعد التقرير مرعية الاجراء . ويختاروا من يضرب عليهم الضرائب ويعمل لهم الرسوم وينظر في أمر الزرائع . ويعينوا من أنفسهم جماعة تدل آثارهم على مكانتهم من المدنية ومقامهم في الوجود السياسي . وأن ينظروا الى المنتخب من حيث ما يترتب على انتخابه من الأثر في خير البلاد لا من حيث ما يرى منه أول النظر . وغير ذلك من النصائح والارشادات . ثم شرع عمد البلاد ومشايخها في انتخاب النواب على مقتضى القانون وبذل الجهد في انجاز الاعمال الانتخابية .

ومرت أيام الانتخاب بما كانت فيه من الاعمال الانتخابية العظيمة فكانت موضوعاً للاهتمام والمذاكرة في كل مجمع وطني . ولقد أشرنا بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب لما نعهد فيه من صحة الوطنية . وبتعيين عبدالله باشا فكري رئيساً لمكتب المجلس مع بقاءه وكيلاً لنظارة المعارف . وبتعيين أديب أفندي اسحق (اللبناني) كاتباً ثانياً له مع بقاءه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة .

وكان مكان انعقاد المجلس في ديوان الاشغال . وبعد الفراغ من

أعمال الانتخاب كان الفائزون فيه حضرات النواب الآتية أسماؤهم : —

(أسماء النواب)

الشيخ حسين سويلم	(مصر)
الشيخ العدل	محمود بك العطار
الشيخ احمد على سعده	عبد السلام بك المويلحي
الشيخ جاد مصطفى	السيد احمد السيوفى
(الشرقية)	(الاسكندرية)
سليمان باشا أباطه	السيد سعيد الغرياني
الشيخ عبدالوهاب العفيفى	عبد المجيد البيطاش
احمد بك أباطه	(دمياط)
محمد أفندى عبد الله	عبد السلام بك خفاجى
أمين بك الشمسى	(القليوبية)
احمد افندى نصير	محمد بك الشواربى
الشيخ زيد جمعه	الشيخ سليمان منصور
على افندى مكاوى	مصطفى أفندى علام
(الغربية)	ابراهيم أغا ابو حشيش
احمد بك المنشاوى	(الدقهلية)
احمد بك الشريف	هلال بك
مصطفى افندى أبو القرعة	يوسف أفندى صالح
السيد محمد النظر شتا	على بك القريعى

السيد احمد الحناوى

(الجيزه)

عباس افندي الزمر

السيد احمد عفيفي

مراد افندي السعوى

السيد خليل ابو زيد

(الفيوم)

السيد طالبه حزين

السيد معتوق

خليفة الهوارى

(بنى سويف)

السيد احمد سالم الريدي

على افندي كساب

السيد محمد أبو المكارم

(المنيا)

سلطان باشا

على افندي حسن شعراوى

حسن باشا الشريعى

يوسف افندي عبد الشهيد

محمد افندي جلال

الشيخ احمد الصباحى

الشيخ رزق نوير

الشيخ ابراهيم سعيد

محمد افندي الشاذلى

الشيخ ابراهيم يونس

(المنوفية)

محمد افندي الجندى

احمد بك مصطفى

على بك شعير

السيد افندي الفقى

احمد افندي عبد الغفار

حسين افندي حسين

(البحيرة)

محمد بك الصيرفى

الشيخ احمد الصوفانى

الشيخ احمد على محمود

ابراهيم افندي الوكيل

بسيوني افندي أبو الفضل

محمد افندي عوض

محمد افندي دبوس

السيد رشوان حمادى	محمد افندى مصطفى
السيد سرور شهاب الدين	(أسيوط)
— عبد الشهيد افندى بطرس	محمد بك سليمان
(اسنا)	السيد عبد الحق عبد الله
احمد بك على العريسى	عثمان افندى غزالى
عبد الرحيم افندى محمد سليمان	محفوظ افندى رشوان
(قنا)	حسين افندى جمعه
محمد افندى سحلى	مهنى افندى أبو يوسف
على أغا ابراهيم	جبر افندى محمد
السيد احمد محمد	(جرجا)
السيد طايغ سلامة	احمد أغا الدقيشى
	السيد رضوان عطيه

الفصل الحادى عشر

(افتتاح مجلس النواب)

لما تم انتخاب النواب فى الوجهين القبلى والبحري عين يوم الاثنين
 ١٢٩٩ و ٢٦ دسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح هذا المجلس. ولم تطلع
 شمس ذلك اليوم حتى ازدحم مكان الاجتماع بكثير من الناس ووقفت
 أورطة من الآلاى الاول على جانبي الطريق من سلم القاعة الى الباب تحت
 حكمة ارية البطل المغوار محمد افندى عبيد. وعند تشريف الجناب

الخدوي صدحت الموسيقى بالسلام ونادى الجند (افندى مزجوق يشا)
وبعد أن تبوأ مقعده تمثل بين يديه محمد باشا سلطان رئيس المجلس
وأبلغه استعداد النواب لسماع مقاله الافتتاحي الشريف فقام على
قدميه وقال :

« أبدي لحضرات النواب مسرورتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا
عن الاهالى فى الامور العائدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع انى من وقت
ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب
ولكن تأخر للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة .
فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما يسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة
الدول المتحابه ومن تخفيف احوال الاهالى على قدر الامكان فلم يبق مانع
من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه
فى هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علماً ان جل مقاصدى ومساعى
حكومتى هو راحة الاهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة
بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم . وهذا منهجى واضحاً
مستقيماً وعاليه سيرى منذ توليت امركم محبباً للثرية ونشر العلوم
والمعارف . فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة فى هذه الامور
كلها خالصاً مخلصاً فى خدمة الوطن منحصرة افكاره ومذاكراته فى
المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة
مع الدول . سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شئ فى هذا
الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى

وحسن التبصر . وان نكون يدأ واحدة في اتمام الاعمال النافعة متوسلين
بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ومتمسكين بقوة ارتباطنا
بالحضرة الشاهانية والدولة العلية ادامها الله . ونسأل الله النجاح انه ولى
التوفيق « اه

وكان الى يمين الخديو شريف باشا ثم سائر النظار يليهم كل من طلعت
باشا وخيرى باشا وذو الفقار باشا وطه باشا . والى يمينه سلطان باشا رئيس
مجلس النواب وكلهم بالملابس الرسمية . وكانت العساكر مصطفة حول
المجلس وامامهم الموسيقى العسكرية ثم انصرف الخديو والنظار ودخل
النواب حجر اقلامهم للاستراحة . ثم عادوا الى المجلس فتلى عليهم الرئيس
خطابا قال فيه :

« قد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية مما يدل على صفوة النية وكرم
العنصر . وقد اجتمعتم في هذا المقام للنظر في امور اوطانكم وانتم خلاصة
وجهائهم وصفوة نبهائهم فتعين عليكم الحزم والثبات والحكمة . ولازيدكم
علما ان لنا عهدا وذكما واجبة الرعاية وان للوطن علينا حقوقا لازمة
الاداء . فمن العهود شدة الارتباط وصلة التبعية بالدولة العلية فلا بد لنا
من الثبات على ذلك بالنظر اليها . ولاشك انها تسر بتأييد امر الشورى
فيما لما ينشأ عنه من القوة العائدة اليها .

ومن الذمم موثيقنا المالية والتجارية مع الدول العظيمة فان حفظها
واجب علينا شرعا وسياسة لما يترتب عليه من استحكام علاقات المودة بين
هذه الدول وحكومتنا السنية . ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز محتاج الى

اصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل الخير فاعليكم الا الاجتهاد في سبيل
السداد. فوجهوا هممكم الى ذلك فمن جد وجد ومن سار على الدرب وصل»

فأجابه سليمان باشا اباضه نائب الشرقية بقوله :

« ليس منا وانت أولنا من قبل النيابة مع علمه بمناصبها ومصاعبها
الا وفي نيته اداء حق الوطن ورعاية العهود . وانا ننظر في الامور الى
وجه المصلحة السكينة ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية . وقد رأينا ان يد
الجناب الخديو منبسطة الى مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة
الى تأييدنا . فلم يبق علينا الا السعى والاجتهاد فيما يجلب للوطن النفع
ويدرا عنه الضرر والله ولي التدبير. »

وبقى المجلس بعد ذلك منعقدا ينظر في أموره الداخلية ثم اخذتهم
بأمر لائحته الجديدة التي عزمت الحكومة ان تعرضها عليه .

وقد وفد على المحروسة كثيرون من الاجانب والوطنيين من المدن
والقرى لحضور احتفال الافتتاح . واعد كثير من الناس ولائم الافراح
تفاؤلا باجتماع النواب وما ينتظر من الخير على أيديهم . وقد اعد مائة
وعشرون كرسيًا للنواب لاحتمال زيادة العدد في أعضائه للانتخاب
الآتي بعد تقرير اللائحة الجديدة . وجعل في قاعته العمومية ٤٠٠
كرسيًا للمتفرجين . وذلك عند جعل جلساته علنية .

وقامت بعد ذلك احتفالات عظيمة في الجمعيات الخيرية بمصر
واسكندرية . وكثر القاء الخطب في المساجد حيث حضرها جم غفير من
الامراء وأعيان البلاد .

(الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس في الاهتمام بأموره الداخلية عين عشرة من النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وهم احمد بك شريف وعبد السلام بك المويلحي ومحمد بك الشواربي وأمين بك الشمسي وهلال بك ومحمود بك سليمان واحمد بك على ومراد افندي العدوي واسماعيل افندي سليمان وعلى بك شعير.

وفي الساعة الخامسة عربي من يوم الخميس الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ توجهوا الى الخديو ليقدموا له الجواب على خطابه الافتتاحي وسار في مقدمتهم رئيس المجلس ورئيس كتابه عبد الله باشا فكري. فاستقبلوا في سراي الاسماعيلية بالحفاوة وظلوا الى أن تكامل عقد الوزراء بملابسهم الرسمية ثم أدخلوا على الحضرة الخديوية حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الآتية بعد . ثم جالس النواب العشرة ورؤسهم وكاتبهم الاول في حضرة الخديو برهة حادتهم فيها بما دل على حسن أمله في المجلس النيابي ثم انصرفوا من لدنه وعلى وجوههم دلائل الشكر وعلامات الابتهاج أما المقالة فهي :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده . تقوم لدى هذه السدة الكريمة الخديوية حزن معاشر نواب الامة المصرية مقام النيابة جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوي الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجالس الشورى النيابية الذي افتتحه بنطقه الشريف اظهاراً لمقصده الكريم من حين

اصلاح -
السداد.

فأ -

» لي

الا وفي ني

وجه المصا

الجناب ان

الى تأييدنا

ويدراً عنه

وبقى

بأمر لائحته

وقد وا

والقرى لحض

تفاؤلاً باجتماع

وعشرون كر

الآتى بعد

كرسياً للمنفق

وقامت

واسكندرية .

الامراء وأعيان

القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ونظراً للمصلحة العامة بعد أن
زال العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال هممه الخديوية
التي ذلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا
الوقت واطمأنت الحال ودنا المني واتقادت الآمال. ولقد شنف أسماعنا
وأنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم وملك أفئدتنا وملاًها سروراً
وطرباً بما تضمنه من الافصاح عما عرفناه لولى النعم وألفناه من نزاهة
النية ونباله المقاصد حتى لقد نطق السرائر بما بدا على سيماات الوجوه
من سمة السرور. فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة
من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحجب اليها محب لخدمتها مشغوف
بخيرها ومنفعتها. فلم يبق الا أن نبذل بغاية ما في السعة ونأتى على قاصية
الاستطاعة في نفع هذه الامة التي انتدبتنا للنظر في منفعتها واستنابتنا
عن أنفسها لرؤية مصالحها . سالكين في ذلك من مسالك التبصروحسن
النظر ما تحسن بعناية الله مغبته وتحمده بيمين توفيقه عاقبته . ونعضد
مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد لسلامة البلاد والعباد
ونؤيد مالنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية
العثمانية التي منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت
به النعمة وعظمت المنة ونؤكد علائقنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة
لمنفعتنا وفائدة بلادنا . مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقديس آلاؤه أن
يحرس لنا هذا الجناب الخديوى الفخيم ويديم لاوطاننا به النفع العميم
أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » اهـ

(خطاب شريف باشا في مجلس النواب)

واللائحة الاساسية الجديدة

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤونه الداخلية ورتب اقلامه وانتخب رؤساءها . ثم توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة التي عزم مجلس النظار على ارسالها اليه ليضعها موضع النظر .

وفي عصر يوم الاثنين الواقع في ١١ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢ يناير سنة ١٨٨٢ توجه شريف باشا رئيس مجلس النظار الى مجلس النواب لتقديم اللائحة الاساسية التي أعدها له مع سائر النظار . فقدمها وخطب في ذلك خطابا أثر في أذهان النواب . وقد جاءت هذه اللائحة مشتملة على أحكام حرة وحدود مطلقة يكون بمقتضاها للنواب حق النظر في القوانين والمصروفات العمومية . وأن لا ينفذ قانون ولا يعتبر نظام مالم يقرر في مجلسهم مع تخويلهم الحرية التامة في ابداء آرائهم وقراراتهم . وقد تشكلت لجنة من أعضاء المجلس للنظر في اللائحة وانصرفت آمال الناس الى أن هذه اللجنة تسارع الى النظر فيها ليم للمجلس في وقت قصير تقريرها . ويؤخذ بعد ذلك في الاهتمام بالمصالح العمومية والمنافع الوطنية .

أما صورة الخطاب واللائحة فيراها القراء في الجزء الثاني من هذه المذكرات ان شاء الله

(تم الجزء الاول)

الخطأ	الصواب	الصحيفة	السطر
زخيرتهم	ذخيرتهم	٤١	٢
الزخائر	الذخائر	٤١	١٠
الكلام الآتي سقط سهواً	أقل فيها خيراً ولا ترقيت رتبة كما قال بعض الحراسين ولا صحت حول قصره ولا انتهرني أصلاً ولا هو قال أن صوتي أكثر قرقة من الطبل وأقل نفعاً منه فليترك الله	٤٩	أول السطر
الجديدة	الجديد	٦٦	٧
التبعية	التبعية	٩٩	١٥
تمقتضاها	بمقتضاها	١٠٢	١٨
بنفوذ	باتخاذ	١٠٥	١
معركة	معرفة	١١٧	٣
المبالغ	المبالغ	١٢١	١٠
في ١/٤ في المائة	من ١/٤ في المائة	١٢٣	١٦
نكتب	نكتب	١٣٩	١٢
نتركه	تتركه	١٤٠	٢
بياتها	بيانها	١٤٢	٢٠
للتحميش	للتحميش	١٤٤	١٤
الفصل الرابع	الباب السادس	١٤٥	٠٠
(٥٨)	(٥٩)	٢٨٨	١٨

يظهر الجزء الثاني قريباً

واسم
الامر

B 12678351

i 14126473

